أطفال في الشارع

الحالة الفلسطينية

تم إصدار هذه الدراسة
بدعم من اليونيسف

أطفـــــال في الشارع

الحالة الفلسطينية

الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال فرع فلسطين
Defence for Children International Palestine Section

قائمة المحتويات

ملخص تنفيذي 4
المقدمة 6
الفصل الأول: منهجية البحث 7
مبررات الدراسة 7
أهداف الدراسة 7
أسئلة الدراسة 7
الفئة المستهدفة 8
أدوات الدراسة 8
الاختبار الأولي 9
طاقم العمل الميداني 9
جمع البيانات من الميدان 9
آلية الاشراف والمتابعة 9
آلية ضبط جودة البيانات 9
الصعوبات 10

الفصل الثاني: الاطار النظري 11
خلفية تاريخية 11
مفهوم أطفال الشارع 11
حجم ظاهرة أطفال الشارع 13
مواقع أطفال الشارع 13
المخاطر التي يتعرض لها أطفال الشارع 13
أسباب ظاهرة أطفال الشارع 13
صورة أطفال الشارع في نظر المجتمعات 15
الانتهاكات التي يتعرض لها أطفال الشارع على يد الشرطة وخلال اعتقالهم 15

الفصل الثالث: الإطار القانوني الدولي والوطني لأطفال الشارع 17
الإطار القانوني الدولي 17
الاطار القانوني الوطني 19

الفصل الرابع: أطفال الشارع: الواقع الفلسطيني 21
الواقع السكاني الفلسطيني 21
مفهوم أطفال الشارع والعلاقة مع عمالة الأطفال 21
أسباب ظاهرة أطفال الشارع في فلسطين 22
العناصر التي تخفف من وجود أطفال الشارع في فلسطين 23

الفصل الخامس: عرض النتائج 26
خصائص أطفال الشارع ضمن الحالة الدراسية 26
الأسباب التي دفعت إلى وجود الطفل في الشارع 29
أهداف وجود الطفل في الشارع 31
الأطفال في الشارع الذين يعملون 31
الصعوبات التي تواجه الأطفال أثناء وجودهم في الشارع 33
تجربة الأطفال مع المؤسسات الاجتماعية 34
كيف يرى أطفال الشارع نظرة الناس إليهم 35
التوجهات المستقبلية للأطفال في الشارع 35

الفصل السادس: الاستنتاجات 37
الفصل السابع: التوصيات 39
قائمة المراجع 40
المرفقات 41
مؤشرات البحث 41
استمارة البحث 43

ملخص تنفيذي

تعتبر مشكلة أطفال الشارع من أهم مشكلات العصر الحالي التي تواجه الأطفال في مختلف البلدان سواء المتقدمة أو النامية. وهذه المشكلة من شأنها أن تعرض كيان ومستقبل المجتمعات المختلفة للخطر، في حال لم يتم البحث عن علاج مناسب لها.

وبالرغم من وجود تباين بين المؤسسات الدولية في تحديد حجم ظاهرة أطفال الشارع على الصعيد العالمي. الا ان هذه المؤسسات تجمع على ان حجم هذه الظاهرة يتراوح بين ١٠٠–١٥٠ مليون طفل، ويرجع هذا التباين لعدم اعتماد تعريف موحد لطفل الشارع متفق عليه من قبل مختلف هذه المؤسسات، إضافة الى حرص الدول على عدم كشف الأرقام الحقيقية لأطفال الشارع حتى لا تظهر وكأنها مقصرة في الحفاظ على حقوق الأطفال، كما تكمن الصعوبة ايضا في انتقال أطفال الشارع من مدينة الى أخرى ولعدم امتلاكهم أوراق ثبوتية او شهادات ميلاد.

وتعتبر ظاهرة اطفال الشارع ظاهرة حضرية، فهذه الظاهرة تكاد تكون معدومة في المناطق الريفية، نظراً لقوة الترابط العائلي وإنتشار نظام التكافل الاجتماعي التلقائي بين العائلات في الريف. وبالرغم من عدم وجود هذه الظاهرة في المناطق الريفية، الا ان أطفال الشارع في المدينة، هم من أصول ريفية هاجروا بمفردهم او مع عائلاتهم للمدينة.

وتساهم العديد من العوامل مجتمعة ومنفردة في زيادة حجم هذه الظاهرة. ومن أهم هذه العوامل، والتي يعتقد أنها تقف خلفها، ما يلي:

١. الواقع الاقتصادي
٢. العلاقات الأسرية
٣. انخفاض المستوى التعليمي للوالدين
٤. حجم الأسرة المرتفع
٥. الهجرة من الريف إلى المدينة
٦. الحروب والكوارث الطبيعية

وعلى المستوى الفلسطيني فان حجم انتشار ظاهرة أطفال الشارع يعتمد على التعريف المعتمد لأطفال الشارع، فالظاهرة تتسع وتنحصر وفقا للتعريف المعتمد، فوفقا لتعريف منظمة الأمم المتحدة للطفولة UNICEF هناك ثلاث فئات من أطفال الشارع: أطفال يسكنون الشارع، وأطفال يعملون في الشارع، واطفال عائلات الشارع.

ومن أجل معرفة كنه هذه الظاهرة، والعوامل المؤثرة فيها وخصائص اطفال الشارع في الواقع الفلسطيني، تم اجراء دراسة استطلاعية اعتمدت على تقصي واقع مجموعة محددة من الأطفال المتواجدين في الشارع من مواقع مختلفة، على امتداد الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس الشرقية، وذلك من خلال تعبئة استمارة تشتمل على قائمة مؤشرات ومتغيرات تستجيب لأهداف الدراسة.

فقد انبرت هذه الدراسة للاجابة على سؤالين اساسيين:

- هل توجد في فلسطين ظاهرة أطفال الشارع؟
- من هم أطفال الشارع، وما هي أهم خصائصهم؟

ومن أجل تحقيق ذلك شملت الدراسة على مسح لـ١٢٠ طفلا من الفئة العمرية أقل من ١٨ عاما. إذ شملت ٧٤ طفلا من الضفة الغربية، و٤٦ طفلا من قطاع غزة. وكان تركيز مواقع تواجد الأطفال على النحو التالي:

- محيط الحواجز العسكرية الفاصلة بين المدن.
- معابر حدودية (استراحة أريحا، معبر رفح).
- الإشارات الضوئية.
- الأسواق التجارية.

وتعتبر عمالة الأطفال من القضايا الأساسية التي ترتبط مباشرة بظاهرة أطفال الشارع، وذلك للتقاطع أو التداخل الحاصل بين عمالة الأطفال وأطفال الشارع. فجزء من الأطفال العاملين هم من أطفال الشارع، وأيضا جزء من أطفال الشارع هم أطفال عاملون.

إن واقع ظاهرة أطفال الشارع يتجلى في وجود هؤلاء الأطفال في الشارع لساعات طويلة، سواء كان ذلك للعمل أو التسكع أو التسول أو اللعب، غير أنهم يبيتون في بيوتهم ومع أسرهم ولا يضطرون للمبيت في الشارع. بالإضافة إلى أن عائلاتهم معروفة ويحافظون على علاقاتهم معها، حتى وإن كانت هذه العلاقة بمستويات مختلفة.

ومن خلال ما أظهرته الحالات التي تناولتها هذه الدراسة بالبحث وذلك ارتباطا بموضوع المسكن، تبين أن من مجموع ١٢٠ طفلا هناك ١٠ أطفال فقط لا ينامون بشكل منتظم ودائم مع أسرهم بشكل طبيعي، دون أن يعني ذلك بالضرورة افتقادهم للمأوى بشكل مطلق. كما لا يدل

على أن جميع هؤلاء الأطفال يتخذون من الشارع مأوى لهم، يتضح ذلك من كون ٦ منهم (أكثر من النصف) ينامون في بيوت أقارب لهم، الأمر الذي يعكس طبيعة العلاقات الاجتماعية والتركيبة الأسرية الممتدة في المجتمع الفلسطيني، وما تتصف به من عناصر ثقافية، بما في ذلك العادات والتقاليد والقيم والاعتبارات المختلفة التي تحكم هذا المجتمع.

ما ينطبق على الحالة الفلسطينية هو مفهوم "أطفال في الشارع "Children in street"، أكثر منه أطفال الشارع "street Children". إذ أن موضوع توفر المسكن والأسرة هو العامل الرئيسي في تصنيفهم. كما تجدر الإشارة الى أن هناك حالات فردية من أطفال الشارع في المجتمع الفلسطيني، غير أنها لا تشكل ظاهرة.

في المقابل، أظهرت نتائج البحث أن هناك أربعة أطفال لا ينامون في مساكن أسرهم أو مساكن أي من أقاربهم، حيث ينام طفل واحد منهم في مكان مهجور، وطفل آخر في مدرسة، وطفلان آخران في أماكن عامة.

ويؤكد التقرير السنوي للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني "أطفال فلسطين... قضايا واحصاءات" أن العامل الاقتصادي يعتبر من العوامل الرئيسية التي تدفع الأسرة إلى تشغيل أبنائها من أجل رفع مستوى دخلها كضرورة إقتصادية لرفع المعاناة عنها. وكما أشار التقرير سابقا، فان ٧١٪ من الأطفال الملتحقين بسوق العمل هم من الفئة العمرية (٥-١٧ سنة) ويعملون بسبب الحاجة الاقتصادية.

ما تشير اليه نتائج الدراسة انه لا يوجد في فلسطين ظاهرة أطفال شارع Street Children أي أطفال بلا مأوى وينامون في الشارع، أو في الأسواق العامة، الجوامع، الأبنية المهجورة. ومن النادر جدا أن تجد طفلا يقطع علاقاته مع أسرته بشكل دائم، وإن وجدت مثل هذه الحالات في بعض الأحيان، فأنها حالات فردية لا تشكل ظاهرة، إذ أن المجتمع يتدخل بشكل فوري من أجل إيجاد حلّ لهؤلاء الأطفال، وذلك لأن الترابط الأسري ما زال قويا في المجتمع الفلسطيني، بما يشكله ذلك من حماية مجتمعية للأطفال.

ليس جميع الأطفال الذين يتم تصنيفهم كأطفال شارع أو اطفال في الشارع في فلسطين معرضين للعنف والاستغلال. على ضوء ذلك، فانه ليس من الضروري ان يتم التعامل مع جميع اطفال الشارع من قبل نظام حماية الطفولة المدار من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية، والأهم من ذلك هو التعامل مع عناصر الخطر التي تعرض الطفل للعنف والاستغلال، ووجود الطفل في الشارع هو مظهر لهذه العوامل.

المقدمة

تعتبر فئة الأطفال، الفئة الأكثر تأثرا نتيجة للتغيرات السياسية والإقتصادية على مستوى الدول والمجتمعات. ذلك لأن الأطفال لا يتأثرون أو يتفاعلون مع تلك التغيرات، بنفس الطريقة التي يتأثر ويتفاعل بها الكبار، يعود ذلك، لأن أهلية الأطفال وقدرتهم على التأقلم واستيعاب البيئة المحيطة بهم يبقى محدودا مقارنة مع غيرهم من مجتمع الكبار. فقد أظهرت الأبحاث والتقارير، أن معاناة الأطفال في تزايد مضطرد نتيجة للحروب والصراعات القائمة، وما يترتب على ذلك من صعوبات إقتصادية.

وعلى الرغم من ازدياد الوعي بمفهوم الطفولة، واحتياجات الأطفال وحقوقهم، الذي تبلور من خلال العديد من الإعلانات الخاصة بحقوق الطفل وتوج بإعتماد اتفاقية حقوق الطفل الدولية، الا ان واقع حال الأطفال يزداد سوءاً وانتهاكات حقوقهم في تنامي مطرد. وما يؤشر على ذلك استفحال ظاهرة "أطفال الشوارع" التي تتخذ أحيانا مظاهر مأساوية تجمع بين الاهمال والتهميش والتشرد والتسكع بصفة منتظمة في شوارع العواصم والمدن الكبرى، حيث يعتمد هؤلاء المشردون على أنفسهم في سد كل حاجاتهم اليومية، دون أن يكون لهم عائل أو مأوى[1].

ونتاج للحروب والصراعات من جهة وسوء توزيع الثروة من جهة اخرى وما يرافق ذلك من صعوبات اقتصادية وما يتمخض عن ذلك من مشكلات اجتماعية، اختبرت العديد من المجتمعات انتشار ظاهرة الأطفال الذين يجوبون الشوارع والأحياء لا سيما في المدن الكبيرة بحثا عن لقمة العيش سواء برفقة آبائهم او منفردين طلبا للعمل او للتسول. وقد انتظم هؤلاء الأطفال على شكل جماعات لها ثقافتها وقيمها الخاصة وبنيتها الخاصة أيضا، كما تربط هذه الجماعات علاقات خاصة مع أفراد الشرطة المتواجدين في المناطق التي يتخذون منها مقرا لهم كمحطات القطار مثلا، كما تربطهم أيضا علاقات خاصة مع الوسطاء من البالغين الذين يؤمنون لهم الحماية ويعملون على حل مشكلاتهم مع أفراد الشرطة في حال حاولوا ترحيلهم الى أماكن سكنهم الأصلية مثلا، التي هي بالغالب الأرياف.

ومع صعوبة إيجاد إحصائيات رسمية تتعلق بهذه الظاهرة (أطفال الشارع)، إلا أن منظمة الصحة العالمية ومؤسسة اليونسيف، قدرت عددهم في منتصف التسعينيات من القرن الماضي بمئة مليون طفل، والعدد في تزايد مضطرد.

وتعتبر مشكلة أطفال الشارع من أهم مشاكل العصر الحالي، حيث تعاني منها كافة بلدان العالم المتقدمة والنامية على حدّ سواء. وهذه المشكلة من شأنها أن تعرض كيان ومستقبل المجتمعات المختلفة للخطر، في حال لم يتم البحث عن علاج مناسب لها بأسرع وقت ممكن.

وفي العالم العربي، بيّن التقرير المشترك الذي أصدرته منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) وجامعة الدول العربية الصادر في نيسان ٢٠٠٥، بأنه يوجد عشرة ملايين طفل في سن التعليم خارج النظام المدرسي، معظمهم في مصر والعراق والمغرب والسودان. وهذا يدلّ على أن هؤلاء الأطفال يستعدون لدخول المستقبل وهم مجردون من أبسط الوسائل التي تؤهلهم لمواجهة الحياة، كما بين التقرير أن معظم الأطفال الاناث، أي اللواتي سيوكل إليهن تربية الأجيال القادمة، محرومات من فرص تكوينهن كما ينبغي. وأن الملايين من الأطفال في دول العالم المتقدم والنامي، ينامون في الشوارع وفي الأماكن المهجورة.

هذه الدراسة تستهدف البحث في هذه الظاهرة تحديدا من مختلف جوانبها، وذلك على أمل إستخلاص عدد من التوصيات، التي قد تساهم في إيجاد حل مناسب لها.

تتكون الدراسة من سبعة فصول. يتضمن الفصل الأول: شرحاً للمنهجية التي تم اتباعها في إعداد الدراسة. أما الفصل الثاني: فيبحث الإطار النظري، حيث يتطرق إلى التعريفات المختلفة لمفهوم أطفال الشارع، أسبابها، حجمها، والانتهاكات والمخاطر التي يتعرض لها أطفال الشارع، ونظرة المجتمع لهم. والفصل الثالث: يبحث في الحماية القانونية لأطفال الشارع على مستوى القانون الدولي لحقوق الإنسان والتشريعات الفلسطينية. ويحتوي الفصل الرابع: على تحليل للسياق الفلسطيني لأطفال الشارع، وكيفية تجلي هذه الظاهرة في المجتمع الفلسطيني. ويشمل الفصل الخامس: على عرض وتحليل لنتائج الدراسة المسحية. وتنتهي الدراسة بقسم أخير يتضمن الإستنتاجات، ومن ثم فصل أخير يتعلق بأهم التوصيات العامة.

الفصل الأول
منهجية البحث

تعتمد هذه الدراسة على تقصي واقع مجموعة محددة من الأطفال المتواجدين في الشارع من مواقع مختلفة، وعلى امتداد الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس الشرقية، وذلك من خلال تعبئة استمارة تشتمل على قائمة مؤشرات ومتغيرات تستجيب لأهداف الدراسة. وتمثل الاستمارة الأداة الرئيسية للبحث.

بالإضافة إلى الاستمارة، تم إجراء بعض المقابلات مع العاملين في مجال أطفال الشارع، مثل مدير مركز حماية الطفولة التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية الفلسطينية، والأخصائي الاجتماعي في المركز، ونائب مدير شرطة إدارة المخدرات في الضفة الغربية. وتم تنظيم جولات ميدانية في الأماكن التي يتواجد فيها أطفال الشارع. وإلى جانب ذلك، تأتي ملاحظات فريق العمل الميداني الذي قام بجمع بيانات الاستمارة حول الأطفال.

مبررات الدراسة

نتجت الحاجة لانجاز دراسة متخصصة حول ظاهرة أطفال الشارع، عن مجموعة أساسية من الأسباب، من أبرزها:

١. عدم وجود دراسات متخصصة في مجال أطفال الشارع في فلسطين، وغياب إحصائيات دقيقة حول حجم الظاهرة، ومدى انتشارها في المجتمع الفلسطيني.
٢. قلّة بل وانعدام البيانات حول سمات وخصائص الأطفال المتواجدين في الشارع، وكيف يقضون أوقاتهم ومسببات وجودهم، وما إلى ذلك من مواصفات.
٣. عدم وضوح الإطار القانوني لحماية الأطفال في الشارع ضمن القوانين السارية في فلسطين.
٤. غياب السياسات المحددة على مستوى السلطة الفلسطينية، لحماية الأطفال الفلسطينيين من مخاطر ظاهرة أطفال الشارع.

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. المساهمة في تحديد مفهوم أطفال الشارع في فلسطين، من خلال الاطار العالمي والاقليمي لهذه الظاهرة.
٢. إلقاء الضوء على ظاهرة أطفال الشارع، وفحص امكانية وجودها في المجتمع الفلسطيني.
٣. الإحاطة بالأسباب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تقف خلف هذه الظاهرة، والمخاطر والصعوبات التي تواجه هذه الفئة من الأطفال.
٤. الكشف عن تفاصيل ومواصفات أطفال الشارع، من حيث الخصائص الديمغرافية والتعليمية والصحية، وخصائص مساكنهم والأسر التي ينحدرون منها.
٥. التعرف على خصائص أسر أطفال الشارع الاجتماعية والاقتصادية، والظروف المعيشية والمسكن، وغيرها من الخصائص.

أسئلة الدراسة

في سياق دراسة هذه الظاهرة، تم وضع مجموعة من الأسئلة للمساعدة في الخروج ببحث يحيط بظاهرة أطفال الشارع، ومن أهم هذه الأسئلة:

- هل توجد في فلسطين ظاهرة أطفال الشارع؟
- من هم أطفال الشارع، وما هي أهم خصائصهم؟
- وفي حال وجودها:

١. ما مدى انسجامها مع التعريفات المعيارية الدولية أو الاقليمية؟
٢. هل هناك خصوصية محددة للواقع الفلسطيني فيما يتعلق بهذه الظاهرة، وما هي أهم ملامحها وخصائصها؟
٣. ما هي أبرز وأهم الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تقف خلف ظاهرة أطفال الشارع في فلسطين؟
٤. ما هي الصعوبات والمخاطر التي تواجه أطفال الشارع في فلسطين؟
٥. ما هي أهم الخصائص والظروف التي يعيشها أطفال الشارع في فلسطين من حيث: العمر، الجنس، مستوى التعليم، حجم الأسرة،

تعرض الطفل لممارسات الاحتلال، مكان الإقامة، الوضع الصحي، كيفية قضاء الوقت، مشاكل الأسرة، عنف الأسرة، التمييز ضد الأطفال، العقوبات المتخذة بحق الأطفال، والوضع الصحي لهم، ... ؟

٦. كيف ينظر طفل الشارع إلى المستقبل، هل هو راض عن حياته، وما هي أسباب عدم الرضى؟

الفئة المستهدفة

اعتمد في هذه الدراسة على تعريف منظمة الأمم المتحدة للطفولة لأطفال الشارع والتي تندرج ضمن ثلاث فئات، أطفال يعيشون في الشارع، أطفال يعملون في الشارع، وأطفال ينحدرون من عائلات تسكن الشارع.

الفئة المستهدفة من الدراسة، هي فئة الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٨ عاما ويتواجدون في الشارع لساعات طويلة، سواء كانوا يعملون بأجر أو لحسابهم الخاص، مثل الباعة المتجولين ومقدمي خدمات النقل، الحمالين والعاملين على البسطات، العاملين في تنظيف السيارات، وبائعي الجرائد. وتشمل الفئة المستهدفة كذلك، الأطفال الذين يعملون على الحواجز والمتسولين، والأطفال الذين يعملون بالقرب من الإشارات الضوئية والمتسكعين.

أدوات الدراسة

تم الاعتماد في هذه الدراسة – بصورة رئيسية– على المراجعة النظرية للأدبيات التي صدرت حول موضوع أطفال الشارع، وكذلك على المقابلات التي تمت مع مسؤولين في المؤسسات الفلسطينية ذات العلاقة بهذا الموضوع. وبهدف التنوع في عرض أقصى قدر ممكن من المعطيات والمعلومات حول هذا الموضوع، جرى اعداد إستمارة خاصة تحتوي على مجموعة من المؤشرات المحددة، التي من شأنها تغطية الجوانب المختلفة المتوقعة، وتم التركيز على الزيارات الميدانية، والملاحظة بالمشاركة كأحد روافد المعرفة في مجال الدراسة.

كما شملت الدراسة على مسح لـ١٢٠ طفلا من الفئة العمرية أقل من ١٨ عاما. إذ شملت ٧٤ طفلا من الضفة الغربية، و٤٦ طفلا من قطاع غزة. وكان تركيز مواقع تواجد الأطفال على النحو التالي:

- محيط الحواجز العسكرية الفاصلة بين المدن.
- معابر حدودية (استراحة أريحا، معبر رفح).
- الإشارات الضوئية .
- الأسواق التجارية .

ويتوزع الأطفال الذين تمت مقابلتهم حسب العمر والمنطقة كما هو وارد في الجدول ١:

جدول ١: توزيع الأطفال حسب العمر والمنطقة

الفئة العمرية	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
أقل من ٩ سنوات	٣	٢	٥
١٠– ١٤ سنة	٤١	٢٩	٧٠
١٥–١٧ سنة	٣٠	١٥	٤٥
المجموع	٧٤	٤٦	١٢٠

ويتوزع الأطفال حسب الموقع الجغرافي كما هو مدرج في الجدول رقم ٢:

جدول ٢: توزيع استمارات الدراسة حسب المناطق

المحافظة	العدد	المحافظة	العدد
الخليل	٨	جنين وطوباس	٨
بيت لحم	٨	أريحا	٦
القدس	٨	غزة	٨
رام الله	٨	شمال غزة	١٤
نابلس	٨	غزة الوسطى	٨
سلفيت	٤	خانيونس	٨
قلقيلية	٨	رفح	٨
طولكرم	٨	المجموع	١٢٠

الاختبار الأولي

بهدف فحص الإستمارة، ومدى تعاون وتجاوب الأطفال، ومدى استيعاب الباحث الميداني، وبالأساس مدى استجابة الإستمارة لموضوع وأسئلة البحث، تم تصميم اختبار أولي، واتخذت الإجراءات التالية:

١- تم تصميم الإختبار الأولى لاستيفاء ثلاث إستمارات فقط، حيث تم التقدير أنها تفي بالغرض الذي تم من أجله تنفيذ هذا الاختبار.

٢- تم اختيار منطقة نابلس لانطباق الشروط وظروف استيفاء الإستمارات عليها، وذلك بناء على الواقع الاجتماعي والاقتصادي الذي يعيشه السكان الفلسطينيون هناك.

٣- تم تنفيذ التجربة من قبل باحث ميداني واحد لتعبئة الإستمارات الثلاث.

٤- تم عقد لقاء تدريبي للباحث المكلف باستيفاء استمارة الاختبار الأولي، وجرى اطلاعه على منهجية الدراسة، وآلية الاستيفاء وشرح المفاهيم والمصطلحات، وكافة الأمور المتعلقة بالاستمارة، وكيفية اختيار الطفل في الشارع، وكذلك مبادئ التعامل مع الطفل أثناء الإجابة على الأسئلة، ومنهجية تدقيق وضبط والتأكد من صحة ما يدلي به الطفل المستجوب.

طاقم العمل الميداني

تم اختيار طاقم العمل لاستيفاء الإستمارات من الأشخاص الذين لهم خبرة كافية في مجال جمع البيانات الميدانية، وبالتحديد العمل الميداني مع الأطفال، حيث تم تقييم أفراد الطاقم قبل البدء بتدريبه وتأهيله للعمل. وشارك في عملية جمع البيانات ١٣ باحث/ة، إضافة إلى مشرفة عامة لمتابعة جمع البيانات، ومدقق لمراجعة بيانات الإستمارات قبل البدء في ادخالها إلى الحاسوب.

تم تنظيم ورشة عمل تدريبية لطاقم العمل، بما في ذلك العاملين من الضفة الغربية وقطاع غزة. ولأسباب موضوعية تتعلق بصعوبة الحركة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ومن أجل توحيد عملية التدريب والشرح لمفاهيم العمل، والتعريفات الواردة في الاستمارة، وشرح منهجية العمل وتفاصيل الأهداف والتوجهات، تمت الاستعانة بتكنولوجيا الفيديو كنفرنس، بحيث تم التواصل مع جميع المتدربين في آن واحد. إستمر التدريب لمدة ست ساعات تدريبية، تخللتها إستراحة قصيرة.

في هذه الورشة تم توضيح ونقاش مفهوم أطفال الشارع، والصعوبات التي تواجه الباحثين في الإتفاق على تعريف عالمي موحد. وتم شرح الإستمارة بشكل تفصيلي، وذلك من أجل ضمان توفر الفهم المشترك للباحثين الميدانيين حول أسئلة الاستمارة. اضافة إلى ذلك، تم تحديد أبرز الأماكن التي يتواجد فيها الأطفال الذين من المتوقع مقابلتهم وإستيفاء الاستمارات حولهم.

جمع البيانات من الميدان

بدأت عملية جمع البيانات من الميدان بتاريخ ٢٠٠٥/٦/٤، واستمرت حتى تاريخ ٢٠٠٥/٦/١١. وقد تمت معالجة بعض الاشكالات الفنية والإدارية وغيرها، من خلال عملية التواصل مع فريق العمل الميداني والزيارات الميدانية، وفحص الاستمارات المستوفاة، وإصدار الملاحظات والتوجيهات اللازمة لطاقم العمل في سبيل توحيد المفاهيم، والاستفادة القصوى من الأخطاء.

آلية الاشراف والمتابعة

نماذج ضبط العمل:

تم إعداد نماذج خاصة بعملية إستيفاء الإستمارات، بهدف ضبط حركتها وآليات استلامها، وذلك بين كل من الباحث/ة والمشرفة والمدقق، ومن ثم منسق الدراسة للاطلاع عليها، وإبداء الرأي في حالة وجود أي نواقص أو أية ملاحظات.

المتابعة الميدانية:

نظراً للأوضاع السائدة في البلاد، والمتمثلة بصعوبة الحركة والتنقلات، تم التركيز على زيارة المشرفة وتفقد الباحثين في الميدان في منطقة وسط الضفة الغربية. وبناء على هذه الزيارات، تم رفع تقارير إلى منسق المشروع، تتضمن الملاحظات حول سير العمل، والإشكاليات التي تمت مواجهتها في الميدان، الذي بدوره قام باتخاذ القرارات والتوصيات المناسبة، وتعميمها في مذكرات خاصة على جميع العاملين.

إضافة إلى ذلك، تمت المتابعة عن طريق الهاتف، من قبل كل من المشرفة ومنسق الدراسة، من خلال غرفة عمليات خاصة وخط تلفوني مباشر بين العاملين في الميدان وإدارة التنسيق من أجل التواصل في العمل، وجرى تدوين كافة الملاحظات عبر تقرير يومي حول إمكانيات الدراسة، مع التعليق والتعميم لأي ملاحظة تستحق ذلك.

آلية ضبط جودة البيانات

- جرت عملية متابعة جودة البيانات ميدانياً من خلال التواجد في الميدان، وتقييم العمل من خلال مراجعة وتدقيق الإستمارات المنجزة، والتأكد من الإلتزام بالتعليمات المعيارية التي تم التدريب عليها.

- تمت عملية مراجعة الإستمارات المنجزة من قبل المشرفة، والتأكد من تعبئة الإجابات على كل الأسئلة في الإستمارة، وتسجيل الإجابة بالشكل الصحيح، والربط بين إجابات الأسئلة المختلفة.
- دراسة التقارير الواردة، والتي تتناول أهم الملاحظات والإشكالات التي تمت مواجهتها في الميدان من خلال المشرفة أو المدقق أو من خلال الزيارات الميدانية، وبناء علية صدرت التعليمات المناسبة.
- إعادة الإستمارات التي تحتاج إلى استكمال الإجابة على بعض الاسئلة الناقصة، أو تلك الإجابات غير الواضحة، أو التي لا تنسجم مع إجابات اسئلة أخرى في نفس الإستمارة.
- متابعة تدفق الإستمارات بشكل دوري من الميدان، والإستمارات المعادة لتعديل الأخطاء الواردة فيها.

تم إدخال البيانات للحاسوب بإستخدام الحزمة البرمجية SPSS، وذلك لسهولة التعامل مع امكانية استخراج النتائج التفصيلية للبيانات التي تحتويها الإستمارات. بعد الإنتهاء من الإدخال، تم تدقيق البيانات المدخلة مع الإستمارات، للتأكد من عدم وجود أي نوع من الأخطاء في عملية الإدخال.

بعد الإنتهاء من عملية إدخال البيانات، بدأ العمل على تدقيق وفحص البيانات على النحو التالي:

١. تدقيق الإنتقال ومنطقية الإجابات.
٢. تدقيق التطابق والإتساق بين الأسئلة المختلفة، وذلك بناءً على العلاقات المنطقية المصممة.

من أجل الحصول على أفضل بيانات ممكنة، تم تطوير استمارة خاصة بالبحث، وجرى إخضاعها للفحص والتجريب من خلال العمل مع فريق تم تأهيله وتدريبه، مع متابعة شملت تفاصيل العمل وتدقيق النتائج، وإدخال البيانات بطريقة دقيقة ومتابعة حثيثة. ورغم كل ما تم القيام به، الا أنه وفي معرض الحديث عن جودة البيانات لا بد من الإشارة إلى التالي:

- التمثيل والشمول: الدراسة لم تعتمد أسلوب إختيار عينة عشوائية ممثلة لمجتمع الأطفال عبر اعتماد أي من الخصائص، سواء العمرية أو العملية أو التعليمية، أو أي من الخصائص الأخرى. وعليه يجب الحذر من تعميم أي من النتائج التي أفرزتها الاستمارات، بغض النظر عن كونها جزءا من الواقع.
- طرح الأسئلة من قبل الباحثين وما يترتب على ذلك من كيفية تعامل الطفل مع هذه الأسئلة، وما يحمله ذلك من إمكانية التهويل أو التقزيم في الأجوبة.
- تم عرض البيانات كأرقام أو كأعداد من المجموع العام للأطفال الذين تمت مقابلتهم، وليس كنسب ممثلة لمجتمع الأطفال أقل من ١٨ سنة، أو الأطفال المتواجدين في الشارع.
- في بعض النتائج لا يتطابق المجموع العام مع عدد الأطفال الكلي، وهذا يعود إما لعدم انطباق السؤال على جميع الأطفال، أو لعدم إجابة عدد من الأطفال على بعض الأسئلة المحددة.

الصعوبات

لقد واجهت الدراسة الصعوبات التالية:

١. عدم تعاون بعض الأطفال مع الباحثين الميدانيين، وبشكل خاص العاملين منهم، بذريعة أن ذلك يعطلهم عن أعمالهم.
٢. في بعض الأحيان، كان الطفل المستهدف يطلب تعويضا ماديا، عند الطلب منه تعبئة استمارة البحث.
٣. خوف وقلق بعض الأطفال وتهربهم من إجراء المقابلة، وقد بذل الباحثون الميدانيون جهودا مضنية من أجل خلق مناخ من الثقة والطمأنينة لتشجيع الأطفال على التعاون معهم.
٤. شكلت الإجراءات الأمنية والحواجز على الطرقات، عائقا أمام حركة الباحثين الميدانيين، وعلى الرغم من إختيارهم من نفس المنطقة، إلا أن الحواجز الداخلية أعاقت حركتهم وعملهم وخصوصا في قطاع غزة.
٥. عدم إمكانية السفر إلى قطاع غزة من أجل متابعة الباحثين الميدانيين، وتدريبهم على كيفية تعبئة إستمارة البحث. ومن أجل حلّ هذه المشكلة، تم عقد ورشة عمل تدريبية من خلال الفيديو كنفرنس، الأمر الذي ساهم في خلق فهم وتصور مشترك عند الباحثين حول مفهوم أطفال الشارع.
٦. رغم استعداد البعض للإدلاء بمعلومات حول أطفال الشارع ومعاناتهم، الا أنهم كانوا يشترطون في النهاية عدم التطرق أو ذكر هذه المعلومات.

الفصل الثاني
الإطار النظري

خلفية تاريخية

تمتد جذور ظاهرة أطفال الشارع إلى العصور الوسطى والقرن الحادي عشر في اوروبا. وحتى القرن السادس عشر لم يتم عمل أي شيء من أجل مواجهة هذه الظاهرةوكانت المملكة المتحدة أولى المبادرين إلى تأسيس أول مركز للعناية بهؤلاء الأطفال في عام ١٥٥٧ حيث كان يتم فيه حجز الأطفال المتسولين والأطفال الذين يخالفون القانون معا جنبا إلى جنب، الأمر الذي كان يؤدي إلى تعرض الأطفال لصنوف مختلفة من القسوة والإهمال[٢]. وبعد ذلك كان هناك العديد من المحاولات للتعامل مع هذه الظاهرة الا ان هذه المحاولات لم تنجح في وضع حد لهذه الظاهرة، وكانت هذه المحاولات في معظمها تقوم على أساس قمع هؤلاء الأطفال.

وفي القرن العشرين عقدت الآمال على تكثيف الجهود من أجل وضع حد لهذه الظاهرة، فقد برزت العديد من المؤسسات الدولية والإقليمية التي تعنى بحقوق الأطفال، مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة، الائتلاف الدولي لأطفال الشارع، مؤسسة إنقاذ الطفل والحركة العالمية للدفاع عن الأطفال.

وخلال هذه الفترة تم إقرار معاهدة دولية خاصة بحقوق الطفل في عام ١٩٨٩. وما يميز هذه المعاهدة عن غيرها من الإعلانات الخاصة بالطفل، إلزاميتها للأطراف المصادقة عليها. كما أنها تعتبر من أكثر الإتفاقيات إنتشاراً، حيث وقعت وصادقت عليها ١٩١ دولة.

ولهذا فإن الدول الأعضاء في الإتفاقية، تتحمل مسؤولية التعريف بها وشرح محتواها وتطبيقها على أراضيها. إذ تلزم الدول الموقعة عليها بتعديل قوانينها كي تتلاءم مع بنود المعاهدة. كما تشكل المعاهدة مشروعا لمجتمع المستقبل، فالاعتراف بالذات القانونية للطفل والإعتراف بحقوقه، يؤدي إلى تغيّرات عميقة في العقلية والعادات، وسيرغم الكثير من المجتمعات والتقاليد والأعراف الاقتصادية والسياسية على التحول والتغير، وبهذا تكون حقوق الإنسان والديمقراطية هما الرابح الأساسي[٣].

وعلى الرغم من تصديق معظم دول العالم على المعاهدة الدولية لحقوق الطفل، ونشاط المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، والمؤسسات الدولية في مجال الدفاع عن حقوق الطفل، إلا أن ظاهرة أطفال الشارع في الدول المتقدمة والنامية على حدّ سواء، لا تزال في زيادة مضطردة.

وتعكس هذه الزيادة انتهاك حقوق أخرى في الاتفاقية كالحق بالتعليم، والصحة، ومستوى معيشي ملائم، والعيش في كنف أسرة وغيرها من الحقوق التي ورد ذكرها في الاتفاقية.

مفهوم أطفال الشارع

من الصعوبة بمكان أن نجد تعريفا معياريا ومحددا يتفق عليه الباحثون في مجال الطفولة، فيما يتعلق بمفهوم أو مصطلح أطفال الشارع في مجال العلوم الإنسانية. فالاختلاف والتباين في التعريفات والمصطلحات، يعود إلى تباين واختلاف المرجعية النظرية والفكرية التي ينتمي إليها المختصون، وإلى إختلاف الزمان والمكان. وذلك لا يعني عدم وجود أطر ومفاهيم عامة يمكن أن يجمع عليها ويقر بها المختصون. وعليه فان توصيف وتعريف هذه الظاهرة قد جاء ضمن صيغ ومقاربات مختلفة.

تصنف منظمة الصحة العالمية أطفال الشارع إلى أربعة أقسام:

- الأطفال الذين يعيشون في الشارع.
- الأطفال الذين تركوا أهلهم وسكنوا في الشارع أو الفنادق، أو دور الإيواء أو الأماكن المهجورة.
- أطفال الملاجئ أو دور الأيتام المعرضون لخطر أن يصبحوا بلا مأوى.
- الأطفال الذين تكون علاقاتهم بأسرهم ضعيفة أو واهية وتضطرهم الظروف إلى قضاء ليال خارج المنزل[٤].

أما منظمة اليونسكو فتعرفهم "بالأطفال الذين إنقطعت جميع علاقاتهم الأسرية، والذين وجدوا أن الشارع وحده فقط بيتهم، وهو مكان بقائهم اليومي، وجميعهم يواجهون نفس الخطر، مثل التورط في المخدرات أو الدعارة، ووجودهم في الشارع يشعرهم بنوع من الحرية"[٥].

وحسب تعريف اليونيسيف، يوجد ثلاث فئات من أطفال الشارع، هي:

١. أطفال يسكنون الشارع: وهم الأطفال الذين هربوا من عائلاتهم ويعيشون وحدهم في الشارع.
٢. وأطفال يعملون في الشارع: وهم الأطفال الذين يمضون معظم وقتهم في الشارع، لكنهم يذهبون إلى بيوتهم بشكل منتظم.
٣. وأطفال عائلات الشارع: وهم الأطفال الذين يعيشون مع عائلاتهم في الشارع.

وقد عرّف تقرير اللجنة المستقلة للقضايا الإنسانية الدولية طفل الشارع كما يلي، "طفل الشارع أو شاب الشارع، هو أي قاصر أصبح الشارع (بأوسع معاني الكلمة، بما في ذلك المساكن غير المأهولة والأرض الخراب، إلى آخره) محل اقامته المعتاد ولا يجد حماية كافية"[٦].

وقد عرف آخرين أطفال الشارع بأنهم الأطفال الذين يعملون ويقيمون في الشارع، دون رعاية من أسرهم، او الأطفال الذين يبقون فترات طويلة أثناء اليوم في الشارع[٧].

ومن خلال ما سبق عرضه حول تعريف أطفال الشارع، يتبين أن كل تعريف إعتمد على معيار معين. فالبعض إعتمد مكان الإقامة (الشارع)، والبعض إعتمد نمط العلاقة الأسرية أو واقع العلاقة الاقتصادية، والبعض الآخر إعتمد على الفترة التي يقضيها الطفل في الشارع كمعيار للتعريف.

فمثلا، تحدد العلاقة الأسرية بثلاثة أنماط أساسية، هي:

١. أطفال لهم علاقة بأسرهم ويعودون إليها للمبيت يوميا.
٢. أطفال اتصالهم ضعيف بأسرهم ويذهبون إليها بين الحين والآخر.
٣. أطفال ليس لهم علاقة بأسرهم، لأنهم فقدوها سواء بسبب الموت أو الطلاق أو الهجر[٨].

بينما يصنف بعض الباحثين أطفال الشارع إلى ثلاث فئات اقتصادية، هي:

١. أطفال في الشارع "children in street"، وهم الأطفال الذين يقومون ببعض النشاطات الاقتصادية وفي نهاية اليوم ينامون في بيوتهم، ويشاركون بجزء من دخلهم في تغطية نفقات الأسرة، ويمكن أن يكون قسم منهم في المدرسة، ولديهم الإحساس بالانتماء لأسرهم".
٢. وأطفال الشارع "Street children"، وهم الأطفال الذين يعيشون في الشارع، ولا يوجد سكن ثابت لهم، ويتنقلون من مدينة إلى أخرى، رغم إمكانية وجود العلاقات العائلية.
٣. والأطفال المهجورون "Abandoned children" وهم دون بيت ولا يوجد لهم صلة بعائلاتهم منذ صغرهم، وبعضهم لا يعرفها، ومن النادر جدا إعادة دمجهم في بيئة عائلاتهم الأصلية"[٩].

بالإستناد لما تقدم، يتضح أنه لا يوجد تحديد حصري لمفهوم أطفال الشارع، فالتعريف والمعايير مختلفة، يضاف اليها خصوصية بعض البلدان التي تستمد مفهومها من الإطار التاريخي لذلك البلد. كما قد نجد من يستخدم بعض المرادفات في الأدبيات المختلفة مثل المتشرد، المتسول، وغير ذلك من المصطلحات. وفي النهاية فانه من الصعب جدا أن يتم تحديد هوية طفل الشارع بمعيار ثابت ومحدد المعالم.

وعلى الرغم من أن مفهوم "أطفال الشارع" هو مفهوم جدلي، إذ يقدم صورة نمطية سلبية عن الأطفال، والبعض الاخر يرى أنه يعطيهم الهوية والإحساس بالانتماء، وهو يضم قطاعا عريضا من الأطفال، مثل الأطفال دون مأوى، والعاملون في الشوارع ثم ينامون فيها، والأطفال الذين لهم عائلات أو دون عائلات، والذين يمضون بعض الوقت في المؤسسات. وعلى الأغلب يستخدم مفهوم أطفال الشارع لسهولته وقصره واتساع مضامينه، لكن التعميمات لا تنطبق على جميع الحالات بنفس المستوى، فكل طفل يمثل حالة فريدة بحد ذاتها"[١٠].

إن واقع ظاهرة أطفال الشارع يتجلى في وجود هؤلاء الأطفال في الشارع لساعات طويلة، سواء كان ذلك للعمل أو التسكع أو التسول أو اللعب، غير أنهم يبيتون في بيوتهم ومع أسرهم ولا يضطرون للمبيت في الشارع. بالإضافة إلى أن عائلاتهم معروفة ويحافظون على علاقاتهم معها، حتى وإن كانت هذه العلاقة بمستويات مختلفة. وكما يشير السيد برغيث برغيث، مدير مركز حماية الطفولة في فلسطين، معرفاً طفل الشارع على أنه "الطفل الذي يتواجد في الشارع سواء كان للعمل، أو البيع، التسول، التسكع في الأزقة والشارع، ولكنه لا ينام خارج بيته، ويحافظ على علاقاته الأسرية"[١١].

وبناء على ما تم ادراجه عن التمييز بين مفهومي "أطفال الشارع" و "أطفال في الشارع"، فإن الحالة الفلسطينية ينطبق عليها مفهوم "أطفال في الشارع" Children in street، أكثر منه "أطفال الشارع". إذ أن موضوع توفر المسكن والأسرة هو العامل الرئيسي في تصنيفهم. كما تجدر الإشارة الى ان بعض هؤلاء الأطفال يندرجون ضمن تعريف اليونسيف لطفل الشارع، فهناك حالات فردية من أطفال الشارع في المجتمع الفلسطيني، غير أنها لا تشكل ظاهرة.

حجم ظاهرة أطفال الشارع

هناك تباين بين المؤسسات الدولية في تحديد حجم ظاهرة أطفال الشارع على الصعيد العالمي. فعلى سبيل المثال، تبيّن إحصائيات هيئة الأمم المتحدة بأنه يوجد حوالي ١٥٠ مليون طفل شارع في العالم[١٢]. بينما تقدرهم اليونيسف بـ ١٠٠ مليون طفل. ويعتقد أن التباين في تقدير حجم ظاهرة أطفال الشارع، سببه عدم وجود تعريف متفق عليه لمفهوم طفل الشارع، بالإضافة إلى حرص الدول على عدم ظهورها وكأنها مقصرة في الحفاظ على حقوق الأطفال. ويعلل تقرير البنك الدولي أن صعوبة تحديد الحجم، تكمن في أن طفل الشارع يتنقل بشكل دائم من مدينة إلى أخرى، وجزء منهم لا يمتلك أوراق ثبوتية أو شهادات ميلاد[١٣].

إن عدد الإناث اللواتي يعشن في الشارع بشكل عام، هو أقل من الذكور، فغالباً ما يوجد حرص أو ضغط اجتماعي على الفتاة أكثر من الولد كي تبقى في البيت.

مواقع أطفال الشارع

أما من حيث التوزيع الجغرافي لهذه الظاهرة، فغالباً ما يكون أطفال الشارع في الريف أقل منهم في المدينة، أو تكاد تكون معدومة في مناطق الريف، نظراً لقوة الترابط العائلي وإنتشار نظام التكافل الاجتماعي التلقائي بين العائلات. كما لا توجد مغريات تثير تطلعات الأطفال للحصول على المال في مناطق الريف، وأيضاً يتوفر الغذاء بسهوله وبأسعار منخفضة نسبياً[١٤].

المخاطر التي يتعرض لها أطفال الشارع

يتعرض أطفال الشارع للكثير من المخاطر التي سببها إرتباطهم بالشارع. ومن أهم هذه المخاطر: المخاطر الصحية، سواء كانت جسدية أم نفسية، الاستغلال الجنسي، الإدمان على المخدرات، التسرب وعدم الإلتحاق بالتعليم، الإستغلال الاقتصادي، العمل لساعات طويلة وبأجر متدني، العمل خلال الليل، العمل دون رعاية صحية أو تأمين أو تنظيم نقابي، التعرض للإيذاء البدني واللفظي والنفسي من بعضهم البعض ومن المارة ومن أرباب العمل والمشرفين، خطر الجنوح، الإستغلال من قبل العصابات، حوادث السير، والكثير من الأخطار الأخرى التي تنتهك حقوقهم بشكل يومي.

ونتيجة لهذه المخاطر، فإن أطفال الشارع يمتازون: بالعناد والسلوك العدواني والأنانية والتشتت العاطفي، والتمرد الدائم على السلطة، الشك في نوايا الآخرين تجاههم، عدم القدرة على التوافق النفسي، استخدام الحيل الدفاعية للحصول على ما يريدون، الإضرار بالأطفال الآخرين، حب الشغب والتملك والكذب والتخلي عن القيم، الميل إلى الأعمال الإجرامية، وعدم الشعور بالضبط الذاتي[١٥].

أشارت الباحثة ليلى صالح، إلى مجموعة من الخصائص المشتركة التي تجمع كل فئات المشردين، مثل التمرد على الأنماط والنظم الاجتماعية، وكثرة الحركة وانعدام الثقة بالآخرين، وإنعدم التفكير المستقبلي، والنضج المبكر، والإعتماد على النفس، وخلق ثقافات فرعية، وارتفاع درجة الوعي الأمني. ورجحت الباحثة أن هذه الصفات هي صفات مشتركة بين كل أطفال الشارع. وتؤكد أن أكثر هذه الصفات تمثل وسائلا دفاعية يتحصنون بها ضدّ الآخرين[١٦].

أسباب ظاهرة أطفال الشارع

إن ظاهرة أطفال الشارع ظاهرة مجتمعية، يتوجب وضعها في سياق الأبعاد المؤثرة عليها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية. إذ ساهمت العديد من العوامل مجتمعة ومنفردة في زيادة هذه الظاهرة. وعلى الرغم من أن لكل طفل شارع حكاية، وظرف خاص ألقى به إلى الشارع، إلا أن الأسباب التي تؤدي إلى وجود هذه الظاهرة مشتركة ومتشابهة في أكثر من دولة.

وقد لخص تقرير البنك الدولي أسباب وجود ظاهرة أطفال الشارع بالتالي[١٧]:

١. دخل الأسرة المنخفض، الذي يدفع بها إلى تشغيل أطفالها من أجل المساهمة في زيادة دخلها والمحافظة على وجودها.
٢. عدم توفر السكن، فالنقص في وجود سكن مناسب يدفع بالعائلات وأطفالها إلى الشارع.
٣. الإهمال والإيذاء، وهذه المشكلة تظهر عند الآباء المدمنين على المخدرات والكحول، أو العائلات التي تعاني من نقص في الوقت المخصص للتفاعل مع أفراد الأسرة.
٤. الفشل المدرسي.
٥. فقدان الآباء نتيجة الصراعات المسلحة والكوارث الطبيعية، وكذلك إنتشار الأوبئة والأمراض مثل مرض الإيدز وغيرها، إلى جانب مشاكل اللاجئين في العالم.

١. الواقع الاقتصادي

يعتبر الاقتصاد من المحاور الأساسية التي تقف خلف ظاهرة أطفال الشارع، فالتراجع الاقتصادي والفقر، والبطالة، وارتفاع الأسعار،

وانخفاض الدخل القومي، وسوء توزيع الثروات بين أفراد المجتمع، واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، هي عوامل أثرت تأثيراً مباشراً على ازدياد ظاهرة أطفال الشارع. ففي منغوليا، وبعد انهيار النظام الاشتراكي، لم يعد هناك إهتمام بالرعاية الاجتماعية، ترافق ذلك مع ارتفاع الأسعار، وبالتالي لم يعد بمقدورالعائلات تدبير شؤونها، الأمرالذي كان يدفع بالأطفال موضوعيا إلى الشارع. وحسب الإحصائيات الرسمية، يوجد الآن ٤١٠٠ طفل شارع في منغوليا، بينما كان عددهم ٤٠٠ طفل قبل انهيار النظام الشيوعي عام ١٩٩٠[١٨].

وقد بيّن الدكتور عبد الله بن عبد العزيز في دراسته عن أطفال الشارع في دول الخليج العربي، مدى تأثير الأبعاد الاقتصادية على هذا الصعيد. حيث أوضح بأن شعور الأطفال بعجز الأسرة عن دفع تكاليف التعليم يؤدي بهم إلى ترك المدارس، والتوجه إلى العمل. إضافة إلى أن الأزمات المالية التي يتعرض لها معيل الأسرة، وما يترتب عليه من انخفاض في دخلها، كلها تشكل عوامل ضاغطة تدفع بمزيد من الأطفال للجوء إلى الشارع.

٢. العلاقات الأسرية

تعتبر الأسرة المؤسسة الأولى المسؤولة عن تلبية احتياجات الطفل، من أمن وحب وغذاء وكساء ومسكن ورعاية صحية وتعليمية وترويحية. كما تقوم الأسرة بإدماج الطفل في إطارها الثقافي وتورثه إياه، من خلال عملية التنشئة الاجتماعية. فهي تشكل مرجعية الطفل ومعاييره، وتحدد اتجاهاته وتكوّن شخصيته .

فواقع الأسرة وطبيعة العلاقات السائدة فيها، تمثل عنصراً هاما في توجيه الطفل ورسم معالم حياته. وغالبا ما ترتبط ظاهرة أطفال الشارع عكسيا مع العلاقات الطبيعية داخل الأسرة. فقد استعرضت دراسة أجرتها منظمة اليونيسيف حول أسباب ترك الأطفال بيوت ذويهم، فوجدت أن بعضهم قد فرّ نتيجة قسوة معاملة أبويهم أو أزواج أمهاتهم لهم، أو غادروا البيت إثر وفاة أحد الوالدين. وآخرون هربوا تحاشيا لتحكم الوالدين بهم، أو الحاجة لسد أود أسرهم، وفر آخرون لمجرد الرغبة في التمتع باستقلال أكبر عن أهاليهم[١٩].

وفي مصر أفادت الدراسات، أن مشكلة تفكك الأسرة من المشاكل الشائعة عند عائلات أطفال الشارع. فقد أظهرت البيانات الإحصائية للأطفال الملتحقين بمؤسسة الأمل وجمعية أم كلثوم لأولاد الشارع، أن ٢٤٪ منهم ينحدرون من أسر مفككة اما بالطلاق أو لوفاة أحد الوالدين. وأن نسبة ٣٢٪ منهم لم يجدوا الرعاية والاهتمام من أسرهم، أو لشعورهم بالقسوة والعنف من معاملة أفراد الأسرة. ومن هذا المنطلق، نجد أن الكثير من أطفال الشارع يتركون أسرهم ويفضلون التسول في الشارع بحثا عن لقمة العيش على عودتهم إلى أسرهم[٢٠]. وغالباً ما يتعرض هؤلاء الأطفال إلى أساليب تنشئة مختلفة من القسوة، سواء من الأب أو من الأم أو من كليهما، أو من زوجة الأب أو من زوج الأم، وأحيانا تتم معاقبة الطفل من قبل الأسرة كلها بحجة عدم إنضباطه حسب وجهة نظرهم. كما يتحيّز بعض الآباء لبعض الأبناء في المعاملة، خاصة في حالة الإنجاب من الزواج الثاني، وفي ظل وجود أطفال من الزواج الأول، سواء للأب أو الأم، حيث يقوم أحدهما باضطهاد أولاد الآخر[٢١].

٣. انخفاض المستوى التعليمي للوالدين

رغم أن التعليم حق من حقوق الفرد، ويعتبر حجر الزاوية لتقدم المجتمعات، ورغم المحاولات العديدة للحد من الأمية، إلا أن نسبتها ما زالت مرتفعة بين الأسر التي ينتمي إليها أطفال الشارع.

ارتفاع نسبة الأمية عند الآباء، يفاقم من عدم وعيهم لأهمية وقيمة التعليم، مما يجعلهم غير قادرين على توفير الرعاية التعليمية الملائمة لأبنائهم. ويساعد ذلك على ترك الأبناء للمدرسة ولجوئهم إلى الشارع دون مقاومة من الأسرة، بل وفي كثير من الأحيان، تكون الأسرة هي الدافع الأساسي لترك الأولاد المدارس أو عدم التحاقهم بها[٢٢].

٤. حجم الأسرة المرتفع

هذا العامل لا يقتصر ارتباطه فقط على العامل الاقتصادي، بل وعلى العامل الاجتماعي والثقافي أيضاً. فالأسر التي لديها أبناء أكثر، تحتاج إلى تكاليف ومجهود أكبر في مجال الرعاية والإنفاق. وغالبا ما لا تتحمل هذه الأسر مسؤولية التنشئة والإعالة الكاملة لهؤلاء الأبناء، فيدفعونهم إلى الشارع لعدم قدرتهم على تلبية احتياجاتهم الأساسية.

وفي الأسر كثيرة العدد، يقلّ مقدار الوقت والرعاية والمال الذي يخصص للأطفال. فالأب يعمل طوال اليوم لتوفير الحد الأدنى الضروري من الحاجات المعيشية الأساسية لأسرته، الأمر الذي يؤدي إلى حرمان الأطفال من قدر كبير من إهتمام الآباء العاطفي بهم، بل وربما حرمانهم من مجرد تواجدهم معهم[٢٣]. وأشارت دراسة حول أطفال الشارع في الفلبين، إلى أن معظم أطفال الشارع فيها هم أبناء أسر كبيرة الحجم، إذ يبلغ معدل عدد أفرادها من ٦ إلى ١٠ أفراد[٢٤].

٥. التسرب المدرسي

ان التعليم هو المحرك الكبير للنهوض الاجتماعي القادر على الاسهام في حياة أفضل، غير أنه في كثير من الأحيان، يترك الأطفال مقاعد

الدراسة لأسباب مختلفة، ويصبح الشارع هو مأواهم. فقد ذكرالباحثان FILHO وNEDER، أن ٥٧٪ من أطفال الشارع في البرازيل قد تسربوا من المدرسة قبل الالتحاق بالشارع. وأن ٢٥٪ منهم تسربوا من المدرسة في نفس فترة الإلتحاق بالشارع، و١٢٪ تسربوا من المدرسة بعد أن أصبحوا في الشارع. وهذا يعني أن نصف أطفال الشارع كانوا قد تسربوا من المدرسة قبل أن يصبح الشارع مأواهم، مما يؤكد على قوة العلاقة بين التسرب المدرسي وظاهرة أطفال الشارع[٢٥].

وقد ذكر الباحثان، أن نظام التعليم في البرازيل يتحمل مسؤولية ذلك، حيث مشكلة الإزدحام في المدراس، وارتفاع نسبة الرسوب التي تبلغ في بعض الأحيان ٦٨٪، يضاف لذلك ضعف البيئة المدرسية، وضعف تدريب المعلمين، إلى جانب الخلل الذي تعاني منه المناهج التعليمية، الأمر الذي يقود إلى نسبة أعلى من التسرب، وبالتالي وجود أطفال أكثر في الشارع.

٦. الهجرة من الريف إلى المدينة

تشكل المدينة استقطاب وجذب للفقراء والفلاحين المعدمين. حيث يعتقد هؤلاء أنهم سوف يحققون أحلامهم وآمالهم فيها، ولكن سرعان ما يصطدمون بالواقع، فتخيب آمالهم الكبيرة التي دفعت بهم إلى المدينة من أجل بناء مستقبل زاهر.

فالمهاجرون إلى المدينة لا يشعرون بالخجل من القيام بأي عمل في سبيل سدّ رمق أبنائهم. فهم في بيئة غريبة بالنسبة إليهم، ولا يشعرون بضرورة الالتزام بالضوابط والقيود الاجتماعية المحددة كما في الريف. فعلى سبيل المثال، بيّنت دراسة عن أطفال الشارع في زيمبابوي، أنه ومنذ العشرينات وحتى الخمسينات من القرن الماضي، كان الفلاحون من السكان الأصليين من الفئة العمرية ١٠–١٤ عاما، ينجذبون إلى مراكز المدن، والتي تنتشر فيها المكاتب والمؤسسات الاستعمارية أيضا، وكان هؤلاء يعملون كخدم وحراس في بيوت السكان البيض والسود. وفي البلدات الحضرية، عمل الأطفال في خدمة المشرفين من العمال السود في الشركات. وعلى سبيل المثال، عملوا في الطبخ والتنظيف، وفي بعض الأحيان كان يقدم هؤلاء الأطفال أيضا، الخدمات الجنسية إلى العمال الذين يسكنون في الأحياء الفقيرة[٢٦] .

٧. الحروب والكوارث الطبيعية

عادة ما تؤدي الحروب إلى تدمير الاقتصاد الوطني، وتدمير المنازل وقتل آلاف الناس وتشريدهم، وتشتيت العائلات. وهذا يؤدي إلى ارتفاع في عدد اليتامى وعدد الأطفال دون مأوى. فالحروب منتشرة في مختلف بقاع الأرض، وكذلك الكوارث الطبيعية، مثل الزلازل، البراكين، الفيضانات، الأعاصير، فعلى سبيل المثال، نتج عن الزلزال الأخير في باكستان الآلاف من أطفال الشارع، وذلك بسبب موت أفراد أسرهم أو التدمير الكامل لمنازلهم، أو نتيجة لتشتت وضياع أسرهم.

صورة أطفال الشارع في نظر المجتمعات

تتحدد صورة أطفال الشارع في أذهان مجتمعاتهم بناء على الثقافة السائدة، وبالتالي خلق حالة نمطية في التعامل معهم، والتي تعكس مدى التفاعل في قبول أو رفض هذه الفئة من الناس.

وتنعكس صورة أطفال الشارع من خلال تعليقات بعض الباحثين المصريين حول هذه الظاهرة، فأحد هؤلاء الباحثين يقول "ان هؤلاء الأطفال يمثلون مشكلة شديدة التعقيد، ويتسببون في إصابة المجتمع المصري بكوارث صحية ونفسية واجتماعية، وهذه الظاهرة أخطر من ظاهرة عمالة الأطفال، لأن الأطفال العاملون يقومون بدور إيجابي ولو كان ضئيلا، أما الطفل المشرّد بلا عمل، وبلا رقابة أسرية فليس إلا مشروع مجرم"[٢٧].

والأمر الوحيد الذي يتفق عليه العاملون في مجال الرعاية الاجتماعية هو: أنه لابد من تغيير نظرة المجتمع إلى أطفال الشارع، أي باعتبارهم مجرد عناصر إجرامية، ولمواجهة هذه الثقافة يجب إحتجازهم بعيدا عن الكبار في مراكز الشرطة، وعدم تعريضهم للاغتصاب أو العنف. وتضيف مشيرة خطاب أنه "لابد من تغيير نظرة المجتمع لأطفال الشارع، والتي تقوم على أن أطفال الشارع يعاملون كمجرمين، ويمثلون تهديدا للمجتمع". وترى مشيرة خطاب أيضاً "أن استراتيجية مواجهة مشكلة أطفال الشارع، يجب أن تعتمد منهجا حكوميا، وعلى هذه الحكومات أن تعاملهم باعتبارهم أصحاب حقوق، وهذه مسؤولية تقع على عاتق المجتمع كله، الذي يجب أن يتكاتف ليمنحهم حقهم في التعليم والصحة، والحماية من الانتهاك، والحياة الكريمة"[٢٨].

الانتهاكات التي يتعرض لها أطفال الشارع على يد الشرطة وخلال اعتقالهم

وجود الطفل في الشارع، هو إنتهاك صارخ لأبسط حقوقه الطبيعية، والتي من بينها العيش مع أسرته في بيت آمن تتوفر فيه الشروط الإنسانية، وأن تقدم له أسرته جميع إحتياجاته الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، بحيث تضمن توفير مناخ مناسب لنموه وتطوره في كافة مجالات الحياة.

وإذا كان وجود هذه الظاهرة يعود لأسباب مختلفة، فالمسؤولية الأساسية تقع على عاتق الحكومات كجهات مسؤولة عن شعوبها، سواء لعدم قيامها بدورها لمنع أسباب هذه الظاهرة، أو عبر المساهمة المباشرة في انتهاك حقوق الأطفال، وخاصة من يتواجد منهم في الشارع.

ويؤكد الائتلاف الدولي لأطفال الشارع، أن أطفال الشارع يتعرضون لقدر كبير من العنف، وخصوصاً من أولئك الذين من المفترض أن يوفروا لهم الحماية. إذ تقوم الشرطة بضربهم وتعذيبهم وتتحرش بهم جنسيا، وتجبرهم على دفع المال مقابل حمايتهم، أو مقابل إطلاق سراحهم. كما أن بعضهم يقتل من قبل أفراد الشرطة، ومن النادر جدا أن يتم تقديم المسؤولين عن ذلك للعدالة[٢٩].

كما يتم إنتهاك حقوق أطفال الشارع أثناء عمليات الإعتقال والإحتجاز. إذ أشار تقرير المنتدى الإقليمي لمنظمات المجتمع المدني بدول شمال أفريقيا والشرق الأوسط لحماية ودعم حقوق أطفال الشارع، إلى أكثر الإنتهاكات شيوعاً، وهي: القبض على الأطفال عنوة وبشكل تعسفي، خاصة أثناء حملات المداهمة الجماعية التي يكلّف بها الضباط لتنظيف الشارع. كما يتعرضون لانتهاكات جنسية من قبل بعض أفراد الشرطة والمجرمين المحتجزين في السجون.

وكذلك يتعرضون لسوء وتردي أوضاع الإحتجاز والحبس مع المجرمين البالغين. وحتى عندما يحبس الطفل بعيداً عن البالغين، فإن اختلاط الأطفال مع بعضهم دون اعتبار لاختلاف المراحل العمرية عندهم يؤدي إلى إنتهاك حقوقهم. كما أن العديد من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لا توفر أنظمة حماية خاصة بالفتيات المحتجزات. والحبس يمثل المسعى الأول الذي يتم اللجوء إليه، ولفترات قد تطول في كثير من الأحيان عما ينص عليها القانون" [٣٠].

الفصل الثالث

الإطار القانوني الدولي والوطني لأطفال الشارع

الاطار القانوني الدولي

من المبادئ الأساسية والجوهرية لحماية الأطفال، اعتراف الدولة بمسؤوليتها الأساسية عن حماية حقوق كل إنسان داخل حدود سيادتها أو مسؤوليتها. ويتمتع الأطفال بحماية وحقوق إنسانية عالمية، كما يتمتع أي إنسان آخر بهذه الحقوق. غير أن الأطفال، وبسبب اعتمادهم على البالغين، وبسبب هشاشتهم وأطوار نموهم المختلفة، فإنهم يتمتعون بحقوق إضافية معينة. وقد عالج القانون الدولي موضوع أطفال الشارع في عدة إتفاقيات تضمن لهم حقوقهم وتحميهم. وأهمها:

- إتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨ بشأن تحديد الحد الأدنى لسن الإستخدام لعام ١٩٧٣.
- إتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ بشأن أسوأ أشكال عمالة الأطفال.
- إتفاقية حقوق الطفل الدولية لعام ١٩٨٩.

إتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨ بشأن تحديد الحد الأدنى لسن الإستخدام لعام ١٩٧٣

إذ نصت المادة ١ من هذه الإتفاقية على الحد الأدنى للسن الذي يسمح به لعمل الأطفال، وهو ١٥ عاماً. كما حددت المادة ٣ من الإتفاقية الحدّ الأدنى للسن الذي يسمح به العمل في مجال قد يؤدي إلى إيذاء صحة وسلامة وأخلاق العامل، وهو سن الثامنة عشر عاماً. وقد حثت الإتفاقية الدول الأعضاء على تحديد السن الأدنى لعمالة الأطفال في قوانينها وتشريعاتها الوطنية.

إتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ بشأن أسوأ أشكال عمالة الأطفال

حثت هذه الإتفاقية في مادتها الأولى، الدول الأعضاء على اتخاذ إجراءات فورية للقضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال. كما عددت في الثالثة أسوأ أشكال عمالة الأطفال، كما يلي:

i. جميع أشكال الرِّق والممارسات الشبيهة بالرِّق؛ كبيع الأطفال، والاتجار بهم، وعبودية الدين والعمل القسري والإجباري.
ii. التجنيد القسري أو الإجباري للاستخدام في الصراعات المسلحة.
iii. استخدام الطفل أو تشغيله في أعمال الدعارة، أو لإنتاج أعمال إباحية أو أداء عروض إباحية.
iv. استخدام الطفل أو تشغيله أو عرضه لمزاولة أنشطة غير مشروعة، ولا سيما إنتاج المخدرات أو الاتجار بها.
v. الأعمال التي يرجح أن تؤدي إلى الإضرار بصحة الأطفال أو سلامتهم أو سلوكهم الأخلاقي.

إتفاقية حقوق الطفل الدولية

إن وجود ظاهرة أطفال الشارع بحدّ ذاتها، تمثل إنتهاكاً صارخاً لمعاهدة حقوق الطفل. إذ أن المناخ الطبيعي للطفل هو في العيش مع أسرته، وفي ظل علاقات أسرية جيدة تؤمن له الحنان والعطف، وتوفر له الحماية والمساعدة الضروريتان. فالبيئة الأسرية المنسجمة التي تعيش في جوّ من المحبة والسعادة، هي التي تضمن النمو والتطور السليم لشخصية الطفل. كما أن إتفاقية حقوق الطفل قد وفرت الحماية ومن جميع جوانبها لأطفال الشارع. وتتمثل هذه الحماية في:

الحق في الحياة

إن الحق في الحياة هو حق أصيل لكل إنسان، بغض النظر عن جنسه وعمره. فقد نصت المادة ٦ فقرة ١ من اتفاقية حقوق الطفل على أن "تعترف الدول الأطراف بأن لكل طفل حقا أصيلا في الحياة"، وبينت الفقرة ٢ من المادة نفسها على أن "تكفل الدول الأطراف إلى أقصى حد ممكن، بقاء الطفل ونموه". وهو الحق الذي يضمن عدم المساس بحياة الطفل ونموه أو تهديده جسديا ومعنوياً.

إذ أن الائتلاف الدولي لأطفال الشارع، يؤكد بأن هناك العديد من الدول التي تقوم بقتل أطفال الشارع أو تعذيبهم. كما تقوم الشرطة في بعض الأحيان بقتل وتعذيب أطفال الشارع في العديد من بلدان العالم، بدلاً من توفير الحماية لهم[٣١]، الأمر الذي يتناقض مع المادة ١٩ من الإتفاقية، والتي نصت في فقرتها الأولى على أن "تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية والتعليمية الملائمة لحماية الطفل من كافة أشكال العنف أو الضرر أو الإساءة البدنية أو العقلية أو الإهمال أو المعاملة المنطوية على إهمال أو إساءة المعاملة أو

الاستغلال، بما في ذلك الإساءة الجنسية، وهو في رعاية الوالد (الوالدين) أو الوصي القانوني أو الأوصياء القانونيين عليه، أو أي شخص أخر يتعهد الطفل برعايته".

كما تنص الفقرة ٢ من المادة ١٩ على أنه "ينبغي أن تشمل هذه التدابير الوقائية حسب الاقتضاء، إجراءات فعالة لوضع برامج اجتماعية لتوفير الدعم اللازم للطفل، ولأولئك الذين يتعهدون الطفل برعايتهم، وكذلك للأشكال الأخرى من الوقاية، ولتحديد حالات إساءة معاملة الطفل المذكور حتى الآن والإبلاغ عنها، والإحالة بشأنها والتحقيق فيها ومعالجتها ومتابعتها، وكذلك لتدخل القضاء حسب الاقتضاء".

الحقوق الصحية

يعيش أطفال الشارع في الشارع أو الأماكن العامة، البيوت المهجورة، المقابر، أو بيوت غير صحية، وهذا يتناقض مع حق الطفل بأن ينمو بشكل سليم ومعافى، وهو يحتاج إلى بيئة صحية تضمن أن ينشأ خاليا من الأمراض والأوبئة، وأن تتوفر له كافة الخدمات الطبية. إذ نصت المادة ٢٤ فقرة ١ من إتفاقية حقوق الطفل على أن "تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في التمتع بأعلى مستوى صحي يمكن بلوغه، وبحقه في مرافق علاج الأمراض، وإعادة التأهيل الصحي وتبذل الدول الأطراف قصارى جهدها لتضمن ألا يحرم أي طفل من حقه في الحصول على خدمات الرعاية الصحية".

حق التعليم

إن نسبة عالية من أطفال الشارع لم تحظ بمستوى تعليمي يؤهل هؤلاء الأطفال لدخول سوق العمل وبما يضمن دخلا مناسبا لهم، وهذا يتناقض مع حق الطفل في الحصول على تعليم أساسي ونوعي كما نصت المادة ٢٨، حيث أوجبت أن "تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في التعليم، وتحقيقا للتنفيذ الكامل لهذا الحق تدريجيا، وعلى أساس تكافوء الفرص، فعليها أن تقوم على وجه الخصوص بما يلي:

١. جعل التعليم الإبتدائي إلزامياً ومتاحاً مجاناً للجميع.
٢. تشجيع وتطوير شتى أشكال التعليم الثانوي، سواء العام أو المهني، وتوفيره وإتاحته لجميع الأطفال، واتخاذ التدابير المناسبة مثل إدخال مجانية التعليم وتقديم المساعدة المالية عند الحاجة إليها.
٣. جعل التعليم العالي بشتى الوسائل المناسبة، متاحاً للجميع على أساس القدرات.
٤. جعل المعلومات والمبادئ الإرشادية، التربوية والمهنية، متوفرة لجميع الأطفال وفي متناولهم.
٥. اتخاذ التدابير لتشجيع الحضور المنتظم في المدارس والتقليل من معدلات ترك الدراسة....."

ان توفير التعليم، يساعد نمو وتطور شخصية الطفل، كما نصت المادة ٢٩ فقرة ١ والتي بموجبها "توافق الدول الأطراف على أن يكون تعليم الطفل موجها نحو تنمية شخصية الطفل ومواهبه وقدراته العقلية إلى أقصى إمكانيتها... ".

الحق في مستوى معيشي ملائم

يرتبط هذا الحق ارتباطاً وثيقاً بمعالجة ظاهرة أطفال الشارع، حيث نصت المادة ٢٧ من إتفاقية حقوق الطفل الدولية على حق الطفل في العيش بمستوى ملائم. إذ تضمنت الفقرة ١ من هذه المادة صراحة على أن "تعترف الدول الأطراف بحق كل طفل في مستوى معيشي ملائم لنموه البدني والعقلي والروحي والمعنوي والاجتماعي". وتقع مسؤولية ذلك في الدرجة الأولى على الوالدين أو الأوصياء القانونيين في حدود إمكانياتهم المالية وقدراتهم بتأمين ظروف المعيشة اللازمة لنمو الطفل، نمواً سليماً بعيداً عن الشارع. وفي حالة عجز وعدم قدرة الوالدين أو الأشخاص المسؤولين عن الطفل على تأمين ذلك، فان مسؤولية ذلك تقع على الدولة. وهذا ما نصت عليه الفقرة الثالثة من المادة ٢٧ حيث "تتخذ الدول الأطراف وفقا لظروفها الوطنية وفي حدود إمكانيتها، التدابير الملائمة من أجل مساعدة الوالدين وغيرهما من الأشخاص المسؤولين عن الطفل، على إعمال هذا الحق، وتقدم عند الضرورة المساعدة المادية وبرامج الدعم ولا سيما فيما يتعلق بالتغذية والكساء والإسكان".

الحقوق الخاصة بعمالة الأطفال

في كثير من الدول، يتم استغلال أطفال الشارع من خلال تشغيلهم ساعات عمل طويلة مقابل أجور قليلة، وفي ظروف عمل صعبة. وهذا يتناقض مع المادة ٣٢ من الإتفاقية، حيث نصت الفقرة ١ على أن "تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في حمايته من الاستغلال الاقتصادي ومن أداء أي عمل يرجح أن يكون خطيرا أو أن يمثل إعاقة لتعليم الطفل، أو أن يكون ضاراً بصحة الطفل أو بنموه البدني، أو العقلي، أو الروحي، أو المعنوي، أو الاجتماعي".

الحق في المشاركة واللعب والترفيه:

أطفال الشارع محرمون من المشاركة في الحياة الثقافية، واللعب، والترفيه. وتقع على الدولة مسؤولية توفير فرص مناسبة للأطفال وتوفير مراكز ثقافية ترفيهية لهم. وقد نصت المادة ٣١ على أن "تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في الراحة ووقت الفراغ، ومزوالة

الألعاب وأنشطة الاستجمام المناسبة لسنه، والمشاركة بحرية في الحياة الثقافية وفي الفنون". وتنص الفقرة ٢ على أن "تحترم الدول الأطراف وتعزز حق الطفل في المشاركة الكاملة في الحياة الثقافية والفنية وتشجع على توفير فرص ملائمة ومتساوية للنشاط الثقافي والفني والاستجمامي، وأنشطة أوقات الفراغ".

حقوق الحماية

يعاني أطفال الشارع من سوء المعاملة، والاستغلال الجنسي، والإهمال والتميز، وهذا الوضع يتناقض مع المادة ٣٤ من إتفاقية حقوق الطفل، والتي نصت على حماية الطفل من جميع أشكال الاستغلال والانتهاك الجنسي. كما نصت المادة ٣٧ على توفير الحماية القانونية له في حالة الاعتقال. كذلك نصت المادة ٤٠ على توفير ظروف اعتقال إنسانية مناسبة وتحافظ على كرامته.

الاطار القانوني الوطني

هناك شقان أساسيان يتعلقان بحقوق الطفل الفلسطيني، الشق الأول، يتعلق بالاحتلال وممارساته، حيث أن شريحة الأطفال الفلسطينيون هي أكثر الشرائح تضررا من الاحتلال، سواء على صعيد الشهداء أو الجرحى أو المعتقلين، أو على صعيد التشريد بسبب هدم منازلهم وترحيلهم نتيجة بناء جدار الفصل. وتعاظمت مجموع هذه الانتهاكات ضد الأطفال في الفترة الأخيرة، إذ أن عدد الشهداء الأطفال تجاوز ٧٠٠ طفلا خلال انتفاضة الأقصى، إضافة إلى آلاف الجرحى وعشرات المعتقلين.

والشق الآخر، يتعلق بالسلطة الفلسطينية والتزاماتها تجاه الطفل الفلسطيني، حيث ما زالت السلطة الفلسطينية عاجزة عن تقديم أقل بكثير مما يمكنها لأطفال فلسطين، فعلى الرغم من دخول قانون الطفل الفلسطيني حيز التنفيذ، الا ان مجموعة النصوص التي توفر الحماية للطفل غير موجودة في القانون الفلسطيني، لأنه لم يتم بعد إقرار قانون العقوبات الذي يحتوي في جنباته على تلك القوانين التي توفر الحماية للطفل من سوء المعامله أو الإساءة أو من الجرائم الواقعة ضده، الى جانب قانون قضاء الأحداث، والآليات التنفيذية لقانون الطفل الفلسطيني.

إضافة إلى ذلك، فان السلطة الفلسطينية لم تدرج في ميزانيتها المالية أي بند يتعلق بالتزاماتها تجاه الطفل وما يتعلق بتنميته، لكي يتمكن الطفل الفلسطيني من مواجهه الأضرار والانتهاكات التي لحقت وتلحق به نتيجة الاحتلال، والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الصعبة الناتجة عنه.

وفيما يلي عرض مكثف للإطار القانوني الفلسطيني:

أولا: قانون الطفل

لم يضع قانون الطفل الفسطيني نصوصاً محددة لحماية أطفال الشارع، ولكنه وضع إطاراً عاما لحماية الطفل من العنف والإستغلال الاقتصادي، وكذلك حمايته من التشرد والإهمال في التربية التي قد تسهم في دفع الطفل إلى الشارع، إما للعيش وكسب الرزق أو للتشرد، كما يلي:

١. حق الطفل في الإنفاق عليه: حيث نصت المادة ٢٩ من قانون الطفل، على حق الطفل في الإنفاق عليه من طعام وكسوة ومسكن وتطبيب وتعليم، وحملت واجب الإنفاق عليه لوالده أو من يتولى رعايته قانونيا، كما ألزمت هذه المادة الدولة باتخاذ كافة التدابير لضمان هذا الحق.
٢. الحق في في مستوى معيشي ملائم: حيث نصت المادة ٣٠ من قانون الطفل على أن "لكل طفل الحق في مستوى معيشي ملائم لنموه البدني والعقلي والروحي والاجتماعي، وتتخذ الدولة كافة الإجراءات والتدابير الضرورية لتأمين هذا الحق".
٣. الحق في الحصول على المساعدات الاجتماعية: حيث نصت المادة ٣١ من قانون الطفل على حق مجموعة من فئات الأطفال في تلقي مساعدات اجتماعية من السلطة الفلسطينية، وفقا للقواعد والشروط التي تضعها الدولة ومؤسساتها للأطفال الآتي بيانهم:
   ١. الأطفال الأيتام أو مجهولي النسب.
   ٢. الأطفال في مؤسسات الرعاية الاجتماعية.
   ٣. أطفال المطلقة أو المهجورة الذين لا عائل لهم.
   ٤. أطفال المعتقل أو المفقود أو العاجز عن العمل بسبب المرض أو الإعاقة ولا عائل لهم.
   ٥. أطفال الأسر التي دمرت بيوتها أو احترقت.
   ٦. الأطفال المعوقون أو المرضى بأمراض مزمنة.
   ٧. الأطفال التوائم (ثلاثة فما فوق).
٤. الحق في الرعاية البديلة: وفقا لنص المادة ٣٢ من قانون الطفل، فإن للطفل المحروم من بيئته العائلية الطبيعية بصفة دائمة أو مؤقتة، الحق في الرعاية البديلة من خلال:

١. الأسرة الحاضنة (البديلة) التي تتولى كفالته ورعايته.
٢. مؤسسات الرعاية الاجتماعية العامة أو الخاصة إذا لم تتوفر الأسرة الحاضنة.

٥. حظر استغلال الأطفال أو الإضرار بهم: وفقا لنص المادة ٤٣ من قانون الطفل، يمنع استغلال الأطفال في التسول، كما يمنع تشغيلهم في ظروف مخالفة للقانون أو تكليفهم بعمل من شأنه أن يعيق تعليمهم أو يضر بسلامتهم أو بصحتهم البدنية أو النفسية.

٦. حالات يحظر تعمد تعريض الطفل لها: وفقاً لنص المادة ٤٤ من قانون الطفل فإن تعريض الطفل للإهمال والتشرد، أو إستغلاله أو إعتياده مغادرة محل إقامته دون علم ذويه من الحالات الصعبة التي تهدد سلامته وصحته البدنية والنفسية والتي يحظر تعريض الطفل لها، حيث نصت هذه المادة على أنه "يعد من الحالات الصعبة التي تهدد سلامة الطفل أو صحته البدنية أو النفسية ويحظر تعمد تعريضه لها:

١. فقدانه لوالديه وبقاؤه دون سند عائلي.
٢. تعريضه للإهمال والتشرد.
٣. التقصير البيّن والمتواصل في تربيته ورعايته.
٤. اعتياد سوء معاملته، وعدم إحاطة من يقوم برعايته بأصول التربية السليمة.
٥. استغلاله جنسيا أو اقتصاديا أو في الإجرام المنظم أو في التسول.
٦. إعتياده مغادرة محل إقامته أو تغيبه عنه بدون إعلام.
٧. إنقطاعه عن التعليم بدون سبب.

٧. مهمة التدخل الوقائي والعلاجي: وفقا لنص المادة (٥٢) من قانون الطفل الفلسطيني، فإن الحالات الصعبة التي تهدد سلامة الطفل كما سبق، توجب على مرشد حماية الطفولة التدخل الوقائي والعلاجي لها، حيث نصت هذه المادة على أن "توكل لمرشد حماية الطفولة مهمة التدخل الوقائي والعلاجي في جميع الحالات التي تهدد سلامة الطفل أو صحته البدنية أو النفسية وخاصة الحالات المبينة بالمادتين (٤٤ و٤٧) من هذا القانون".

٨. مهمة التبليغ عن الحالات الصعبة التي تهدد سلامة الطفل: نصت المادة ٥٣ من قانون الطفل على أنه:

١. لكل شخص إبلاغ مرشد حماية الطفولة كلما تبين له أن هناك ما يهدد سلامة الطفل أو صحته البدنية أو النفسية.
٢. يكون الإبلاغ وجوباً على المربين والأطباء والأخصائيين الاجتماعيين وغيرهم ممن تعهد إليهم حماية الأطفال والعناية بهم.
٣. يعاقب بغرامة لا تزيد على مائتي دينار أردني ولا تقل عن مائة دينار أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانونا كل من يخالف أحكام البند (٢) أعلاه.

٩. مساعدة الطفل بالتبليغ: وفقا لنص المادة (٥٤) من قانون الطفل فإن

١. على كل شخص بالغ مساعدة أي طفل يطلب منه إبلاغ مرشد حماية الطفولة بمعاناة ذلك الطفل أو أحد أخوته أو أي طفل آخر من إحدى الحالات الصعبة المبينة بالمادة (٤٤) من هذا القانون.

٢. يعاقب بغرامة لا تزيد على مائتي دينار أردني ولا تقل عن مائة دينار أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانونا كل من يخالف أحكام هذه المادة.

نلاحظ أن المواد السابقة من قانون الطفل، تشكل إطاراً لحماية أطفال الشارع إذا ما اقترنت بلوائح تنفيذية للقانون تضعه موضع التنفيذ. وحتى هذه اللحظة، لم تصدر مثل هذه اللوائح، الأمر الذي يفرغ النصوص السابقة من مضمونها.

ثانيا : قانون العقوبات (الأردني لسنة ١٩٦٠) الساري في الضفة الغربية

لم يضع قانون العقوبات الأردني لسنة ١٩٦٠ نصوصا محددة بشأن حماية أطفال الشارع، ولكنه جرم بعض الأفعال التي قد تؤدي إلى وجود الطفل في الشارع، كعدم المحافظة على الطفل والعناية به، أو إستغلاله في التسول. حيث نصت المادة ٢٩٠ على أن "يعاقب بالحبس من شهر إلى سنة كل من:

١- كان والداً أو ولياً أو وصياً لولد صغير لا يستطيع إعالة نفسه أو كان معهوداً إليه شرعاً أمر المحافظة عليه والعناية به، ورفض أو أهمل تزويده بالطعام والكساء والفراش والضروريات الأخرى مع استطاعته القيام بذلك، مسبباً بعمله هذا الإضرار بصحته.
٢- كان والداً أو ولياً أو وصياً لولد لم يتم الثانية عشرة من عمره، أو كان معهوداً إليه شرعاً المحافظة عليه والعناية به وتخلى عنه قصداً أو دون سبب مشروع أو معقول – مع أنه قادر على إعالته – وتركه دون وسيلة لإعالته.

كما نصت الفقرة الثانية من المادة ٣٨٩ من قانون العقوبات على أن "كل من استعطى أو طلب الصدقة من الناس متذرعا إلى ذلك بعرض جروحه أو عاهة فيه أو بأية وسيلة اخرى، سواء أكان متجولا أو جالسا في محل عام، أو وجد يقود ولدا دون السادسة عشرة من عمره للتسول وجمع الصدقات أو يشجعه على ذلك. يعاقب في المرة الأولى بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو أن تقرر المحكمة احالته على أية مؤسسة معينة من قبل وزير الشؤون الاجتماعية للعناية بالمتسولين لمدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات".

الفصل الرابع
أطفال الشارع: الواقع الفلسطيني

الواقع السكاني الفلسطيني

بلغ عدد السكان في الأراضي الفلسطينية في منتصف عام ٢٠٠٥ حوالي ٣,٨ مليون نسمة، يتوزعون بواقع ٢,٤ مليون في الضفة الغربية (بما فيهم ٢٤٧ ألف فلسطيني يقيمون في القدس الشرقية)، و١,٤ مليون في قطاع غزة. ويشكل اللاجئون الفلسطينيون حوالي ٤٣٪ من فلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة [٣٢].

ويعتبر معدل الزيادة الطبيعية في الأراضي الفلسطينية مرتفعاً، مقارنة بدول العالم الأخرى ودول الجوار. حيث بلغ معدل الزيادة الطبيعية في الأراضي الفلسطينية ٣,٤٪ عام ٢٠٠٤، علما بأن العالم ينمو سنويا بمعدل لا يتجاوز ١,٤٪[٣٣]. إن ارتفاع معدل النمو السكاني في ظل عدم نمو موازٍ في الموارد وتطوير آليات توزيعها يعتبر أحد معيقات التنمية.

يشكل الأطفال (أقل من ١٨ سنة) حوالي ٥٣٪ من عدد السكان في الأراضي الفلسطينية. وعند دراسة المؤشرات الديمغرافية للأطفال، من الضروري تصنيفهم ضمن فئات عمرية وفقاً لتطور وتغيّر الإحتياجات لديهم حسب العمر. إذ أن وجود نسبة عالية من الأطفال دون سن الخامسة، يؤدي إلى زيادة الأعباء التي يواجهها المجتمع في تحقيق قدر كاف من التنمية، وتوفير احتياجات الطفولة. وقد شكل الأطفال ضمن الفئة العمرية (٠-٤ سنوات) ما نسبته ١٧,٨٪ من مجموع السكان المقيمين في الأراضي الفلسطينية حتى منتصف عام ٢٠٠٤، بينما شكل الأطفال من الفئة العمرية (٥-٩ سنوات) ما نسبته ١٥,٥ ٪ من مجموع السكان. أما الفئة العمرية من (١٠-١٤ سنة) فشكلت ما نسبته ١٣٪ من مجموع السكان، فيما شكل الأطفال من الفئة العمرية (١٥-١٧ سنة) حوالي ٦,٦٪ من مجمل السكان[٣٤].

مفهوم أطفال الشارع والعلاقة مع عمالة الأطفال

عند دراسة أي ظاهرة اجتماعية، من الضروري أن نأخذ بعين الاعتبار خصوصية المجتمع الذي تتم دراسته، إذ أن الظاهرة تتجلى بصور مختلفة، وذلك ارتباطا بالواقع الإجتماعي والإقتصادي والسياسي في المجتمع. وانطلاقا من الخصوصية التي يتميز بها المجتمع الفلسطيني، سيتم في هذا الفصل عرض واقع ظاهرة أطفال الشارع في فلسطين، وذلك في إطار ما تم تقديمه في فصل سابق عن ذات الظاهرة على المستوى العالمي.

إن بداية الإعتراف العالمي بمشكلة أطفال الشارع، والتعرف على ماهية الظاهرة، تأثر بنموذج أمريكا اللاتينية التي كان لها تأثير قوي في تعريف ظاهرة أطفال الشارع. إلا أن هذه التعريفات قد اختلفت نتيجة للخبرة العملية التي اعتمدت على رؤية وتجارب مهمة ومفيدة في بلدان أخرى، مثل أذربيجان ومصر والهند ونيبال وروسيا، والتي من المهم أن تؤخذ بعين الإعتبار على المستوى العالمي.

وفي العالم العربي، هناك تحفظ واختلاف على استخدام تعبير أطفال الشارع، فمثلا في مصر يستخدم المجلس القومي للطفولة والأمومة تعبير "أطفال بلا مأوى" بدل تعبير "أطفال الشارع". وفي الأردن هناك صعوبة في الحصول على تعريف محدد لأطفال الشارع. وفي اليمن تم موائمة وتقنين تعبير أطفال الشارع بسبب خجل الحكومة من الاعتراف بهم[٣٥].

أما في فلسطين، فلم يتم إجراء دراسات أو أبحاث متخصصة عن أطفال الشارع. إلا أن الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال/ فرع فلسطين، كانت قد قدمت ورقة عمل في المنتدى الاقليمي لمنظمات المجتمع المدني في دول شمال افريقيا والشرق الأوسط، والذي عقد في مصر في إذار ٢٠٠٤ تحت عنوان حماية ودعم حقوق أطفال الشارع. هذه الورقة رأت بأنه لا يوجد تعريف واضح ومعتمد لأطفال الشارع.

وتعرّف الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال/ فرع فلسطين أطفال الشارع بأنهم "الأطفال الذين يمضون طوال اليوم حتى الغروب أو ما بعده في الشارع، وفي الأسواق، وعلى الإشارات الضوئية، أو عند الحواجز العسكرية الاسرائيلية، سواء كانوا يعملون أو يبيعون[٣٦]. وأشارت الورقة ذاتها إلى العوامل التي تدفع بالطفل إلى الشارع، وهي ضعف النظام التعليمي والفقر وتدمير البيوت نتيجة لممارسات الاحتلال الاسرائيلي. ورغم ما يشكله التعريف المذكور من تأطير عام للمفهوم، ومن أهمية في طرق باب هذه الظاهرة، إلا أنه لم يتصف بالشمول المناسب، حيث لم يتطرق إلى طبيعة علاقة الطفل مع أسرته، إلى جانب التداخل في مكونات وتجليات هذه الظاهرة.

وتعتبر عمالة الأطفال من القضايا الأساسية التي ترتبط مباشرة بظاهرة أطفال الشارع، وذلك للتقاطع أو التداخل الحاصل بين عمالة الأطفال وأطفال الشارع. فجزء من الأطفال العاملين هم من أطفال الشارع، وأيضا جزء من أطفال الشارع هم أطفال عاملون.

كما أشار الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في تقريره السنوي حول الأطفال الفلسطينيين: "أطفال فلسطين قضايا وإحصاءات"، إلى أن عدد الأطفال العاملين في منتصف شباط ٢٠٠٤ في الأراضي الفلسطينية للفئة العمرية (٥- ١٧ سنة) بلغ ٤٠١٣٩ طفلا، أي ما نسبته

٣,١٪ من اجمالي عدد الأطفال من نفس الفئة العمرية، والبالغ عددهم ١،٣١٣،٦٦٣ طفلا،والذين يشكلون ٣٤,٩٪ من مجموع السكان. وبيّنت النتائج أن ٧١٪ من مجموع الأطفال العاملين يعملون بسبب الحاجة الاقتصادية، وأن ٥٧,٧٪ من الأطفال العاملين بأجر هم من غير الملتحقين بالتعليم[٣٧].

هناك العديد من الدراسات التي تناولت ظاهرة عمالة الأطفال، والتي ناقشت مفهوم وحجم الظاهرة وانتشارها، وخصائص الأطفال العاملين وأسباب وجودهم في سوق العمل، والسياسات الحكومية والبرامج التي تستهدف التغلب على الظاهرة والطموحات والحلول المقترحة.

وأبرز هذه الدراسات، دراسة المستشارة القانونية فاتن بوليفة حول " تشغيل الأطفال بين القانون والواقع "، والتقرير الوطني الصادر عن منظمة العمل الدولية، حول عمل الأطفال في الضفة الغربية وقطاع غزة، ودراسة الأطفال الفلسطينيين في سوق العمل، الصادر عن برنامج دراسات التنمية في جامعة بيرزيت.

من خلال الاستعراض السابق يلاحظ ان الأطفال في فلسطين يتواجدون في الشارع لساعات طويلة، سواء بهدف التسكع او العمل الا انهم في نهاية اليوم يذهبون الى البيت. على ضوء ذلك من الأنسب التعامل مع هؤلاء الأطفال كاطفال في الشارع "children in the street" وليس كأطفال شارع "street children"

أسباب ظاهرة أطفال الشارع في فلسطين

تنتج ظاهرة أطفال الشارع عن مجموعة من الأسباب المتداخلة والمترابطة. ومن أهم هذه الأسباب ما يلي:

١.سوء الأوضاع الاقتصادية

يؤكد التقرير السنوي للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني "أطفال فلسطين... قضايا واحصاءات" أن العامل الاقتصادي يعتبر من العوامل الرئيسية التي تدفع الأسرة إلى تشغيل أبنائها من أجل رفع مستوى دخلها كضرورة إقتصادية لرفع المعاناة عنها. وأشار التقرير الى ان ٧١٪ من الأطفال الملتحقين بسوق العمل هم من الفئة العمرية (١٧-٥ سنة) ويعملون بسبب الحاجة الاقتصادية[٣٨].

يعيش الاقتصاد الفلسطيني حالة من التبعية والضعف لأسباب مختلفة، وهي تعود بالأساس إلى الأوضاع السياسية الخاصة بالمجتمع الفلسطيني. إذ أن إنتفاضة الأقصى وما نتجع عنها من سياسات قمع جماعية، عمّق من أزمة الاقتصاد الفلسطيني. فقد ذكر تقرير صادر عن مركز المعلومات الوطني، أن الناتج المحلي الإجمالي قد انخفض بنسبة ٤٠٪ منذ بداية انتفاضة الأقصى، وارتفع معدل البطالة إلى ٢٧٪[٣٩]. وتشير بيانات الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني للربع الأول من العام ٢٠٠٥، إلى زيادة في نسبة الأسر التي تقع تحت خط الفقر في الأراضي الفلسطينية، إذ بلغت نسبتها ٦٧٪. وفي السياق نفسه، أفادت هذه البيانات أن ٧٠٪ من الأسر في الأراضي الفلسطينية تحتاج إلى دعم ماديّ[٤٠].

فقد أشار تقرير المركز الوطني للمعلومات أن خسائر الاقتصاد الفلسطيني المباشرة وغير المباشرة قد بلغت ١٥,٦٣٣ مليار دولار، وذلك منذ نهاية العام ٢٠٠٠. وبيّن التقرير أن سياسة بناء جدار الضم والتوسع، ساهمت في إغلاق ١٧٠٢ منشأة اقتصادية[٤١]. وتحدث تقرير البنك الدولي عن الآثار السلبية لسياسيات الاحتلال على العملية التنموية، حيث طرأ تغيير جذري على الانفاق العام خلال الأعوام السابقة. وانعكس هذا على حصة الفرد من الإنفاق الحكومي، اذ بلغت ٧٥ دولارا في مجال الصحة، و٤٣ في مجال التعليم، مقابل ١٠٠ دولار في مجال الأمن، وانخفض أيضا الناتج المحلي ٤٠٪.

كما بين التقرير أن خسائر صافي الدخل والانتاج المحليين بلغت خلال الأعوام الماضية ٩١٦٢,٧ مليون دولار. في حين بلغت خسائر العمالة الفلسطينية ٣٧٩٥ مليون دولارا، وأصبح اجمالي الخسائر الاقتصادية المباشرة اثني عشر مليارا وتسعمائة وسبع وخمسين مليونا وسبعمائة ألف دولار.

كما أظهرت بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن ٢٩,١٪ من مجموع الأطفال دون ١٨ عاما في الأراضي الفلسطينية، يعيشون تحت خط الفقرالمدقع، مع ملاحظة أن هناك تفاوت كبير وواضح بين الوضع في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغت معدلات انتشار الفقر المدقع لفئة الأطفال في الضفة الغربية ٢٤,٣٪ مقابل ٤٩,٩٪ لفئة الأطفال في غزة[٤٢]. ولهذا يتوجب على الحكومة الفلسطينية أخذ هذه المسألة بعين الاعتبار عند وضع الخطط والبرامج من أجل مساعدة الأطفال.

وتظهر بيانات الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني أيضا، زيادة في نسبة الأسر التي تحتاج إلى المساعدات الاجتماعية، وأن الأسر الأكثر فقرا في المجتمع الفلسطيني ما تزال عاجزة عن توفير احتياجاتها بذاتها[٤٣]. إذ لجأت ٤٪ من الأسر الفلسطينية إلى توجيه أطفالها الطلاب إلى سوق العمل، كما لجأت ٥,١٪ من تلك الأسر أيضا إلى دفع أفراد آخرين لسوق العمل[٤٤]. وكانت هذه الإجراءات إحدى الاستراتيجيات التي لجأت اليها الأسر الفلسطينية من أجل الصمود والمحافظة على ذاتها، والتكيف مع صعوبة الأوضاع الاقتصادية.

كما أن المجتمع الفلسطيني مجتمع فتي، الأمر الذي يزيد من نسبة الإعالة والإعالة الاقتصادية. ويبين بحث "الأطفال الفلسطينيون في سوق العمل" الصادر عن برنامج دراسات التنمية في جامعة بير زيت، أن الوضع الاقتصادي له دور محوري في وجود الطفل في الشارع، خاصة عند الحديث عن عمالة الأطفال.

إذ أنه "مع الفقر الاقتصادي المدقع الذي تعاني منه معظم هذه الأسر، فأنها تعاني أيضا من مظاهر الفقر البشري وفقر القدرات. حيث تجتمع عوامل بنيوية واجتماعية وأسرية تجعل هذه الأسر أكثر تعرضا للفقر من غيرها، وتجعل أطفال هذه الأسر أكثر تعرضا من غيرهم للولوج في سوق العمل"[٤٥].

هذا الواقع يجبر فئة الأسر الفقيرة إلى دفع أطفالها إلى سوق العمل في المجالات المختلفة المتاحة حتى وإن كانت متدنية الأجور أو صعبة الظروف. ومثال ذلك، أسرة الفتى أكرم، والتي نشرت قصته جريدة الأيام كما يلي:

"أضحى الفتى أكرم عواد، ابن الثالثة عشرة من عمره، لا يبالي عندما يطلق عليه سكان بلدته فتى الحواجز بعدما امتهن نقل أمتعة المواطنين على حاجزي حوارة وعورتا على المدخل الجنوبي لمدينة نابلس، سعيا لإعالة أسرته المكونة من ١٦ فرداً بعد انضمام والده إلى طابور العاطلين عن العمل.... وقد كان والده يعمل داخل الخط الأخضر، وكان عمله جيدا، رغم أنه كان يعود إلى أسرته مرة كل أسبوعين. ويقول عواد وعيناه تتحرك يمينا وشمالا، لعله يلتقط زبونا يحصل منه على مبلغ جيد من المال يساعده على توفير نفقة عائلة كبيرة العدد "مع دخول الانتفاضة فقد والدي عمله وأصبح ينفق مدخراته التي نفذت أخيرا، ما اضطرني للعمل"[٤٦].

٢. واقع الأسرة والعلاقات الأسرية

بالرغم مما تتميز به ثقافة المجتمعات الشرقية، ومختلف مكونات التركيبة الاجتماعية الاقتصادية فيها، فإن المجتمع الفلسطيني يتسم بخصوصية فريدة، وذلك بسبب علاقة الصراع المستمر ضدّ الإحتلال الإستعماري الأجنبي، الأمر الذي ينعكس على نمط العلاقات والخصائص التي يتصف بها الواقع الفلسطيني.

هذا الواقع ولّد حالة من الترابط والتعاضد الأسري، الذي شكل أحد آليات التكيف والصمود الاجتماعي. ورغم أن التوصيف السابق هو السائد في المجتمع الفلسطيني، إلا أن بعض الأسر تفشل في الحفاظ على تلاحمها وترابطها، الأمر الذي يسبب تفككها مما يدفع بأطفالها إلى الشارع.

ومن خلال ملاحظات البحث الميداني، تحدث بعض الأطفال عن تعرضهم للضرب بالعصي، وأسلاك الكهرباء من قبل أحد أفراد الأسرة. وقد تحدث أحد الأطفال عن سبب وجوده في الشارع بالعبارات التالية: "لا أحب الدراسة، أو البقاء في البيت بسبب المشاكل بين أمي وأبي، أفضّل البقاء في الشارع طوال الوقت حتى عندما لا يوجد شغل. وفي حالة وجود شغل لا أهتم بعدد الساعات، معظم الوقت صراخ وضرب، أبوي بتفشش فينا وبضربنا بدون رحمة، مرّات أهرب على بيت جدي، ومرة نمت في ساحة الجامع. مرات أشعر بحقد وكره نحو أمي وأبي، لأن البيت أصبح جحيم منهم".

وتبيّن الخطة الوطنية الفلسطينية للصحة النفسية الاجتماعية، أن عدم وجود عمل لمعيل الأسرة في ظل غياب خدمات الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي، قد أدت إلى إهتزاز صورة الأب داخل الأسرة، الأمر الذي أثر سلباً على الحالة النفسية للمعيل وعلى باقي أفراد العائلة، وإلى زيادة التوتر والعنف داخل الأسرة. وأشارت بيانات الجهاز المركزي للإحصاء إلى أن ٣٠,٨٪ من الأطفال قد تعرضوا لنوعٍ معين من العنف. إذ بيّنت المعلومات أن ٦٨٪ من الأطفال الذين تعرضوا لنوع معين من العنف كان مصدره الأهل، وكان الأصدقاء مصدراً لما نسبته ٣٥,٥٪[٤٧]. هذه المعطيات تشكل مناخاً أو بيئة مناسبة لوجود ودفع الأطفال إلى الشارع.

وفي سياق واقع الأسرة والعلاقات الأسرية، يلعب كبر حجم الأسرة دوراً هاما في التأثير على واقعها الاقتصادي. إذ كلما ارتفع عدد أفراد الأسرة، ترتفع حاجتها إلى موارد مالية أكبر. وتزداد الصعوبة في تلبية احتياجات هذه الأسر عندما يفقد معيل الأسرة عمله الأصلي بسبب إرتفاع البطالة والتراجع الاقتصادي وعدم الاستقرار. ويبلغ متوسط حجم الأسرة الفلسطينية ٦,٤ أفراد[٤٨].

كما يسود الاعتقاد عند نسبة عالية من الأهل، أن خروج الطفل إلى الشارع واحتكاكه مع الآخرين، يساهم في تنمية وتقوية شخصيته واعتماده على ذاته. حيث عبر بعض الآباء الذين قوبلوا في إطار هذا البحث عن رأيهم بعبارة "خليه يطلع زلمه"، رغم أن وجهة النظر هذه لا تشترط أن يكون وضع الأسرة الاقتصادي سيئا. هذا الإعتقاد يساهم في خروج الطفل إلى الشارع واعتبار ذلك توجها ايجابيا لاثبات فكرة الاعتماد على الذات، ومحاولة لتلبية احتياجاته البسيطة. وعندما سئل أحد الأطفال، والذي كان يبيع القهوة أمام بنك القاهرة عمان في رام الله، لماذا يعمل، فأجاب: "المساهمة في دخل الأسرة، وبدي أتعلم التجارة، وأمضي وقتي في شيء مفيد".

٣. التسرب المدرسي

يعتبر التسرب المدرسي أحد أسباب ظاهرة أطفال الشارع في العالم. وهذا ما أكده تقرير البنك الدولي الصادر في عام ٢٠٠٢[٤٩]. وبالرغم من حدوث تراجع في نسب التسرب من المدارس الفلسطينية، من ١,٨٪ من مجموع عدد الطلبة في العام ١٩٩٩/ ٢٠٠٠ إلى ٠,٩٪ في العام ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤، الا أن حجم المشكلة يظهر بصورة مختلفة عند النظر اليه من الناحية التراكمية. إذ نجد أن عدد الطلبة المتسربين قد بلغ ١٥٨ الف طالب وطالبة خلال الفترة ما بين ١٩٩٤-٢٠٠٤. ويرى الباحث صلاح صوباني، أن الغالبية العظمى من الطلبة قد تسربوا من المرحلة الأساسية العليا، وبالتحديد من الصف العاشر. وتبلغ نسبة التسرب من الصف العاشر حوالي ٣٪ من مجموع الطلبة[٥٠].

وتعلل الخطة الوطنية للصحة النفسية الاجتماعية ظاهرة التسرب بصعوبة الوضع الافتصادي، وحاجة الأسرة لأيدي عاملة أخرى للمساعدة في توفير متطلبات المعيشة[٥١]. وتنسجم رؤية الخطة الوطنية مع تقارير الجهاز المركزي للإحصاء، حيث بلغت نسبة الأطفال (٦-١٧ سنة) الذين تركوا المدرسة بسبب سوء الوضع الاقتصادي ١٠,٢٪ في الضفة الغربية، مقابل ٩,٨٪ في قطاع غزة. كما أظهرت النتائج أن ٥٧,٧٪ من الأطفال المستخدمين بأجر، هم من غير الملتحقين بصفوفهم المدرسية، ذلك أن العمل يعتبر البديل المناسب للخروج من المدرسة. وهذا يؤدي إلى حرمان الأطفال من أحد أهم حقوقهم، وهو حق التعليم، بالاضافة إلى الحقوق الأخرى، كالحق في النمو السليم والصحة والترفيه...الخ.

كما أن العنف المدرسي يساهم في ظاهرة التسرب المدرسي، إذ أشارت بيانات الجهاز المركزي للإحصاء، أن المدرسين يشكلون مصدرا للعنف بنسبة ٢٩,٩٪ من الأطفال الذين تعرضوا للعنف[٥٢].

٤. العامل الثقافي (عدم وجود أماكن عامة للأطفال)

يحتاج الأطفال إلى ما يفرغ طاقاتهم، سواء كان ذلك من حيث الأنشطة التي يقومون بها أو الأمكنة التي يمارسون الأنشطة فيها. إذ تظهر بيانات الجهاز المركزي للإحصاء، ضعفا كبيراً في الأنشطة الثقافية في الأراضي الفلسطينية من خلال عدد المؤسسات الثقافية التي بلغت ٦٢ مركزا ثقافيا فقط. حيث تتركز الأنشطة الثقافية في وسط الضفة الغربية (مدينة رام الله تحديدا) وفي مدينة غزة[٥٣].

وعلى الرغم من أن هذه المؤسسات موجودة في المدينة، فان الفقراء -في معظم الأحيان- لا يستطيعون الذهاب إلى هذه الأماكن، كما أن قدرة المؤسسات العامة على الاستعياب محدودة. وحسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فإن " ٤٤،٤٪ من الأطفال (١٠-١٧سنة) في الأراضي الفلسطينية يرغبون بالقيام بنشاطات ثقافية أثناء وقت فراغهم، والسبب الرئيسي الذي يمنعهم من القيام بذلك يعود بالدرجة الأولى إلى عدم توفر المنشآت الثقافية العامة " [٥٤].

يتضح مما سبق، أن العامل الثقافي في الواقع الفلسطيني تعتريه الكثير من النواقص. فقلة وجود مؤسسات ثقافية وأماكن عامة لترفيه الطفل، قد يدفع ويشجع الطفل على التواجد في الشارع بحثاً عن ما يفرغ فيه طاقاته.

٥. كثافة السكن

تعيش حوالي ٢٠٪ من الأسر الفلسطينية في مساكن ذات كثافة تصل إلى ٣ أفراد فأكثر في الغرفة الواحدة. وهذه المعطيات أول ما تؤشر اليه هو الاكتظاظ في مساكن الأسرة. ويتضح أن المسكن (وهو ما يقيم فيه الطفل اعتياديا معظم وقته) ضيق ولا يتيح إمكانية الحركة بالحرية المتوقعة، أو بالإمكانية التي تلبي الحد الأدنى من حاجة الطفل. وفي المخيمات الفلسطينية، ومما شوهد في الأمثلة التي أفرزتها الدراسة الميدانية، يضطر الأطفال إلى الخروج من المنزل، كما يشجع الأهالي أحيانا أبناءهم على الخروج ليتخلصوا من الاكتظاظ وللتخفيف من حركة الأطفال، تجنبا للإزعاج ولإتاحة الفرصة لترتيب المنزل، أو للاستمتاع بالجلوس مع الجيران أو الأصدقاء.

٦. إجراءات الاحتلال الاسرائيلي

الإجراءات التي قامت بها إسرائيل، والتي تمثلت بإغلاق كافة المعابر والحدود الخارجية التي تربط فلسطين مع العالم الخارجي، وتقطيع أوصال المدن والقرى والمخيمات، وعزلها عن بعضها البعض ومحاصرتها، ومنع العمال من الوصول إلى أماكن عملهم في إسرائيل بذريعة الأمن، وفرض القيود على الصادرات والواردات، وتدمير البنية التحتية وقصف المصانع وتجريف المزارع، وقتل وجرح واعتقال الآلاف من المواطنين الفلسطينيين، كل ذلك ساهم مساهمة رئيسية في وجود ظاهرة أطفال الشارع، وذلك لانعكاس نتائجها على تراجع الاقتصاد وارتفاع البطالة.

وقد بينت دراسة مشتركة بين سكرتاريا الخطة الوطنية للطفل الفلسطيني ومؤسسة إنقاذ الطفل، حول تأثير اجراءات الإحتلال على الأطفال وذويهم، "أن الشعب الفلسطيني يعيش تحت ضغط نفسي اجتماعي شديد بسبب العنف الذي أصبح يكتنف كل نواحي حياته بما في ذلك طغيان الشعور بعدم الأمان. ومما يزيد من حدة الوضع المتقلقل، الشعور السائد بين الأطفال بأنه لم يعد بمقدور أهاليهم ولا معلميهم رعايتهم أو حمايتهم بشكل كامل[٥٥].

كما لاحظ الأهالي والمعلمون إنتشار أعراض سلوكيات الصدمة بين الأطفال، وهي تتروح بين الكوابيس والتبول اللاارادي إلى العدوانية الزائدة، النشاط المفرط، وكذلك انخفاض مستوى الانتباه والقدرة على التركيز[٥٦]. ومن مظاهر ذلك أيضا، هدم المنازل وما ترتب عليه من تشريد لأصحابها وأطفالهم. وقد ساهم ذلك بشكل مباشر في دفع الأطفال للتواجد في الشارع.

٧. النزعة الاستقلالية لدى الطفل

يمتاز بعض أطفال الشارع بقوة الشخصية والبحث عن النزعة الاستقلالية. وخاصة عندما يشعر الطفل أنه لا يستطيع أن يحقق ذاته داخل

الأسرة، فإنه يبدأ بالبحث عن البدائل الممكنة لتحقيق ذلك، ويكون الشارع هو الميدان وساحة التحدي وإمكانية اثبات الذات، أو قد يكون ذلك بالعمل والحصول على دخل يلبى فيه احتياجاته، ويعبر فيه عن ذاته على صعيد الميل للإستقلالية.

وفي هذا السياق، أظهرت بيانات الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، أن نسبة الأطفال الذين يعملون بهدف تحقيق الإستقلال والاعتماد على الذات تبلغ ٦,٣٪ من مجموع الأطفال العاملين[٥٧]. وبالتالي فإن مثل هذه التوجهات تساعد على تكريس ظاهرة أطفال الشارع، وتكشف عن المسؤولية الهائلة التي تقع على ذوي العلاقة، بدءا من الأسرة، مرورا بالمؤسسة الرسمية والأهلية والشعبية، وانتهاء بالمجتمع الدولي بأسره.

العناصر التي تخفف من وجود أطفال الشارع في فلسطين

وفيما يلي أهم العوامل التي يمكن أن تكون مساعدة في مواجهة ظاهرة أطفال الشارع، والتقليل من حجمها في المجتمع الفلسطيني:

١. بنية العلاقات الاجتماعية المتماسكة، إذ ترتبط بنية العلاقات الاجتماعية بالموروث الثقافي الاجتماعي الذي يرتكز على توارث المسؤوليات في المجتمع، والتي تشكل الأسرة لبنتها الأساسية، وبالتحديد مسؤولية ربّ الأسرة في توفير مستلزمات الحياة ومقومات العيش لأفرادها وتحديدا الأطفال، وما يترتب على ذلك من توريث المسؤوليات إلى الابن الأكبر في حال غياب الأب، ومساعدة الأهل والأقارب من الأقرب إلى الأبعد حتى تصل إلى الدائرة التي ترتسم حدودها عند العشيرة أو الحمولة، وذلك كتعبير عن نفوذ العائلة الممتدة في المجتمع الفلسطيني.

ورغم ما يمكن أن يقال في هذا المقام من وجود عدد من السلبيات، غير أنها تساعد في التقليل من خروج الطفل إلى الشارع دون عودة، وإن خرج لقضاء احتياجات معينة فهناك ما يبقي العيون مفتوحة عليه. صحيح أن بنية العلاقات المجتمعية تراجعت عما كانت عليه قبل عقود، الا أنها ما زالت تشكل أحد أهم ملامح الحياة الداخلية على المستوى الاجتماعي الفلسطيني. وقد وصف الباحث حليم بركات العلاقات الأسرية في العائلة العربية قائلا، "تقوم العلاقات الأسرية على التعاون والتضحية والالتزام الشامل غير المحدود وغير المشروط من دون تحفظ. وهذا ما يعزز إحساس أفراد الأسرة الراسخ بالاطمئنان والاستقرار وعدم الخوف عند مواجهة الأزمات والنكبات المحتملة"[٥٨]. وهذا ينسجم مع طبيعة العلاقات الأسرية في العائلة الفلسطينية،متمثلة بالتضامن الأسري والتكافل الاجتماعي والاقتصادي غير الرسمي.

٢. ساهمت الثقافة العربية والإسلامية، في تعزيز الإهتمام بالطفل اليتيم، مما كبح من حدة مشكلة أطفال الشارع. ويؤكد عبد الرحمن الميداني، أن الإسلام اهتم باليتيم، وذلك من خلال الرعاية الجماعية من قبل المجتمع الإسلامي المحيط وتعويضا له عما فقده، كما أمر الاسلام بكفالة اليتيم وإدارة أمواله بأمانة تامة، وحذّر من استغلال موقف الضعف الذي هو فيه، وهدد الذين يستغلون أموال اليتيم ظلما بالعقاب الشديد[٥٩]. وفي فلسطين كواحدة من المجتمعات التي تسودها هذه الثقافة، لعبت وما زالت تلعب الثقافة الإسلامية دورا في التقليل من حجم ظاهرة أطفال الشارع. ومن أهم تجليات ذلك، وجود عدد من المؤسسات التي ترعى اليتامى والمشردين وعديمي المأوى...

٣. احترام مؤسسة الزواج، وإن كان ذلك يرتبط أيضا بالثقافة العربية والفلسطينية، إلا أن حقيقة تحريم المجتمع للعلاقات الجنسية خارج نطاق الزواج يحدّ من وجود الأطفال خارج العلاقة الزوجية التي تشكل أحد روافد أطفال الشارع.

الفصل الخامس
عرض النتائج

تعتبر هذه الدراسة، من بواكير الدراسات التي تبحث في ظاهرة أطفال الشارع في فلسطين، من حيث الأسباب والظروف. وهي دراسة حالة بالرصد والتوصيف والتحليل لواقع فئة الأطفال الذين تنطبق عليهم شروط هذه الظاهرة، وهي ليست دراسة كميّة تمثيلية. ومن هذا المنطلق، فإن نتائج الدراسة الميدانية تعبر فقط عن الأطفال الذين تمت دراستهم، وبالتالي يجب الحذر من التعميم عند استخدام النتائج التي خرجت بها.

من خلال التجارب الدولية والإقليمية المختلفة، تبيّن أن مجموعة من الأسباب تقف خلف ظاهرة أطفال الشارع، وفي ذات الوقت لم يكن ممكنا تحديد سبب بعينه، والجزم بأنه يحتل المساحة الأكبر في مسببات هذه الظاهرة. وفلسطين تأتي في إطار هذا التشخيص العام للمعطيات، فرزمة الأسباب والمتغيرات التي يعيشها الأطفال في فلسطين تقود إلى هذه الظاهرة، مع الأخذ بعين الاعتبار مجموعة قضايا أساسية، هي:

١. خصوصية المجتمع الفلسطيني، من حيث مواصفاته وتركيبته وواقعه الاجتماعي، والموروث الثقافي بما فيه العادات والتقاليد والقيم والدين وما إلى ذلك. فطبيعة الروابط العائلية القوية والعلاقات الاجتماعية خارج نطاق العائلة من الممكن ان تحد من انتشار هذه الظاهرة.
٢. الخصوصية السياسية، المتمثلة بالاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية منذ عدة عقود.
٣. اعتبار مصدر المعلومة هو الطفل نفسه، الأمر الذي يستدعي التعامل بحذر مع هذه المعلومات، سواء إيجابا أو سلباً.

وأدناه سيتم استعراض أهم ما خرجت به هذه الدراسة بناء على المنهجية التي تم ذكرها سابقا، حيث جاءت أهم النتائج كما يلي:

خصائص أطفال الشارع ضمن الحالة الدراسية

التركيب العمري والجنسي

من بين ١٢٠ طفلا، تم اجراء الدراسة عليهم كحالات، وذلك بهدف الإحاطة بالتوزيع العمري لهم، تضمنت الدراسة ثلاث فتيات مقابل ١١٧ ولدا. كان من بينهم ٧٠ طفلا من الفئة العمرية (١٠–١٤ سنة)،(٤١ منهم يقيمون في الضفة الغربية و٢٩ طفلا يقيمون في قطاع غزة). أما الفئة العمرية (١٥–١٧ سنة)، فاشتملت على ٤٥ طفلا (منهم ٣٠ طفلا يقيمون في الضفة الغربية و١٥ يقيمون في قطاع غزة). أما الفئة العمرية (٩ سنوات وأقل)، فبلغ عددهم ٥ أطفال فقط ، ٣ من الضفة الغربية و٢ من قطاع غزة.

ورغم أن توزيع الحالات التي شملتها الدراسة حسب الفئات العمرية كان متنوعا، إلا ان ذلك ليس بالضرورة ان يكون توزيعا طبيعيا، فما تم جمعه من خصائص ومواصفات عن الأطفال في الشارع، يعكس بالضرورة خصائص الأطفال من مختلف الأعمار، مع ضرورة الانتباه إلى أن الوزن الأكبر في الدراسة كان للفئة العمرية ١٠–١٤ سنة، حيث شكلت ما يزيد عن نصف الحالات التي خضعت للدراسة.

حالة الالتحاق بالتعليم

أشارت نتائج الدراسة إلى أنه من بين ١٢٠ طفلا، وجد أن ٦٣ طفلاً فقط كانوا على مقاعد الدراسة، أي ملتحقون بالتعليم (٤٢ طفلا يقيمون في الضفة الغربية و٢١ في قطاع غزة)، يدرس ٤٢ طفلاً منهم في مدارس حكومية و٢١ في مدارس وكالة الغوث الدولية، ولم يكن أي منهم يدرس في المدارس الخاصة.

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى، أظهرت الدراسة أن حالات الالتحاق بالمدرسة لا تتركز في فئة عمرية محددة، ولكن لوحظ أنه كلما كان طفل الشارع في عمر أكبر، كلما قلت احتمالية التحاقه بالتعليم أكثر. أما مجموع الأطفال غير الملتحقين بالتعليم فقد كان ٥٧ طفلا (٣٢ طفلا يعيشون في الضفة الغربية مقابل ٢٥ في قطاع غزة). وعليه فإن عدم التحاق ٥٧ طفلاً من مجموع ١٢٠ بالمدرسة انما يشكل مؤشراً واضحا على أن التسرب من المدارس له علاقة قوية بوجود الطفل في الشارع.

وهنا يثار التساؤل: حول إذا ما كان ذلك يشكل سببا أم نتيجة؟ ورغم صعوبة الإجابة على هذا السؤال، إلا أنه يمكن الإستنتاج بأن الالتحاق بالمدرسة هو عامل متداخل في تأثيره على ظاهرة أطفال الشارع في الاتجاهين.

حالات الإعاقة عند الأطفال

لوحظ أن ١٥ طفلاً من أصل ١٢٠ من الذين تم جمع البيانات حولهم، يعانون من أحد أشكال الإعاقة، والتي حسب ما تم تحديدها: عدم اكتمال استخدام إحدى الحواس أو أي جزء عضوي من الجسم. حيث تبين أن ٤ أطفال من الذين يعانون من إعاقة يعملون بشكل دائم حسب ما أفادوا به، مع ربط ذلك بالحاجة الاقتصادية كسبب يقف خلف وجودهم في الشارع.

مكان الاقامة وحالة اللجوء والنوع الاجتماعي

من بين الأطفال الـ ١٢٠ الذين تمت مقابلتهم، تسكن أسر ٤٨ منهم في المدينة، بينما ٣٥ طفلا تعيش أسرهم في القرية، و٣٧ طفلا تعيش أسرهم في المخيم. ومع أن عملية اختيار الأطفال لم تكن منهجيا موجهة، إلا أنها تعكس بداهة تركز ظاهرة أطفال الشارع في المدينة، وليس في الأرياف. ومن ناحية أخرى، كان ٦٨ طفلا من مجموع الأطفال ينتمون إلى أسر لاجئة، من ضمنهم ٣٧ طفلا تعيش اسرهم في المخيم، و ٣١ طفلا منهم تعيش أسرهم خارج المخيم و٥٢ طفلا من أسر غير لاجئة. وهذا يشير إلى أن الأوضاع الاقتصادية الصعبة وظروف السكن السيئة، التي يعيشها اللاجئون، تهيء المناخ والبيئة التي تشجع الأطفال على الخروج إلى الشارع، وخاصة عند ربط ذلك بالعامل الاقتصادي. ومن حيث الجنس، فقد برزت حالة واحدة لطفلة عاملة، ويمكن تعليل ذلك بطبيعة المجتمع الفلسطيني المحافظ الذي يحرص على عدم السماح للفتاة بترك البيت للإنخراط بأعمال في الشارع.

المأوى الأصلي والمأوى البديل

الاستناد الأساسي الذي اعتمدت عليه الدراسة في الإطار النظري لتعريف الطفل في الشارع، وتمييزه عمن يطلق عليهم أطفال الشارع هو ما إذا كان الطفل يتخذ الشارع مأوى له، أو أنه يقيم في بيت أسرته.

ومن خلال ما أظهرته الحالات التي تناولتها هذه الدراسة بالبحث وذلك ارتباطا بموضوع المسكن، تبين أن من مجموع ١٢٠ طفلا هناك ١٠ أطفال فقط لا ينامون بشكل منتظم ودائم مع أسرهم بشكل طبيعي، دون أن يعني ذلك بالضرورة افتقادهم للمأوى بشكل مطلق. كما لا يدل على أن جميع هؤلاء الأطفال يتخذون من الشارع مأوى لهم، يتضح ذلك من كون ٦ منهم (أكثر من النصف) ينامون في بيوت أقارب لهم، الأمرالذي يعكس طبيعة العلاقات الاجتماعية والتركيبة الأسرية الممتدة في المجتمع الفلسطيني، وما تتصف به من عناصر ثقافية، بما في ذلك العادات والتقاليد والقيم والاعتبارات المختلفة التي تحكم هذا المجتمع.

في المقابل، وجدنا أن هناك أربعة أطفال لا ينامون في مساكن أسرهم أو مساكن أي من أقاربهم، حيث ينام طفل واحد منهم في مكان مهجور، وطفل آخر في مدرسة، وطفلان آخران في أماكن عامة. وبصفة مجردة وبشكل نسبي، يمكننا القول أن تعريف أطفال الشارع ينطبق على هؤلاء الأطفال الأربعة، ولكن، وتجنبا للتعميم واطلاق الاحكام العامة، تجدر الإشارة، بأن ليس من الضروري أن تكون الإقامة والنوم خارج المسكن ذا طابع مطلق بالمعنى المكاني والزماني، حيث لم يتح لنا التحقق وبصورة تسمح باصدار حكم نهائي بشأن الأطفال الأربعة المشار إليهم أعلاه، وبأنهم يتخذون من هذه الأماكن مأوى دائما لهم من حيث المكان والزمان.

وجود الوالدين أو أحدهما في الأسرة

بهدف الوقوف على أهمية دور الوالدين المحوري في الأسرة، وتأكيدا لأهمية أن يعيش الطفل حياة طبيعية في كنف والديه في اطار أسرة كاملة دون تشويه، فقد تم التحقق من ظروف الأطفال في عينة البحث، من حيث عيشهم مع والديهم الإثنين أو أحدهما، وكانت النتائج كما يلي:

سجلت الدراسة أن طفلين اثنين فقط من مجموع العينة، يعيشان في أسر بدون وجود أيّ من الوالدين، مقابل ١٨ طفلا يعيشون مع أحد الوالدين فقط (منهم ٧ أطفال يعيشون مع الأب، و١١ طفلا يعيشون مع الأم) ، بينما يعيش بقية الأطفال مع كلا الوالدين.

من خلال البيانات المتوفرة يلاحظ انه لا يوجد علاقة سببية بين غياب احد الوالدين او كليهما وحالة وجود الطفل في الشارع، ويرجع ذلك الى طبيعة العلاقات العائلية المترابطة في المجتمع الفلسطيني، وان نظام العائلة الممتدة هو السائد في المجتمع الفلسطيني من حيث العلاقات والروابط.

الطفل وإقامته مع الأسره (المأوى والمأوى البديل)

إلى جانب ٣ أطفال ليس لديهم أسر، بينت الدراسة أن ٦ أطفال من مجموع العينة يعيشون منفصلين عن أسرهم اضافة الى طفل آخر لم يحدد موقفا رغم عدم اقامته مع اسرته. وحول الأسباب التي تقف وراء عدم إقامة هؤلاء الأطفال مع أسرهم، أشار الأطفال (٢-٣ تكرارات لكل سبب) إلى أن السبب يعود إلى عدم الشعور بالانتماء للأسرة، التمييز ضد الطفل، تعرض الطفل للعقاب المستمر، الوضع الاقتصادي المتردي أو المشاكل الأسريه بين الوالدين الى جانب ٤ حالات لاسباب متفرقة غير المذكورة.

يتضح من تأمل هذه الأسباب بأنها تتقاطع دائما مع متغيرات أخرى، تشكل بمجموعها البيئة التي تؤدي إلى تفاقم الظروف المحيطة بالطفل، من نوع الوضع الاقتصادي السيء، أو المشاكل الأسريه والنزاعات بين الوالدين.

جدول ٣: توزيع الاطفال الذين لا يقيمون مع اسرهم

السبب	عدد الاطفال
عدم وجود أسرة أصلا	٣
عدم الشعور بالانتماء للاسرة	١
التمييز ضد الطفل في الاسرة	٢
تعرض الطفل المستمر للعقاب	٢
الوضع الاقتصادي المتردي للاسرة	٣
مشاكل اسرية بين الوالدين	٢
اسباب اخرى	٤
مجموع الاطفال	١٠

من الممكن ان يكون هناك أكثر من سبب وراء عدم سكن الطفل مع أسرته، فمجموع الأسباب أكبر من عدد الأطفال.

حجم الأسرة و ظروف السكن

حسب الإحصاءات الرسمية للجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، تشير البيانات المتوفرة إلى أن متوسط حجم الأسرة الفلسطينية يبلغ ٦,٤ أفراد. أما في عينة البحث، فبلغ متوسط حجم الأسرة ٨,٢ فردا. وذلك بواقع ٨,٨ فردا في قطاع غزة و ٧,٨ فرداً في الضفة الغربية. وهذا مؤشر على أن الأطفال في الشارع تتميز أسرهم غالبا بعدد أفراد أعلى من المتوسط.

فمن خلال النظر إلى الجدول أدناه، يتضح أن من بين ١٢٠ طفلا، هناك فقط ٤١ طفلا متوسط عدد أفراد أسرهم يقع ضمن المتوسط العام، بينما ٧٩ أسرة جاءت أعلى من المتوسط العام لعدد أفراد الأسرة الفلسطينية.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد تبين أن عدد الأطفال في الأسرة الواحدة تراوح بين طفل واحد كحد أدنى و١٥ طفلا كحد أقصى، حيث بلغ معدل عدد الأطفال في أسر عينة البحث ٥ أطفال. وبلغ عدد الأسر التي يعيش فيها ٣ أطفال فأقل ٣٤ أسرة، بينما ٥٤ أسرة يعيش فيها ما بين ٤ إلى ستة أطفال. أما عدد الأسر التي يعيش فيها ٧ إلى ٩ أطفال فقد بلغ ٢٥ أسرة، وكان عدد الأسر التي يعيش فيها ١٠ أطفال فأكثر ٧ أسر.

من بين الـ ١٢٠ طفلا، تعيش أسر ٩ أطفال إما في غرفة واحدة أو في بيت من الصفيح. أما على مستوى عدد الغرف، فقد أشارت الغالبية العظمى من الأطفال (٧٠ طفلا)، بأن أسرهم تعيش في بيوت تتكون من ٢ إلى٣ غرف كمعدل عام. في حين بلغ متوسط عدد أفراد الأسرة الواحدة ٨ أفراد تقريبا، أي أن متوسط كثافة السكن تصل إلى أكثر من ثلاثة أفراد للغرفة الواحدة. هذه الظروف التي ترتبط بالسكن، والعلاقة المفترضة بين ارتفاع هذه الكثافة ووجود الطفل في الشارع، تستحق الدراسة والتمحيص لاثباتها وإبراز دلالاتها.

جدول ٤: أسر الأطفال حسب حجمها

حجم الأسرة (عدد الافراد)	العدد
٢-٤	١٢
٥-٦	٢٩
٧-٩	٤٤
١٠+	٣٥
المجموع	١٢٠

(بغض النظر عما إذا كانت الأسرة الأصلية أو البديلة)

جدول ٥: توزيع الأسر حسب عدد الأطفال فيها

عدد الأطفال في الأسرة	عدد الأسر
٣ أطفال فأقل	٣٤
٤ – ٦	٥٤
٧ – ٩	٢٥
١٠+	٧
المجموع	١٢٠

المستوى التعليمي عند أفراد أسر الأطفال

من أصل ٨٣٤ فردا، هم مجموع أفراد أسر أطفال العينة، والذين قدموا البيانات اللازمة حول السؤال المتعلق بالمستوى التعليمي، فان٧٣٢ منهم يحملون شهادة أقل من التوجيهي، من ضمنهم ٩٩ أميون. أما الحاصلون على شهادة الثانوية العامة "التوجيهي"، فقد بلغوا ٧٣ فرداً. والذين يحملون شهادة الدبلوم المتوسط فأعلى بلغ عددهم ٢٩ فردا فقط. هذه المعطيات تستحق التوقف أمامها ودراستها، وذلك بحكم العلاقة التي تربط بين تدني المستوى التعليمي عند أفراد الأسرة ووجود أطفالها في الشارع.

شركاء الأطفال في الشارع:

من مجموع ١٢٠ أكد ٤٤ طفلاً بأنهم يقضون أوقاتهم في الشارع مع أصدقائهم أو مع أطفال الجيران. بينما أشار ٣٠ منهم بأنهم يمضونها مع أطفال تربطهم بهم صلة قرابة. في حين أجاب ٣٦ طفلا بأنهم يمضون أوقاتهم لوحدهم، مع ملاحظة أن ٢٦ من هؤلاء هم أطفال عاملون، وعليه فقد لا يكونوا بحاجة إلى من يشاركهم أوقاتهم في الشارع.

الأسباب التي دفعت إلى وجود الطفل في الشارع

تأثير إجراءات الاحتلال على الأطفال وأسرهم:

أشارت النتائج التي توصلت اليها الدراسة، إلى أن ٤٠ طفلا من مجموع أطفال عينة البحث قد تعرضوا بصورة مباشرة لواحدة على الأقل من ممارسات وإجراءات الاحتلال المختلفة. فقد بينت الدراسة أن ١٥ طفلا من بين أفراد العينة الكلي(١٢٠ طفلا) هم جرحى، إضافة إلى عدد مماثل تعرضوا لاعتداءات مختلفة، مثل الضرب والإهانة على الحواجز، وغيرها من الممارسات العنيفة الأخرى. في حين تعرض ٧ أطفال للاعتقال، بينما سجل ٣ أطفال حالات مصادرة لمتلكاتهم مثل البسطات او ادوات عملهم.

غير أن الأمور لا تقف عند حدود الاعتداءات المباشرة على الأطفال، بل تتعداها لتشمل أسرهم، مما يزيد ويضاعف من معاناتهم. كل هذا وسواه، يشكل عوامل مساعدة تدفع بالأطفال إلى الشارع، وكل ذلك يعمق من ظاهرة أطفال الشارع في فلسطين. ضمن هذا الاطار، بينت نتائج الدراسة أن ٣ حالات من أطفال العينة فقدوا أحد أفراد أسرهم كشهيد، و٢٣ طفلاً قالوا بأن أحد أفراد أسرهم جرح برصاص الاحتلال، في حين أفاد ٢١ طفلاً بأن واحدا من أفراد أسرهم قد تعرض للاعتقال، وطفلين اثنين تعرضت أسرهم لمصادرة الممتلكات، فيما ٣ أطفال فقدوا بيوتهم بعد تدميرها من قبل الاحتلال، إضافة إلى ٤ أطفال هدمت مساكنهم بشكل جزئي، و٩ أطفال تعرض أحد أفراد أسرهم أو أكثر لاعتداءات أخرى مختلفة، مثل الضرب والشتم أو الإحتجاز على الحواجز العسكرية الاسرائيلية.

الظروف الاقتصادية:

استنادا للمعلومات التي رصدتها الدراسة، حول حالات الأطفال الذين خضعوا للبحث، وطبيعة الأسباب والمتغيرات التي شكلت دافعا أساسيا لوجودهم في الشارع، ووفقا لما أفاد به هؤلاء الأطفال أنفسهم، وليس بناء على ما صرح به أولياء أمورهم أو الأخصائيين الاجتماعين أو غيرهم، فقد وجدنا أن الأسباب التي تدفع بهم إلى الشارع، تتمحور حول سوء الوضع الاقتصادي، حيث أشار ٨٧ طفلا من أصل ١٢٠ إلى أن هذا العامل يعتبرالسبب الرئيسي وراء وجودهم في الشارع.

وقد بينت نتائج الدراسة أن هناك تشابه بين ما هو قائم في فلسطين والوضع العالمي، من حيث تركز ظاهرة أطفال الشارع في المدينة أكثر مما هو عليه الحال في الأرياف، فمن ضمن ال٨٧ طفلا الذين كان السبب الرئيسي لوجودهم في الشارع هو العامل الاقتصادي، فان ٣٧ منهم يسكنون المدينة و ٢٥ يسكنون المخيم و ٢٥ يسكنون في القرية. وخاصة في الأحياء المكتظة سكنياً ومهمشة خدماتيا واجتماعيا واقتصاديا، وفي الواقع الفلسطيني، فإن المخيمات بشكل عام إما أنها تشكل جزءا من المدينة أو هي قريبة جداً منها ومتداخلة معها، كما أنها تتميز بالكثافة السكانية العالية، وتدني مستوى الكثير من الخدمات الأساسية فيها.

عوامل اخرى:

١٢ طفلا من أصل ١٢٠هم مجموع الحالات التي تعاملت معها الدراسة أشاروا الى ان سوء المعاملة كسبب لوجود الطفل في الشارع، سواء كان ذلك من قبل الوالدين أو الأخوة أو سواهم.

كما تكررت مجموعة من الأسباب، التي ذكرها الأطفال من العينة المبحوثة، باعتبارها أسباب أو عوامل تقف وراء دفعهم للخروج إلى الشارع، ومنها: الرغبة في الاستقلال عن الأسرة، وفاة أحد الوالدين أو كليهما، البحث عن الترفيه، ملء أوقات الفراغ. وكان من ضمن الأسباب الأخرى، والتي تم حصرها أيضا كمتغيرات تقف وراء ظاهرة وجود الطفل في الشارع، طرد أحد الأطفال من البيت. وهذا مؤشر على مدى ترابط الأسرة في المجتمع الفلسطيني، والتي بالرغم من الظروف الاجتماعية الصعبة التي تحيط بها، إلا أنها تحرص على التمسك بأطفالها وحمايتهم. كما رصدت الدراسة أيضا، حالة طفل واحد من العينة موجود في الشارع، وذلك لأنه مطلوب للشرطة لأسباب جنائية.

أشار ١٠ أطفال الى ان السبب لوجودهم في الشارع مرتبط بالبحث عن الترفيه وإشباع الرغبات وتمضية وقت الفراغ، فقد كان هذا السبب أكثر تكرارا عند الأطفال الذين يسكنون في المخيم فقد أشار ٦ منهم الى ذلك كسبب لوجودهم في الشارع فيما أشار ٣ أطفال من القرية

وطفل واحد من المدينة لهذا السبب. ويرجع ذلك إلى عدم توفر أماكن كافية لتمضية أوقات الفراغ أو التسلية أو الترفيه عند الأطفال الذين يسكنون المخيم.

جدول ٦: قراءة في أسباب خروج الطفل إلى الشارع

سبب الخروج إلى الشارع	مجموع الحالات	المنطقة		مكان السكن			حالة اللجوء	
		الضفة الغربية	قطاع غزة	مخيم	قرية	مدينة	غير لاجيء	لاجيء
طرد من البيت	١	١	٠	٠	١	٠	١	٠
بهدف الاستقلال عن الأسرة	٥	٢	٣	٢	٣	٠	٢	٣
وفاة أحد الوالدين أو كليهما	٤	٣	١	١	٣	٠	٢	٢
المعاملة السيئة من أفراد الأسرة	١٢	١٠	٢	٣	٠	٩	٨	٤
سوء الوضع الاقتصادي	٨٧	٥٦	٣١	٢٥	٢٥	٣٧	٣٧	٥٠
ترفيه وقضاء وقت الفراغ	١٠	٢	٨	٦	٣	١	١	٩
مطلوب للشرطة	١	٠	١	٠	٠	١	١	٠
المجموع	١٢٠	٧٤	٤٦	٣٧	٣٥	٤٨	٥٢	٦٨

الأسباب التي تعود إلى المشاكل الأسرية

تعتبر ظروف الأسرة واستقرارها، واحدة من العوامل المؤثرة في دفع الأطفال للشارع. وعند النظر إلى المعطيات التي طرحها الأطفال من خلال اجاباتهم على سؤال: فيما إذا كانت عائلاتهم تعاني من مشاكل أسرية، أجاب ٤٢ طفلا بأن أسرهم لا تعاني من مشاكل أسرية محددة. أما الأطفال الذين يعيشون في عائلات تعاني من مشاكل أسرية فكان عددهم ٧٠ طفلاً. بقية الأطفال لم يجيبوا على هذا السؤال.

وشملت الأسباب المتعلقة بالمشاكل الأسرية ما يلي: النزاعات بين الوالدين، البطالة، أوقات الفراغ، الفقر وتردي الأوضاع الاقتصادية، مشاكل المخدرات أو الانحراف في السلوك. كما لوحظ أن العامل الاقتصادي قد احتل المرتبة الأولى من حيث التكرار في إجابات الأطفال.

حيث أشار ٦١ طفلا، بأن عائلاتهم تعاني من المشاكل الأسرية بسبب الفقر وتردي الأوضاع الاقتصادية، بينما أوضح ٤١ طفلا أن أسرهم تعاني من تلك المشاكل بسبب البطالة وأوقات الفراغ.[٦٠] فيما أعلن ٢٠ طفلا أن مشاكل أسرهم ناتجة عن النزاعات بين الوالدين، وأجاب ٥ أطفال بأنها ناتجة عن المخدرات أو الانحرافات السلوكية. ومن اللافت على هذا الصعيد، أن ٤ من الأطفال الخمسة المشار إليهم أعلاه، هم من قطاع غزة، حيث يعيش اثنان منهم في المدينة واثنان في المخيم، بينما حالة واحدة تعيش في القرية).

جدول ٧: أسباب المشاكل الأسرية ارتباطا بالتوزع المناطقي

المتغير	الضفة الغربية		قطاع غزة		المجموع	
	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا
لا يوجد مشاكل أسرية	٢٩	٣٩	١٣	٣١	٤٢	٧٠
مشاكل أسرية بسبب نزاعات بين الوالدين	١٠	٥٨	١٠	٣١	٢٠	٨٩
مشاكل أسرية بسبب البطالة ووقت الفراغ	٣١	٣٦	١٠	٣١	٤١	٦٧
مشاكل أسرية بسبب الفقر وتردي الأوضاع الاقتصادية	٤٠	٢٧	٢١	٢٠	٦١	٤٧
مشاكل أسرية بسبب مشاكل مخدرات أو الانحراف في السلوك	١	٦٦	٤	٣٧	٥	١٠٣

يمكن أن يكون عند الطفل الواحد أكثر من سبب للمشاكل الأسرية التي تعاني منها عائلته، لذلك لا يمثل المجموع عدد الحالات والبالغ ٧٠ طفلا.

التمييز ضد الطفل في الأسرة كسبب للخروج إلى الشارع

وحول إذا ما كان الأطفال قد سبق وان شعروا بوجود تمييز ضدهم في الأسرة، اتضح أن ٣٢ طفلاً من بين مجموع العينة(١٢٠ طفلا) يعتقدون بوجود هذا التمييز، وتوافقت إجابة ٢٨ طفلا حول اعتبار سوء المعاملة وقلة الاهتمام من قبل باقي أفراد الأسرة هو أحد تجليات هذا التمييز.

ومن خلال مجموع الإجابات التي تقدم بها الأطفال، والتي تتعلق بأشكال التمييز التي كانوا يتعرضون لها في أسرهم، برزت أشكال

التمييز التالية: عدم أو ندرة شراء الحاجيات، بما في ذلك الألعاب والهدايا مقارنة مع باقي أفراد الأسرة، أو التمييز على صعيد تقسيم العمل بين أفراد الأسرة بعدالة، أو إعطاء البعض مصروفا أقل من الآخرين.

أهداف وجود الطفل في الشارع

حددت هذه الدراسة أبرز الأهداف التي يسعى الأطفال وراء تحقيقها من خلال وجودهم في الشارع. وأول هذه الأهداف هو العمل، وهذا أهم هدف أشار اليه الأطفال في إجاباتهم، حيث شكل ذلك هدفاً أساسيا عند ٧٤ طفلا من مجموع ١٢٠. أما مجرد التجول أو التسكع في الشارع، فقد كان هدفاً لـ١٩ طفلا. بينما أجاب ١٤ طفلاً بأن هدفهم كان اللعب، وأشار عدد من الأطفال إلى أن السبب من وراء وجودهم في الشارع كان البحث عن عمل، أو بهدف مساعدة الآخرين. كما كشفت الدراسة أن ٤ أطفال كان الهدف من وجودهم في الشارع هو التسول، وهذه الحالات هي من قطاع غزة، ولم تسجل أي حالة من الضفة الغربية، دون أن يعني ذلك عدم وجود مثل هذه الحالات في الضفة.

جدول ٨: أهداف وجود الطفل في الشارع ارتباطا بالمنطقة

الهدف	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
أتجول/ أتسكع	١١	٨	١٩
ألعب	٩	٥	١٤
أتسول	٠	٤	٤
أعمل	٥٠	٢٤	٧٤
أبحث عن عمل	٤	٤	٨
أساعد الآخرين	٠	١	١
المجموع	٧٤	٤٦	١٢٠

الأطفال في الشارع الذين يعملون

انسجاما مع ما تم استعراضه من أسباب تقف وراء وجود الأطفال في الشارع، والتي كان من أبرزها العامل الاقتصادي، فقد بلغ عدد الأطفال العاملين ٨٩ طفلا من مجموع أطفال الدراسة. ٤٣ منهم يعملون بشكل دائم، و١٧ بشكل موسمي و٢٩ بشكل متقطع وغير منتظم. في حين بلغ عدد الأطفال الذين لا يعملون ٢٦ طفلاً. وبالنسبة لمكان العمل، فان الغالبية العظمى منهم يعملون في الأراضي الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة)، بينما يعمل ١٩ طفلا منهم في المستوطنات والمناطق الاسرائيلية.

أما المهن التي يعملون فيها فكانت موزعة على النحو التالي:

جدول ٩: مهن الأطفال العاملين في الشارع

المهنة	العدد
بائع بسطة	٢٣
تجميع حديد ، ألمونيوم، ونحاس وبيعه	٥
عامل في سوق الخضار	٤
بائع متجول في الشارع	٢٨
عتال	١٢
عامل تنظيف	٣
حرف	٥
عامل باطون	٢
تربية طيور	١
متسول	٤
غسيل سيارات	٢

تأثير ودور الآخرين في دفع الأطفال للعمل

انطلاقا من ضرورة الأخذ بعين الاعتبار العوامل الداخلية والخارجية، فقد تمت صياغة السؤال الذي يكشف عن الأشخاص أو الجهات التي تركت بصماتها على وجود الطفل في الشارع، والتي تشمل بالتأكيد العامل الذاتي للطفل ضمن رؤيته الشخصية. فقد أفاد ٤٦ طفلا بأنهم توجهوا للعمل بمبادرة ذاتية وبدون تأثير من أحد، في حين أجاب ٣٢ منهم بأنهم توجهوا للعمل بتشجيع وتأثير من الأسرة.

وفي الوقت الذي يعتقد فيه أن الأوضاع الاقتصادية الصعبة، هي التي تدفع بالأسرة للزج بأطفالها في سوق العمل، فإن هذه المعطيات تشير أيضا إلى عمق التفكير عند الأطفال وتفاعلهم مع الظروف التي تعيشها أسرهم، كما تشير أيضا إلى مدى وعمق تفاعلهم مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع برمته. وهذا تأكيد وبرهان على أن الأطفال ليسوا " جهلة " أو " لا يفهمون " كما يعتقد البعض. فالأطفال يتمتعون بحساسية ورهافة حس عالية تجاه الظروف الصعبة الناتجة عن السياسات القمعية للاحتلال، ويدركون مدى تأثيرها على دخل عائلاتهم ومستوى معيشتها، لأنها تنعكس عليهم بصورة مباشرة.

ساعات العمل

تجدر الاشارة الى ان٥٧ طفلا أعمارهم أقل من ١٥ سنة، أي ما نسبته ٦٤٪ من مجموع الأطفال العاملين الذين شملهم المسح والبالغ عددهم ٨٩ طفلا يعملون خارج نطاق القانون، فهم دون السن الأدنى للتشغيل وفقا للمادة ٩٣ من قانون العمل الفلسطيني رقم ٧ لسنة ٢٠٠٠.

يتضح من الجدول أدناه، أن ساعات عمل معظم الأطفال تتجاوز ساعات العمل المصرح بها قانونيا للأطفال، وهي ساعة أقل من ساعات العمل للناضجين، والبالغة ٨ ساعات يوميا. وهذا يدلّ على عدم وجود رقابة على عدد ساعات العمل من قبل العائلة أو من قبل المؤسسات الرسمية. أما العاملون عند الغير، فهذا الواقع يكشف من جهة عن الجانب الاستغلالي الذي يتعرض له الأطفال، ومن جهة أخرى يبرز الحاجة إلى ضرورة توفر الرقابة الرسمية والشعبية على ظروف وشروط عمل الأطفال ، بهدف حمايتهم ومنع استغلالهم، أو الحد من ذلك على أقل تقدير.

جدول ١٠: عدد الأطفال العاملين حسب العمر

العمر	العدد
أقل من ١٠ سنوات	٧
١٠-١٢	١٤
١٣-١٤	٣٦
١٥ سنة فأكثر	٣٢
المجموع	٨٩

جدول ١١: عدد الأطفال العاملين حسب ساعات العمل اليومية

عدد ساعات العمل	العدد
٢-٦	٣١
٧-١٠	٣٦
١١ +	٢٢

السبب الرئيسي الذي يدفع الطفل للعمل

بينت نتائج الاسئلة الموجهة للأطفال حول الأسباب التي دفعتهم للعمل، أن الظروف الاقتصادية الصعبة هي العامل الأساسي وراء خروجهم إلى سوق العمل. حيث اعتبر ٦٧ طفلا أن الوضع الاقتصادي هو السبب في ذلك، في حين أشار ١٠ أطفال إلى أن فشلهم في الدراسة هو السبب الرئيسي من وراء ذلك.

جدول ١٢: عدد الأطفال مع السبب الرئيسي الذي دفعهم للعمل

السبب	العدد
الوضع الاقتصادي	٦٧
الاستقلال عن الأسرة	٣
المعيل الوحيد للأسرة	٣
عدم النجاح في التعليم	١٠
أخرى	٦

الأطراف التي ساعدت الطفل في الحصول على عمل

أشارت نتائج الدراسة، إلى أن ٤٥ طفلا ممن شملهم البحث قد حصلوا على عملهم من خلال مساعدة الأهل. وهذا يؤشر إلى مدى قناعة تلك الأسر بفكرة عمل أطفالها. في المقابل، ذكر ٢٢ طفلاً بأن الاصدقاء هم الذين ساعدوهم في الحصول على عمل، في حين أكد ١٦ طفلا بأنهم وجدوا العمل من خلال وسائل الإعلام، و٦ أطفال قالوا بأن ذلك كان من خلال جهودهم الخاصة وبحثهم الذاتي.

أسباب محاولات منع الأطفال من العمل

بالاستناد لتجارب الأطفال العملية، وفي إطار التأثيرات الإجتماعية المحيطة، أشار ٥٢ طفلاً من مجموع الأطفال العاملين والبالغ عددهم ٨٩ طفلا، بأنهم واجهوا عدة محاولات لمنعهم من الالتحاق بالعمل. حيث كان أحد أفراد الأسرة هو مصدر محاولة المنع عند ١٣ طفلا منهم، في حين تعرض ٤ أطفال إلى محاولة المنع من قبل الشرطة الفلسطينية، بينما قامت الجهات الاسرائيلية بمنع ١٠ أطفال من ممارسة العمل، وتعرض ٧ أطفال إلى محاولات منع من قبل جهات أخرى غير تلك التي تم إدراجها.

دخل الطفل وتصرف الطفل بدخله

لوحظ أن ٤٦ طفلا ممن شملتهم الدراسة، يحصلون على دخل أقل من ٢٠ شيكلا يومياً، و٢٤ طفلا يحصلون على دخل يتراوح ما بين ٢١ – ٤٠ شيكلا، بينما يحصل ١١ طفلا على دخل يتراوح بين ٤١ – ٦٠ شيكلا، أما من يحصلون على دخل يزيد على ٦١ شيكلا، فقد بلغ عددهم ١١ طفلا فقط. ومن الجدير بالذكر هنا، أن عدد الأطفال الذين يتلقون دخلا هو مجموع الأطفال العاملين اضافة الى الأطفال المتسولون. المعطيات المشار اليها أعلاه تبين مدى تدني الأجور التي يتقاضاها الأطفال، الأمر الذي يكشف خطورة وبشاعة الاستغلال الذي يتعرض له هؤلاء الأطفال عند التحاقهم بسوق العمل الذي لا يرحم.

لقد بينت نتائج الدراسة أن ٤٣ طفلا من ٨٩ طفلا يعملون، يسلمون دخلهم بالكامل إلى الوالدين أو الأسرة. وهذا مؤشر على أن الهدف من عمل هؤلاء الأطفال هو مساعدة الأسرة اقتصاديا. بينما ذكر ١٩ طفلا بأنهم يعطون جزءا من دخلهم للأسرة ويدخرون الباقي. وهذا مؤشر أيضا على أن الطفل لديه وعيا كافيا يحدد على أساسه كيفية التصرف بدخله في الاتجاه الصحيح. أما من يدخرون دخلهم بالكامل فقد بلغ عددهم ٦ أطفال، الأمر الذي يشير إلى نزعة إستقلالية عند بعض الأطفال، إذ أن الميل للإدخار هو أحد تجليات تلك النزعة.

الصعوبات التي تواجه الأطفال أثناء وجودهم في الشارع

وجود الطفل في الشارع قد يعرضه إلى العديد من المشاكل والصعوبات. فقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن ٧٨ طفلا من عينة البحث (٤٥ طفلا من الضفة الغربية و٣٣ طفلا من قطاع غزة)، قد واجهوا صعوبات ومشاكل أثناء وجودهم في الشارع. بينما أشار ٤١ طفلا (٢٨ طفلا من الضفة الغربية و١٣ من قطاع غزة) بأنهم لم يواجهوا أية صعوبات أو مشاكل.

أما نوع الصعوبات والمشاكل التي تواجه الأطفال فكانت موزعة كما يلي: ٥٣ طفلا يعانون من ظروف الطقس، إذ يكون الطقس بارداً في فصل الشتاء، وشديد الحرارة في فصل الصيف. بينما يرى ٥٦ طفلا أن الصعوبات التي يواجهونها تكمن في إجراءات الاحتلال، مثل الحواجز على الطرقات ومنع التجوال، أو حتى تعرضهم للاعتداء أو الاعتقال. في حين أفاد ٣٣ طفلا أنهم تعرضوا للمضايقة من المارة، و٤٦ طفلا أشاروا إلى أن طبيعة العمل نفسه هي التي تشكل مصدر المضايقة، ومثال على ذلك عمل أحد الأطفال في مقلع للحجارة.

أما الشرطة فتعتبر عنصر حماية وأمان كما هو معروف، وبالتالي من المفترض أن يشعر الطفل بالاطمئنان لوجود عناصر الشرطة، غير أن نتائج الدراسة تشير إلى أن ٥٧ طفلا من أصل عينة البحث (١٢٠ طفلا) قد تعرضوا إلى مضايقات من الشرطة الفلسطينية، وذلك اما بالتوبيخ أو بالضرب أحيانا.

وقد أكد ٦٥ طفلا، بأن زملاءهم في العمل هم الذين يشكلون مصدرا للصعوبات التي يواجهونها، ويمكن تعليل ذلك بمناخ المنافسة في العمل، وما قد يثيره من مشاكل بين الأطفال. ففي كثير من الأحيان يتشاجر الأطفال فيما بينهم على من يبيع زبونا محددا مثلا، حيث يمكن ملاحظة ذلك بوضوح، بين الأطفال الذين يعملون كحمالين في الأسواق العامة أو كباعة متجولين عند الاشارات الضوئية. بينما ذكر ٦٧ طفلا أن أحد أفراد الأسرة هو السبب في الصعوبات التي تواجههم في الشارع، وذلك انطلاقا من دافع حرصهم على الطفل.

جدول ١٣: نوع الصعوبات التي يواجهها الطفل أثناء وجوده في الشارع والمنطقة

المتغير	الضفة الغربية		قطاع غزة		المجموع	
	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا
لا يوجد صعوبات أو مضايقات	٢٨	٤٥	١٣	٣٣	٤١	٧٨
ظروف الطقس	١٧	٢٧	٧	٢٦	٢٤	٥٣
إجراءات الاحتلال (حواجز، منع تجول..)	٢١	٢٤	١	٣٢	٢٢	٥٦

مضايقات المارّة	٢٤	٢١	٢١	١٢	٤٥	٣٣
طبيعة العمل	٢٢	٢٣	١٠	٢٣	٣٢	٤٦
مضايقات من الشرطة الفلسطينية	٩	٣٦	١٢	٢١	٢١	٥٧
تنافس ومضايقات زملاء العمل	٧	٣٨	٦	٢٧	١٣	٦٥
موقف أحد أفراد الأسرة	٧	٣٨	٤	٢٩	١١	٦٧

أنواع سوء المعاملة التي تعرض لها الأطفال أثناء وجودهم في الشارع

لقد بيّنت نتائج الدراسة، أن الأطفال قد تعرضوا لصعوبات مختلفة أثناء وجودهم في الشارع، وقد تنوعت أشكال سوء المعاملة تلك، فمنها الجسدية، والتي أشار إليها ٤٣ طفلا(٢٨ من الضفة الغربية و١٥ من قطاع غزة)، ومنها النفسية (شتم، طرد، وصف الطفل بألفاظ بذيئة، توبيخ، الخ...) وقد أفاد بهذا النوع من سوء المعاملة ٢٧ طفلا(١٨ من الضفة الغربية و٩ من قطاع غزة). في حين اعترف ٣ أطفال، بأنهم تعرضوا لسوء معاملة جنسية.

جدول ١٤: الأطفال حسب تعرضهم لسوء المعاملة مع نوعها والمنطقة

نوع سوء المعاملة	الضفة الغربية		قطاع غزة		المجموع	
	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا
جسدية	٢٨	٤٥	١٥	٣١	٤٣	٧٦
نفسية	١٨	٥٥	٩	٣٧	٢٧	٩٢
جنسية	٢	٧١	١	٤٥	٣	١١٦

تجربة الأطفال مع المؤسسات الاجتماعية

من بين الأطفال الذين شملتهم الدراسة، سبق وأن حظي ١٢ طفلا فقط باهتمام المؤسسات المعنية برعاية الأطفال، في حين أن الغالبية العظمى منهم (١٠٨ أطفال)، لم يتح لهم الحصول على أي خدمات أو رعاية واهتمام من قبل هذا النوع من المؤسسات. أما الخدمات التي قدمت لأولئك الذين حصلوا على الرعاية من تلك المؤسسات الاجتماعية ذات العلاقة، فكانت تشمل الإرشاد أو الإيواء أو التشغيل .

في معرض الحديث عن تجربة الـ ١٢ طفلا الذين سبق وأن تلقوا خدمات من مؤسسات الرعاية الاجتماعية، أشار أربعة منهم إلى أنها جيدة، غير أنهم عبروا عن عدم رغبتهم في العودة إليها. في حين أفاد طفلان منهم بأنها جيدة وقاموا بتشجيع غيرهم من الأطفال للتوجه إليها. أما الذين قيّموا هذه التجربة على أنها جيدة، وأبدوا الرغبة في العودة إليها فقد كان عددهم ٥ أطفال. في حين قدّم طفل واحد فقط تقييما سلبيا لهذه المؤسسات، حيث أشار بأن التعامل فيها كان سيئا. وأي كانت التقييمات، فمن جهة كانت نسبة الأطفال الذين حازوا على هذا النوع من الخدمات متدنية نسبة إلى المجموع العام للأطفال المبحوثين، ومن جهة أخرى، لم تتوفر الرغبة في العودة إلى هذه المؤسسات من قبل عدد لا بأس به من مجموع الأطفال الذين كانت لهم تجربة مباشرة مع هذا النوع من المؤسسات.

جدول ١٥: الأطفال الذين اهتمت بهم مؤسسات رعاية الأطفال حسب نوع الخدمة ومدة الإقامة

نوع الخدمة:	العدد
الإرشاد	٦
الإيواء	٥
التشغيل	٢ (أعمارهم ١٥و١٧)
المساعدة المالية	٤
خدمات اخرى	٥
الفترة الزمنية:	
شهر	١
٣ أشهر	٣
٥ أشهر فأكثر	٨

من الممكن أن يكون الطفل قد تلقى اكثر من خدمة.

كيف يرى هؤلاء الأطفال نظرة الناس إليهم

ما يقارب نصف عينة الدراسة (٥٦ طفلا)، يعتقدون بأن هناك نظرة ايجابية من قبل المجتمع تجاههم، أي أن الناس ينظرون إليهم باحترام. أما من يرون بأن الناس ينظرون إليهم بإستهزاء، فقد بلغ عددهم ٢٥طفلا، بينما يعتقد ٢٠طفلا بأن الناس لا يعيرونهم أي اهتمام، أي يتعاملون معهم بإهمال ولا مبالاة. في حين يعتقد ٧ أطفال منهم بأن الناس يقومون بإستغلالهم.

التوجهات المستقبلية للأطفال في الشارع

التوجه الدراسي

تبين المعلومات الواردة في الجدول ٢-٦، أن ١٤ طفلا يرغبون في إكمال دراستهم، بينما ١٦ طفلا أعلنوا بأنهم سوف يتركون العمل ويكملون دراستهم، واشترط ٢٤ طفلا عدم ترك العمل في حالة مواصلتهم التعليم. أما من رفضوا العودة للتعليم فقد بلغ عددهم ٥٦ طفلا. وهذا مؤشر على وجود عدد مرتفع من الأطفال في عينة البحث لا يميلون إلى مواصلة الدراسة الأكاديمية.

شكل رقم ١: رغبة الأطفال في اكمال تعليمهم في المستقبل

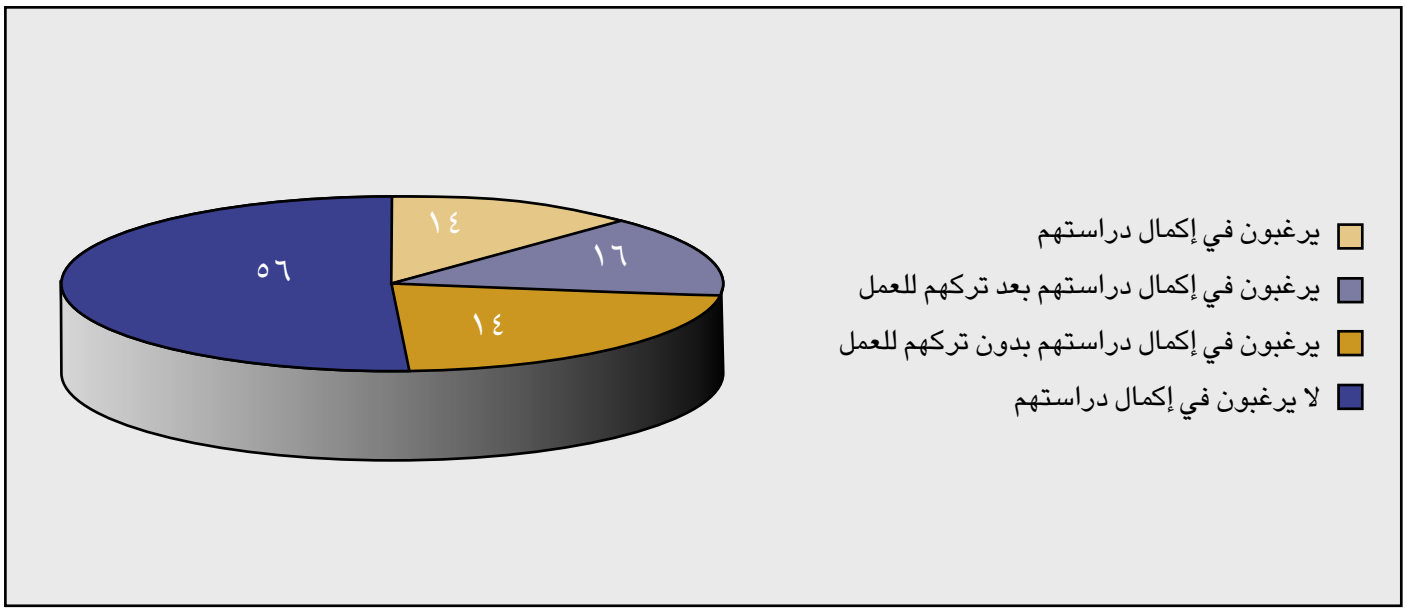

وتشير البيانات أن هناك ١٩ طفلا سوف يتركون العمل من أجل التفرغ للدراسة، و١٨ طفلا يأملون في تغيير مجال العمل، و١٦ يرغبون في تطوير العمل. ومن المثير للاهتمام هنا أن ٤٢ طفلا يخططون من أجل الحصول على مستوى معيشي أفضل. أما من يخططون للزواج، فبلغ عددهم ٨ أطفال، ومن يخططون لاعادة الحياة لأسرهم فقد بلغ عددهم ٣ أطفال.

التوجه المهني

هناك عوامل مختلفة تساهم في بلورة مهنة الأفراد، ومن هذه العوامل المستوى التعليمي والبيئة الاجتماعية والثقافية. ومن الطبيعي أن يكون هناك انسجام بين الرؤية المستقبلية للمهنة ومستوى الطفل التعليمي. إذ يتضح أن ٤١ طفلا ممن شملتهم الدراسة يعتقدون أن "الصنعة" هي مهنة المستقبل. فالإنسان الصنايعي كما هو متعارف عليه يتعلم المهنة من خلال الممارسة والتدريب، كما أن بعض المهن لا تحتاج إلى مستوى عال من التعليم.

كما برز عند بعض الحالات، عدم الانسجام أو التوافق بين طموح الأطفال نحو مهنة المستقبل والوقع الذي يعيشون. إذ أن ١١ طفلا يطمحون في المستقبل بأن يكونوا أطباء، و٩ يطمحون لمهنة الهندسة، و٣ أطفال يطمحون لمهنة قبطان طائرة، و١٠ كمعلمين. ومع أن هذه التوقعات غير واقعية، إلا أنها تبقى حلما مشروعا يعكس الرغبات والطموحات عند هؤلاء الأطفال.

جدول١٦: المهن التي يحلم بها الأطفال حسب توجهاتهم

المهنة الحلم	العدد
طبيب	١١
مهندس	٩
طيار	٣
معلم	١٠
صنايعي	٤١

جدول ١٧: رضى الأطفال على أوضاعهم الحالية

مستوى الرضى	العدد
نعم كليا	٣٥
نوعا ما	٣٩
لا	٤٦

في حين أشارت نتائج الدراسة إلى أن عدد الأطفال الراضين بشكل كلي عن حياتهم بلغ ٣٥ طفلا، فقد سجل ٣٩ منهم رضى جزئيا عن حياتهم، أما الأطفال غير الراضين عن ظروف حياتهم فكان عددهم ٤٦ طفلا.

وقد تنوعت الأسباب من وراء عدم الرضى (الجزئي أو الكلي)، إذ أشار ٧٥ طفلا للأوضاع الاقتصادية كسبب لذلك. أما سوء الأوضاع الاجتماعية فكانت السبب عند ٣٤ طفلا. في حين أشار ٢١ طفلا إلى أن عدم رضاهم يعود لظروف حياتهم، وإلى الأوضاع الأمنية السائدة، بينما أشار ١٥ طفلا إلى أسباب متنوعة أخرى تقف وراء عدم رضاهم.

الفصل السادس
الاستنتاجات

بالرغم من ان هذه الدراسة لم تكن ممثلة، انما تعكس نتائجها مجموعة الأطفال الذين شملهم المسح، الا انه من الممكن بعد استعراض نتائج الدراسة التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات العامة المرتبطة بموضوع أطفال الشارع في فلسطين، كما تساهم هذه الدراسة في تحديد للتعريف الأكثر انطباقا على الحالة الفلسطينين فيما يتعلق بأطفال الشارع.

كما أسهمت هذه الدراسة في القاء مزيد من الضوء على مشكلة أطفال الشارع في فلسطين من خلال استعراض أماكن انتشار هذه الظاهرة، والجذور الاجتماعية لأطفال الشارع، وماذا يعمل أطفال الشارع، وأبرز المشكلات التي تواجههم خلال وجودهم في الشارع. وفيما يلي أهم الاستنتاجات التي وصلت لها الدراسة:

أهم نتائج البحث:

- تشير نتائج الدراسة الى انه لا يوجد في فلسطين أطفال شارع Street Children ، أي أطفال بلا مأوى وينامون في الشارع، أو في الأسواق العامة، الجوامع، الأبنية المهجورة. ومن النادر جدا أن تجد طفلا يقطع علاقاته مع أسرته بشكل دائم، وإن وجدت مثل هذه الحالات في بعض الأحيان، فأنها حالات فردية لا تشكل ظاهرة، إذ أن المجتمع يتدخل بشكل فوري من أجل إيجاد حلّ لهؤلاء الأطفال، وذلك لأن الترابط الأسري ما زال قويا في المجتمع الفلسطيني، بما يشكله ذلك من حماية مجتمعية للأطفال.

- يوجد في فلسطين أطفال في الشارع Children in street، أي أطفال يقضون معظم وقتهم في الشارع وخارج المنزل، سواء كان ذلك من أجل العمل، أو التسول، أو اللعب، أو التسكع، أو قضاء وقت الفراغ. غير أن هذه الفئة من الأطفال ينامون في بيوتهم ويحافظون على علاقاتهم الأسرية. كما أن أسرهم ترعاهم وتوفر لهم احتياجاتهم ضمن إمكانياتها الاقتصادية والاجتماعية. وتعتبر هذه الفئة من الأطفال، جزءا من أطفال الشارع طبقاً لتعريف اليونسيف.

- تبين نتائج الدراسة ان عددا محدودا من الأطفال الذين شملهم المسح تلقوا خدمات من مؤسسات معنية بحماية الأطفال، بالرغم من ان غالبية الأطفال الذين شملهم المسح يقعون ضمن تصنيفات مختلفة في نطاق نظام حماية الأطفال: كالأطفال العاملين، والمتسربين من مدارسهم، والأطفال الذين يتعرضون للايذاء والعنف. من الضروري التأكيد على ان عدم تلقي الأطفال للخدمات من مؤسسات حماية الطفولة لا يعني بالضرورة ان هذه المؤسسات لم تقم بحصرهم او التعامل معهم بطريقة او بأخرى.

- من الملاحظ أن ظاهرة أطفال في الشارع، منتشرة في مختلف المناطق الفلسطينية، وتعتبر ظاهرة مركبة ومتعددة الجوانب. فالعامل الاقتصادي يلعب دورا أساسيا في وجودها، والمتمثل في ارتفاع معدلات البطالة، والفقر المدقع، الأمر الذي يجبر بعض الأسر الفلسطينية على دفع أطفالها إلى سوق العمل، وذلك من أجل المساهمة في سد حاجات الأسرة.

- بالرغم من وجود ثلاث حالات لفتيات في الشارع، وبشكل خاص الفتيات المتسولات، إلا أن ذلك لا يشكل ظاهرة في المجتمع الفلسطيني، حيث لا يتقبل المجتمع وجود الفتيات في الشارع.

- نسبة كبيرة من أطفال في الشارع في فلسطين تسكن في المدينة، يليها المخيم ومن ثم القرية. هذا الواقع الفلسطيني ينسجم مع نظيره على الصعيد العالمي بما يتعلق بهذه الظاهرة باعتبارها مرتبطة بالمدينة وتطورها. وتجدر الإشارة إلى أن معظم المخيمات الفلسطينية تقع إما داخل حدود المدن الفلسطينية، أو بجانبها.

- نسبة مرتفعة من أطفال الشارع هم من اللاجئين، إذ أن اللاجئين في المخيمات أو في المدن يعانون من أوضاع اقتصادية مأساوية، وظروف سكنية سيئة جداً، وبشكل خاص المخيمات في قطاع غزة ذات الكثافة السكانية العالية، والتي تفتقر إلى الأماكن العامة من أجل الترفيه أو اللعب أو قضاء وقت الفراغ، مما يجعل الشارع هو المتنفس الوحيد لأطفال هذه المخيمات.

- يوجد إحساس بالمسؤولية عند فئة الاطفال العاملين. إذ أظهرت الدراسة أن بعض الأطفال هم الذين يبادرون إلى الخروج بحثا عن العمل، وذلك تقديرا منهم لحاجة الأسرة، أو لمواجهة التغيرات الطارئة عليها، مثل وفاة الأب أو مرضه أو فقدانه لعمله.

- من سمات أطفال في الشارع في فلسطين، أنهم أطفال عاملون. وعادة ما يعملون على الحواجز، وحمالون في الأسواق العامة، أو بائعو جرائد، الخ... وهذا يؤشر للتقاطع أو التداخل الحاصل بين عمالة الأطفال وأطفال الشارع، فمن ضمن الأطفال الـ ١٢٠ الذين شملهم المسح فان ٨٩ منهم أطفال عاملين.

- يتعرض أطفال الشارع إلى أشكال مختلفة من الصعوبات خلال وجودهم في الشارع، من ضمن هذه الصعوبات اعتداءات جسدية ونفسية وجنسية، كما ان الاطفال العاملين منهم يعملون لساعات طويلة وبأجور متدنية.
- ليس جميع الأطفال الذين تم تصنيفهم كأطفال شارع أو اطفال في الشارع في فلسطين معرضين للعنف والاستغلال. على ضوء ذلك، فانه ليس من الضروري ان يتم التعامل مع جميع اطفال الشارع من قبل نظام حماية الطفولة المدار من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية.
- هناك علاقة بين المستوى التعليمي لأفراد الأسرة ووجود اطفالهم في الشارع.

الفصل السابع
التوصيات

فيما يلي مجموعة من التوصيات بناء على ما خرجت به الدراسة من استنتاجات

- أهمية وضرورة الحوار وتبادل الخبرات بين الدول العربية، وذلك من أجل تحديد الاطار المفاهيمي لهذه الظاهرة تمهيدا لمعالجتها.
- هناك حاجة لوضع آليات تنفيذية، والعمل على موائمة هذه الآليات مع قانون الطفل والمعايير الدولية والإقليمية لحقوق الطفل.
- ضرورة تضمين بند في ميزانية السلطة السنوية يتعلق بالتزاماتها تجاه تنميته ودعم العائلة الفلسطينية، كي يستطيع المجتمع الفلسطيني مواجهه الأضرار والانتهاكات التي لحقت به نتيجة الاحتلال والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الصعبة الناتجة عنه.
- ضرورة اجراء تقييم بالتعاون مع الوزارات الفلسطينية المختلفة التي تعمل في مجال حماية الأطفال من اجل التحديد فيما اذا كان أطفال الشارع المعرضين للخطر يتم التعامل معهم من قبل نظام حماية الطفولة.
- عند التعامل مع الأطفال في الشارع، فان الأسباب الجذرية التي دفعت الأطفال للوجود في الشارع يجب التعامل معها، كونه من الممكن ان يكون هناك مجموعة من عناصر الخطر التي تعرض الطفل للعنف والاستغلال ووجوده في الشارع هو مظهر لهذه العوامل.
- كون أطفال الشارع يعملون خارج نطاق القانون (قانون العمل) ويعملون خارج نطاق القطاعات الاقتصادية الرسمية، فان مسؤولية حمايتهم ومتابعتهم تقع في اطار عمل الشرطة، لذا من الضروري تدريب أفراد الشرطة على كيفية التعامل مع اطفال الشارع، إلى جانب ضرورة اهتمام المستويات الرسمية الأخرى كسلطة المحافظات والبلديات والمجالس المحلية بتأمين الحماية لهؤلاء الأطفال.
- على وزارة الرياضة والشباب إقامة مراكز ومؤسسات ثقافية تساهم في ملء وقت الفراغ عند الأطفال وتقديم الأنشطة التي تنسجم مع طفولتهم، في المناطق التي تفتقر لهذه المراكز، وتفعيل دور الأندية والمراكز الثقافية والشبابية من خلال برامج وأنشطة تسهم في ملئ وقت الفراغ عند الأطفال.
- لم يتم تناول موضوع الأطفال الفلسطينيين من الأراضي المحتلة الذين يعملون في الشارع داخل الخط الأخضر بشكل تفصيلي ضمن نطاق هذه الدراسة، ولكن هذا الموضوع يحتاج للتحليل. فالأطفال الفلسطينيين الذين يعملون داخل الأخضر، من الصعب البحث في ظروفهم من قبل باحثين من المناطق المحتلة نتاج لصعوبة الدخول للخط الأخضر، والصعوبة التي تواجه مؤسسات الاطفال داخل الخط الأخضر في مساعدة اطفال غير مواطنين اسرائيليين.
- ضرورة استمرار وزارة التربية والتعليم على رفع نوعية التعليم من خلال استحداث برامج تربوية وتعليمية للحد من ظاهرة التسرب من المدارس والتي تعتبر أحد العوامل المهمة في تواجد الأطفال في الشوارع، وتأسيس نظام تعليمي أساسي من الممكن ان يدمج الأطفال المتسربين.

المراجع

المراجع العربية

بونيك ايف، **الأصالة والقوة في المعاهدة العالمية لحقوق الطفل**، ترجمة حنين الهامس.

اللجنة المستقلة للقضايا الإنسانية، **أطفال الشارع: مأساة حضرية متنامية**، منتدى الفكر العربي، الأردن، ١٩٨٧.

كريم، عزة، **أطفال في ظروف صعبة – الأطفال العاملون وأولاد الشارع**، المجلس القومي للأمومة والطفولة، ١٩٩٧.

فهمي، محمد، **أطفال الشارع مأساة حضارية في الألفية الثالثة**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٠.

عيسى، محمد طلعت وآخرون، **الرعاية الاجتماعية للأحداث المنحرفين**، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة.

برنامج دراسات التنمية، **الأطفال الفلسطينيون في سوق العمل**، ٢٠٠٤.

سكرتاريا الخطة الوطنية للطفل الفلسطيني: **الخطة الوطنية للصحة النفسية الاجتماعية**.

الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني: **أطفال فلسطين – قضايا واحصائيات**، التقرير السنوي، ٢٠٠٥.

الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، **أطفال فلسطين قضايا وأحداث**، حزيران ٢٠٠٤.

الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، **المراقب الإقتصادي والإجتماعي**، الربع الثاني، ٢٠٠٥. عدد ٢، آب ٢٠٠٥.

كايروعرفات ونيل بوثي: **تقييم نفسي اجتماعي للأطفال الفلسطينيين**، مؤسسة انقاذ الطفل –الولايات المتحدة الأمريكية.

بركات، حليم، **المجتمع العربي في القرن العشرين**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ٢٠٠٠.

هلال، جميل ومجدي المالكي، **نظام التكافل الاجتماعي غير الرسمي (غير الممأسس) في الضفة الغربية وقطاع غزة**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، (ماس) رام الله،١٩٩٧.

الميداني، عبد الرحمن حسن: **الأخلاق الإسلامية وأسسها. ج٢**، دار القلم، دمشق، ١٩٩٩.

مقابلة مع برغيث برغيث، مدير مركز حماية الطفولة في مدينة رام الله، أجريت المقابلة بتاريخ ٢٥/٧/٢٠٠٥ في مركز حماية الطفولة.

شكور، جليل، **الطفولة المنحرفة**، بيروت، الدار العربية للعلوم، ١٩٩٨.

الجرائد

جريدة الرأي السودانية ٦/٦/٢٠٠٥

جريدة الأيام ٢١/١٠/٢٠٠٥

جريدة الأيام٧/٧/٢٠٠٥

المراجع الأجنبية

- *Agnelli, S, 1986,* **Street Children: A Growing Urban Tragedy**, *A report for the Independent Commission on International Humanitarian Issues, London, Weildenfeld and Nicolsan.*
- *Lemba, Musonda, 2002,* **Rapid Assessment of Street Children in Lusaka**. *UNICEF, Zambia.*
- *Volpi, Elena, 2002,* **Street Children: Promising Practices and Approaches**, *World Bank Institute, USA.*
- *Weber, Kristine, 1993,* **Out in the Cold: The Street Children of Mongolia**.
- *UNICEF, 1993, "***Street and working children,** *Innocenti Global Seminar": Summary Report, Florence.*
- *Filho, Gisalo and Gizlene Neder, 2000,* **Political transition, social control, street children and welfare policies**. *World Bank Institute. London.*
- *Ennew, Judith and Jill Swart - Kruger. "***Introduction: Homes, Places and Spaces in the Construction of Street Children and Street Youth". Children, Youth and Environments**, *vol no. 13. Spring 2003.*
- *A Civil Society Forum for North Africa and the Middle East on Promoting and Protecting* **the Right of Street Children**, *3 - 6 March 2004, Cairo, Egypt. Forum Report.*

  Civil Society Forum for North Africa and the Middle East on Promoting and Protecting the Right of Street Children، "٦ – ٣ March ٢٠٠٤، Cairo، Egypt.

المرفقات

مرفق ١- مؤشرات البحث

	قضاء الوقت وظروف وجود الطفل في الشارع	
١.	كيفية قضاء الوقت في الشارع	هدف وجود الأطفال وكيفية قضائهم للوقت في الشارع (أتجول/أتسكع، العب، اتسول، أعمل، أبحث عن عمل، أساعد الآخرين، أخرى/حدد).
٢.	السبب وراء وجود الطفل في الشارع	لمعرفة أهم الأسباب التي دفعت بسببها الأطفال للشارع (طرد من البيت، بهدف الاستقلال عن الأسرة، هدم المسكن، وفاة أحد الوالدين ..... الخ).
٣.	الصعوبات التي يواجهها الأطفال أثناء وجودهم في الشارع	لمعرفة أهم الصعوبات التي يواجهها الأطفال أثناء وجودهم في الشارع (ظروف الطقس، إجراءات الاحتلال، مضايقات المارة، طبيعة العمل، .... الخ)
٤.	قضاء وقت الفراغ	لمعرفة توجهات الأطفال لقضاء وقت الفراغ، وأكثر الأماكن شيوعاً التي يلجأ الأطفال اليها لقضاء أوقات فراغهم في الأماكن والأنشطة التالية (الدراسة، النوم، الأكل، العمل، مشاهدة التلفاز، مساعدة الأهل، متابعة الدراسة، .... الخ).
٥.	أشكال سوء المعاملة أو الاستغلال التي يتعرض لها الطفل	التعرف على أشكال الاستغلال من (اقتصادي، ترويج المخدرات، تجنيد لصالح التنظيمات الفلسطينية، تجنيد لصالح اسرائيل، الاتجار بالجنس، أخرى/حدد)، أو سوء المعاملة التي مورست ضد الأطفال في ظل ظروفهم القاسية (جسدية، نفسية، جنسية، أخرى/حدد).
٦.	الجهة التي مارست ضد الأطفال سوء المعاملة أو الاستغلال	الجهات التي لها الأثر الأكبر في تحمل المسئولية في دفع الأطفال لمثل هذه الظروف وضياع مستقبلهم بإساءة معاملتهم أو استغلت وجودهم في الشارع وساعدت في ضياعهم من (الاحتلال، الشرطة الفلسطينية، أحد أفراد الأسرة، من الأقارب، من زملاء العمل، من المارة، آخرين).
٧.	آثار سوء المعاملة	للتعرف على الآثار النفسية أو الجسدية من جراء سوء المعاملة التي تعرض لها هؤلاء الأطفال من (ترك الأسرة، الانطواء/مرض نفسي، اعاقة، تحمل المسئولية، الحذر من الآخرين، أخرى).
٨.	كيفية التصرف بالدخل	مدى تحمل الطفل للمسئولية ومشاركته في الوضع الاقتصادي لأسرته هل (يعطيه بالكامل للوالدين، جزء منه للوالدين/ويدخر الجزء الآخر، يدخر جزءا وينفق الآخر، يدخره بالكامل، أخرى حدد).
٩.	المشاريع المستقبلية	التوجهات المستقبلية لهؤلاء الأطفال في مثل تلك الظروف من (ترك العمل والتفرغ للدراسة، تغيير مجال العمل، تطوير العمل، مستوى معيشي أفضل، زواج، أن يكون له أسرة، أخرى/حدد).
١٠.	المشاكل الأسرية لدى الأطفال وأسبابها	للتعرف على المشاكل الأسرية التي يتعرض لها هؤلاء الأطفال وأسبابها (نزاعات بين الوالدين، البطالة ووقت الفراغ، الفقر وتردي الأوضاع الاقتصادية، مشاكل المخدرات أو انحراف في السلوك، أخرى/حدد).
١١.	أبرز العقوبات التي يواجهها الأطفال في الأسرة وتناسبها مع الخطأ	للتعرف على أبرز العقوبات التي يمكن أن يتعرض لها الأطفال في الأسرة من (الضرب، الصراخ والشتائم، الحرمان من المصروف، الحرمان من زيارة الأقارب ... الخ)، ومدى تناسب العقوبة التي تعرض لها مع الخطأ (تناسب الخطأ، أقل من حجم الخطأ، أكبر من حجم الخطأ، الخطأ لا يستحق العقوبة، لا رأي.
١٢.	اهتمام المؤسسات الاجتماعية وأشكاله وتقييم الأطفال لهذه المؤسسات	مدى اهتمام المؤسسات الاجتماعية بمثل هذه الظاهرة وأشكال اهتمامها بالأطفال (بالارشاد، الإيواء، التشغيل، المساعدة المالية، أخرى)، وتقييم الأطفال لمثل هذه المؤسسات الاجتماعية (جيدة ولكن لن أعود إليها، جيدة وأدعو إلى دعمها وتوجه الأطفال إليها، جيدة وأرغب بالعودة إليها، سيئة التعامل، أخرى).
١٣.	رضى الطفل عن وضعه وحياته الحالية والسبب في عدم رضاه	مدى رضى الأطفال عن وضعهم الحالي والسبب في عدم رضاهم (الوضع الاقتصادي، المشاكل الاجتماعية، الوضع الأمني، أخرى).وطموحات الطفل في المستقبل في أن يصبح (طبيب، مهندس، طيار، معلم، صنايعي، أخرى).
١٤.	نظرة الناس إلى الأطفال	لمعرفة مدى رضى الناس عن مثل هؤلاء الأطفال (باحترام، استهزاء، استغلال، اهمال، أخرى).
١٥.	تعرض الأطفال لإجراءات قوات الاحتلال	للتعرف على نوعية الإجراءات التي يواجهها الأطفال أو أحد أفراد أسرهم من قبل قوات الاحتلال خلال عملهم من (جرح/إصابة، اعتقال، مصادرات، اعتداء آخر/حدد)

	المؤشرات الاجتماعية للأسرة	
١٦.	التركيب العمري	للتعرف على التوزيع العمري للأطفال وأفراد أسرهم في الفئات العمرية المختلفة.
١٧.	حالة اللجوء	حالة لجوء أسر الأطفال وتأثيرها في وجود الأطفال في الشارع وظروفهم الصعبة (أسرة لاجئة، أسرة غير لاجئة).
١٨.	متوسط حجم الأسرة	توزيع الأطفال حسب متوسط حجم الأسرة والتعرف على ظروف الطفل الأسرية.
١٩.	الجنس	توزيع الأطفال وأفراد أسرهم حسب الجنس (ذكر، أنثى).
٢٠.	الحالة الزواجية	للتعرف على الحالة الاجتماعية للطفل وأثره في تحمل المسئوليات (متزوج، غير متزوج).
٢١.	تيتم الطفل والعيش مع الأسرة	توزيع الأطفال حسب تيتمهم من ناحية الأم أو الأب أو كليهما، وعيشه مع الأسرة أو في مكان بديل (في مسكن الأسرة من الأقارب، في مسكن أسرة صديق، في مسكن خاص، في الشارع، في محطة الباصات/سيارات، في المسجد/كنيسة، الخ).
	التعليم	
٢٢.	الالتحاق بالتعليم	مدى تمسك الأطفال بالتعليم بالرغم من الظروف التي يمرون بها، ومدى اهتمام الأسرة بتعليم أطفالها وذلك بمعرفة التحاق باقي أفراد الأسرة (ملتحق، غير ملتحق).
٢٣.	عدد سنوات الدراسة	المرحلة الدراسية التي وصل لها الطفل في التعليم بمعرفة عدد السنوات الدراسية التي أتمها بنجاح سواء للملتحقين أو الذين تركوا التعليم، وأثرها على نوعية العمل الذي يمارسه.
٢٤.	المستوى التعليمي	توزيع الأطفال حسب مستوياتهم التعليمية ومدى توفر ظروف مستقرة لهم تساعدهم في مواصلة التعليم.
٢٥.	سبب التسرب من التعليم (في حال توفره)	للإحاطة بأهم الأسباب التي أجبرت الطفل على ترك التعليم، وساعدت في ظروفه الصعبة من (عدم الالتحاق، رسوب متكرر، صعوبة الظروف الاقتصادية، عدم الاهتمام بالتعليم، مشاكل أسرية، الظروف الأمنية، الفصل من المدرسة، الخ).
	الصحة	
٢٦.	انتشار التدخين	للتعرف على مدى انتشار التدخين بين الأطفال بالرغم من صعوبة العيش التي يواجهونها (يدخن، لا يدخن).
٢٧.	الإعاقة ونوعها وسببها	توزيع الأطفال حسب كونهم مصابين بأي نوع من أنواع الإعاقة وهي (سمعية، نطقية، بصرية، حركية، عقلية، متعددة)، وسبب هذه الإعاقة منها (خلقي/وراثي، ولادة، حادث سير، إصابة عمل، الاحتلال، أخرى).
٢٨.	التأمين الصحي	توزيع الأطفال وأسرهم حسب التأمين الصحي ان وجد، وأكثر التأمينات شيوعا (تأمين حكومة، تأمين وكالة، تأمين خاصة، تأمين إسرائيلي).
	العمل	
٢٩.	العلاقة بقوة العمل	التعرف على الأطفال وأفراد أسرهم اقتصاديا، ومدى مساهمة أفراد الأسرة بالقوة العاملة، وعدد العاملين في الأسرة، والعاطلين عن العمل.
٣٠.	المهنة	للتعرف على طبيعة عمل الأطفال وغيرهم في الأسرة (عاطل عن العمل، طالب، ربة أسرة، نجار، معلم، ...الخ).
٣١.	النشاط الاقتصادي	لتوزيع الأطفال وأفراد أسرهم العاملين حسب طبيعة عمل المؤسسة التي يعملون بها (مستشفى، مصنع كرتون، مخبز، ..... الخ) .
٣٢.	حالة العمل	للتعرف على لجوء الأطفال وأفراد أسرهم في مثل هذه الظروف إلى العمل بأجر أو لحسابه (يعمل بأجر، صاحب عمل، أخرى/حدد).
٣٣.	مدة العمل	فترة العمل التي عمل بها الطفل، ومدى تحمله لظروف العمل.
٣٤.	موقع العمل	توزيع الأطفال وغيرهم في الأسرة حسب مواقع عملهم التي لجأوا إليها للعمل سواء (في نفس المحافظة، في اسرائيل والمستوطنات، في الخارج، أخرى/حدد).

٣٥.	العمر عند بداية مزاولة أول عمل له	توزيع الأطفال حسب العمر عند بداية مزاولة أول عمل، والفترة بالسنوات التي مرت عليه وهو يعمل ويتحمل المسئولية.
٣٦.	عدد أماكن العمل التي عمل فيها	مدى تحمله وصبره وتمكنه من العمل الذي يعمل فيه، وعدد مرات تغيير عمله.
٣٧.	التعرض لإصابة عمل، نوعها، تلقي العلاج	مدى تقبل الأطفال لأعمالهم بالرغم من الصعوبات التي يتعرضون لها في أعمالهم من إصابات العمل ونوعها من (إعاقة، رضوض/كسور، تشوه، أخرى/حدد)، وهل تلقوا العلاج اللازم.
٣٨.	صعوبات العمل	صعوبات أخرى يواجهها الأطفال في أعمالهم من محاولة إيقاف عن العمل من قبل (أحد أفراد الأسرة، الشرطة الفلسطينية)، وتدبرهم لعبور الحواجز بإحدى الطرق (تصريح خاص، شهادة ميلاد، لا يلزم أي وثيقة، رشوة، أخرى/حدد)، أو ما إذا كان الطفل قد عمل في مناطق السيطرة الأسرائيلية (مستوطنات/إسرائيل، القدس الشرقية).
٣٩.	دوافع العمل، ومن ساعده في الحصول عليه	لمعرفة الدوافع التي تدفع الأطفال للعمل في مثل هذه الأعمال وتلك الظروف للأسباب التالية (الوضع الاقتصادي، الاستقلال عن الأسرة، المعيل الوحيد للأسرة، الفشل في التعليم)، والأشخاص الذين يساعدونهم في الحصول على العمل ومنهم (مساعدة الأهل، مساعدة الأصدقاء، وسائل الإعلام، البحث المباشر، أخرى/حدد).
٤٠.	الرضى الوظيفي	مدى رضاهم عن أعمالهم التي يزاولونها (نعم كليا، نوعا ما، لا)، وأهم الأسباب لعدم رضاهم إن وجد (عدم الرضى من أصل من هم في سني، نوع العمل غير مناسب لسني، ساعات العمل الطويلة، الارهاق الشديد، تدني الدخل، أخرى/حدد).
٤١.	متوسط الدخل اليومي	متوسط دخل الأطفال اليومي. لمعرفة مدى الاستغلال الذي يتعرض له الأطفال في حال وجوده بتدني متوسط الدخل اليومي.
٤٢.	الآثار المترتبة على ترك الطفل للعمل	فيما لو عرض على الطفل ترك العمل ما الآثار المترتبة جراء ذلك (صعوبة في العيش، عدم اكمال التعليم، أخرى/حدد).
٤٣.	البديل عن العمل	رؤية الطفل للبديل الأنسب مقابل عمله (تأمين عمل مناسب، تلقي المساعدات، تغطية الحكومة للنفقات المطلوبة، أخرى/حدد).
	المسكن	
٤٤.	نوع المسكن	للتعرف على ظروف المسكن الذي يعيش فيه الأطفال ونوعه (دار/شقة، غرفة، براكية/كرفان، أخرى/حدد).
٤٥.	حيازة المسكن	توزيع الأطفال حسب حيازة أسرهم للمسكن من (ملك، إيجار، بدون مقابل، أخرى/حدد).
٤٦.	عدد غرف المسكن	لحساب متوسط كثافة السكن.
٤٧.	توفر السلع المعمرة لدى الأسرة	للتعرف على مستوى الأفراد والأسرة المعيشية من واقع توفر السلع المعمرة من (غاز، ثلاجة، غسالة، مسجل، راديو، حمام شمسي، تلفزيون، ستلايت، تليفون، سيارة خصوصي، كمبيوتر).
٤٨.	اتصال المسكن بالشبكات العامة	للتعرف على البنية التحتية المحيطة بمسكن الطفل، واتصالها بالشبكات العامة سواء الماء أو الكهرباء أو الصرف الصحي.
أماكن تواجد الأطفال: عند اشارات المرور، الأسواق العامة، مداخل المدارس، مداخل المطاعم، مجمع المواصلات، استراحة أريحا		

مرفق ٢- استمارة البحث

رقم الاستمارة	
تاريخ استيفاء الاستمارة	
اسم المتطوع	
رقم المتطوع	

اسم المحافظة	
العنوان بالتفصيل	

١.استمارة الطفل

قضاء الوقت

رقم السؤال	السؤال			الإجابة
.1	بالعادة، كيف تقضي وقتك هنا في الشارع؟ 1. أتجول/ أتسكع 2. ألعب 3. أتسول 4. أعمل 5. أبحث عن عمل 6. أساعد الآخرين 7. أخرى/حدد			
.2	بالعادة، مع من تقضي وقتك في الشارع: 1. لوحدك 2. مع أقارب 3. مع أصدقاء/جيران 4. مع زملاء المدرسة 5. آخرون/حدد			
.3	بالعادة، متى تكون في المواقع التالية.....(بالساعات يوميا):			
	المكان	نهارا (من–إلى) 18:00–6:00	ليلا (من–إلى) 5:59–18:01	مجموع عدد الساعات
	1.في الشارع	–	–	
	٢.في المسكن	–	–	
	٣.في العمل	–	–	
	٤.في المدرسة	–	–	
	٥.مواقع أخرى	–	–	
.4	بالعادة، كيف تقضي وقتك بالساعات؟			
	1.الدراسة 2.النوم 3.الأكل 4.العمل 5.مشاهدة التلفاز 6.مساعدة الأهل في البيت 7.متابعة الدراسة		8.مع أفراد الأسرة 9.اللعب مع الأصدقاء 10.في النادي 11.في المقهى 12.في المسرح أو السينما 13.أنشطة مجتمعية 14.أخرى/ حدد	
.5	ما هي أهم الأسباب التي دفعت إلى وجودك في الشارع؟ 1.طرد من البيت 2. بهدف الاستقلال عن الأسرة 3.هدم المسكن 4. وفاة أحد الوالدين أو كليهما 5. المعاملة السيئة من أفراد الأسرة 6. سوء الوضع الاقتصادي 6.أخرى/حدد			
.6	ما نوع الصعوبات التي تواجهها أثناء وجودك في الشارع؟ 1. نعم 2. لا			

رقم السؤال	السؤال			الإجابة
	1.لا يوجد صعوبات أو مضايقات ....في حال الاجابة بنعم انتقل إلى سؤال 7 2. ظروف الطقس 3.اجراءات الاحتلال (الحواجز، منع التجول..) 4.مضايقات المّارة/الناس 5.طبيعة العمل		6.مضايقات من الشرطة الفلسطينية 7.مواقف زملاء العمل 8.موقف أحد أفراد الأسرة 9.أخرى/ حدد	
.7	هل سبق وأن تعرضت لسوء معاملة (خارج المنزل)؟ 1. نعم 2. لا 1.جسدية 2.نفسية 3.جنسية 4.أخرى/حدد إذا كانت الاجابة على جميع الخيارات "لا" أي الإجابة (2) انتقل إلى سؤال 10			
.8	ما هي الجهة التي أساءت معاملتك (خارج المنزل)؟ 1. نعم 2. لا 1. الاحتلال 2. الشرطة الفلسطينية 3. أحد أفراد الأسرة 4. من الأقارب 5. من زملاء العمل 6. من المارّة 7. آخرين/حدد			
.9	ما أثر سوء المعاملة عليك؟ 1. نعم 2. لا 1.ترك الاسرة 2.الانطواء/ مرض نفسي 3.اعاقة 4.تحمل المسؤولية 5.الحذر من الآخرين 6.أخرى			
.10	هل تعرضت لأي من أشكال الاستغلال؟ 1. نعم 2. لا 1.لم أتعرض لأي شكل من الاستغلال(انتقل إلى سؤال رقم 12 2.اقتصادي (يشمل السرقة) 3.ترويج للمخدرات/ تهريب 4.تجنيد لصالح أي من التنظيمات الفلسطينية 5.تجنيد لصالح إسرائيل 6.الاتجار بالجنس 7.اخرى/ حدد			
.11	ما هي الجهة التي مارست الاستغلال ضدك؟ 1. نعم 2. لا 1. الاحتلال 2. الشرطة الفلسطينية 3. أحد أفراد الأسرة 4. من زملاء العمل 5. من الأقارب 6. آخرين/حدد			

رقم السؤال	السؤال	الإجابة
.12	هل قمت بتقديم شكوى ضد أي من الجهات التي أساءت معاملتك أو قامت باستغلالك؟ (إذا حدث أكثر من مرة يتم الاجابة على آخر حدث) 1. نعم 2. لا 1. لم أتقدم بشكوى .. إذا كانت الاجابة نعم انتقل إلى سؤال رقم 14 2. للأهل 3. للشرطة الفلسطينية 4. للشرطة الاسرائيلية 5. أخرى/حدد	
.13	مإذا كانت نتيجة آخر شكوى؟ (أهم نتيجة) 1. اهمال الشكوى من قبل الجهة التي تلقتها 2. ما زالت الشكوى قيد المعالجة 3. توبيخ المدعى عليه 4. تغريم المدعى عليه 5. سجن المدعى عليه 6. لا أعرف 7. أخرى /حدد	
.14	هل تعرف عن أطفال في مثل ظروفك من حيث العقبات أو سوء المعاملة أو الاستغلال؟ 1. نعم ....العدد 2. لا	الاجابة العدد
.15	هل لك أسرة (الأب والام والاخوة..)؟ 1.نعم، وأعيش في مسكنها. 2.نعم، ومنفصل عنها. ..... إذا كانت الاجابة 2 أو 3 اتقل إلى سؤال رقم 19 3.لا يوجد لي أسرة أصلية	
.16	ما هي علاقتك برب الأسرة؟ 1. أب 2. أم 3. أخ 4. أخت 5. عم/خال 6. عمة/خالة 7.جد/جدة 8. أقارب آخرون 9. آخرون	
.17	هل يعيش في الاسرة: 1.كلا الوالدين ..... انتقل إلى سؤال رقم 22 2. الأب فقط 3. الأم فقط 4. لا أحد منهما	
.18	لمإذا لا يعيش أحد الوالدين أو كلاهما في الأسرة ؟ 1. الوفاة 2. الطلاق/الانفصال 3. زواج الأب من زوجة أخرى 4. أخرى/حدد	
.19	إذا كنت تعيش خارج مسكن الأسرة، أين تنام (البديل)؟ 1. في مسكن أسرة من الأقارب 2. في مسكن أسرة صديق 3. في مسكن خاص 4. في بيت/نزل تابع لمؤسسة خيرية/ اجتماعية/انسانية....(ما هو اسمها: ... .) 5. في الشارع 6. في محطة الباصات/سيارات 7. في مسجد/كنيسة 8. في كرفان/كشك 9. في مبنى مهجور/قيد الإنشاء 10. مدرسة/مبنى مؤسسة عامة 11. أخرى/ حدد	
.20	مع من تعيش في المسكن (البديل)؟ 1. لوحدك 2. مع أقارب 3. مع أصدقاء 4. مع زملاء النزل 5. أخرى /حدد	
.21	ما هي أسباب عدم إقامتك مع أسرتك؟ 1. نعم 2. لا 1.عدم وجود أسرة أصلا 2.عدم الشعور بالانتماء للأسرة 3.عدم اهتمام الأسرة بوجودك فيها 4.التحرر من القيود في الأسرة 5.التمييز ضدك في الأسرة 6.تعرضك المستمر للعقاب المستمر 7.الوضع الاقتصادي المتردي للأسرة 8.مشاكل أسرية بين الوالدين 9.أخرى/حدد	

رقم السؤال	السؤال	الإجابة
.22	ما هي أسباب المشاكل الأسرية في اسرتك؟ 1. نعم 2. لا 1.لا يوجد مشاكل أسرية 2.نزاعات بين الوالدين 3.البطالة ووقت الفراغ 4.الفقر وتردي الأوضاع الاقتصادية 5.مشاكل مخدرات أو انحراف في السلوك 6.أخرى/حدد	
.23	هل واجهت/ تواجه أي نوع من العقوبات من أي من أعضاء الأسرة؟ 1. نعم 2. لا..... انتقل إلى سؤال رقم 28	
.24	ما هي أبرز العقوبات التي واجهتها/ تواجهها في الأسرة؟ (أهم ثلاثة عقوبات) 1.الضرب 2.الصراخ والشتائم 3.الحرمان من المصروف 4. الحرمان من مقابلة الأصدقاء/الزملاء 5. الحرمان من زيارة الأقارب 6. تشغيلك في أمور المنزل 7.تشغيلك خارج المنزل 8.أخرى/حدد	
.25	من هو الشخص الذي يعاقبك بالعادة؟ (في الغالب) 1.الأب 2.الأم 3.الأخ الأكبر 4.زوجة الأب 5.زوجة الأخ 6.أكثر من شخص 7. آخر/حدد	
.26	هل تعتقد بأن العقوبة اتخذت بسبب: 1. نعم 2. لا 1.بدون سبب 2.القيام بفوضى في المسكن 3.التقصير في المدرسة 4.اللعب مع أصدقاء السوء حسب معايير الأسرة 5.التخريب في الممتلكات 6.ضرب/الاعتداء على الأخوة الصغار 7.ضرب/الاعتداء على أبناء الجيران/الأصدقاء 8.أخرى/ حدد	
.27	بالعادة، هل تعتقد أن العقوبات المتخذة بحقك 1. تناسب الخطأ 2. أقل من حجم الخطأ 3. أكبر من حجم الخطأ 4. الخطأ لا يستحق العقوبة من الأصل 5. لا يوجد خطأ من الأساس 6. أخرى/حدد	
.28	في إطار أفراد الأسرة، هل شعرت/ تشعر بوجود تمييز/ تفضيل ضدك؟ 1.نعم 2. لا 3. لا أعرف انتقل إلى سؤال رقم 30 4. أخرى / حدد	
.29	في أي المجالات تعتقد بوجود التمييز/التفضيل ضدك؟ 1. نعم 2. لا 1.سوء المعاملة والاهتمام بالنسبة لباقي أفراد الأسرة 2.عدم/تقليل شراء الاحتياجات بما فيه الألعاب والهدايا بالنسبة لباقي أفراد الأسرة 3.التشغيل في المنزل أكثر من الآخرين 4.تزويد مصروف أقل من الآخرين 5.أخرى / حدد	

رقم السؤال	السؤال	الإجابة
.30	هل سبق وان اهتمت بك أي من المؤسسات الاجتماعية التي تهتم بالأطفال؟ 1. نعم 2. لا 1.لا... إذا كانت الاجابة نعم انتقل إلى القسم التالي 2.نعم بالإرشاد 3.نعم بالإيواء 4.نعم بالتشغيل 5.نعم بالمساعدة المالية 6.نعم، بأخرى/حدد	
.31	كم مكثت في المؤسسة الاجتماعية بالأشهر؟ (إذا كانت اجابة السؤال السابق للبند رقم 3 نعم)	
.32	من ساعدك في الحصول على اهتمام المؤسسة الاجتماعية؟ 1. نعم 2. لا 1.لوحدي 2.الأهل 3.الأقارب 4.التنظيم 5.رجال الدين 6.آخرون /حدد	
.33	كيف تقيم تجربتك مع المؤسسة الاجتماعية؟ 1. جيدة ولكن لن أعود اليها 2. جيدة وأدعو إلى دعمها وتوجه الأطفال اليها 3. جيدة وأرغب بالعودة اليها 4. سيئة التعامل (ضرب، اهانة، صراخ) 5. أخرى/ حدد	
	ب. خصائص الطفل	
.34	كم عمرك؟ (بالسنوات الكاملة)	
.35	هل أنت ملتحق بالتعليم؟ 1. نعم 2. لا ... انتقل إلى سؤال رقم 42	
.36	في أي صف أنت؟	
.37	هل مدرستك؟ 1. حكومة 2. وكالة 3. خاصة	
.38	هل يؤثر وجودك في الشارع على تحصيلك العلمي؟ 1. نعم 2. لا	
.39	هل تتغيب عن المدرسة؟ 1. نعم 2. لا ..انتقل إلى سؤال رقم 43	
.40	كم يوما تتغيب في الأسبوع عن المدرسة؟	
.41	لماذا تغيب عن المدرسة؟ (بعد اجابة هذا السؤال انتقل إلى سؤال رقم 43) 1. بهدف العمل 2. لا امتلك نقود 3. لا امتلك كتب وقرطاسية 4. لم أحل واجباتي 5. أخاف من قصاص المدرسة 6. غير مقتنع بالدراسة 7. أخرى/حدد	

رقم السؤال	السؤال	الإجابة
.42	ما هي أهم الأسباب لتركك التعليم ؟ 1.عدم الالتحاق 2. رسوب متكرر 3. صعوبة الظروف الاقتصادية 4. عدم الاهتمام بالتعليم 5. مشاكل أسرية 6. الظروف الأمنية 7. الفصل من المدرسة 8. الزواج 9. سوء معاملة المدرسين 10 استهزاء الطلبة 11. وجود إعاقة 12.أخرى/حدد	
.43	هل أنت تدخن؟ 1. نعم 2. لا ..انتقل إلى سؤال رقم 46	
.44	هل أنت مغطى بالتأمين الصحي؟ 1. نعم 2. لا	
.45	هل تعاني أنت من أي إعاقة؟ 1. نعم 2. لا.. انتقل إلى سؤال رقم 50	
.46	ما هي أنواع الإعاقة التي تعاني منها؟ 1. سمعية 2. نطقية 3. بصرية 4. حركية 5. عقلية 6. متعددة	
.47	ما هي أسباب الإعاقة التي تعاني منها؟ 1. خلقي/وراثة 2. ولادة 3. حادث سير 4. إصابة عمل 5. الاحتلال 6. أخرى	
.48	هل أنت متزوج؟ 1. نعم 2. لا	
.49	هل تعمل؟ 1. نعم 2. لا . . . انتقل إلى سؤال رقم 73	
.50	إذا كنت تعمل، ما هي طبيعة عملك بالتفصيل؟	لاستخدام المكتب
.51	هل عملت غير هذا العمل من قبل؟ 1.نعم 2. لا انتقل إلى سؤال رقم 54	
.52	ما هي طبيعة العمل السابق للعمل الحالي (بالتفصيل):	لاستخدام المكتب
.53	كم كان عمرك بالسنوات عندما عملت لأول مرة؟	
.54	منذ متى وأنت تعمل في هذا العمل؟ 1. أقل من 3 أشهر 2. 3 – أقل من 6 أشهر 3. 6 أشهر فأكثر	
.55	من كان أكثرهم تأثيرا عليك في دفعك لفكرة العمل؟ 1. لوحدي دون تأثير أحد 2. أحد أفراد الأسرة 3. أصدقاء 4.أشخاص آخرين/حدد	
.56	هل تعمل بشكل: 1. دائم 2. موسمي 3. متقطع	
.57	كم عدد ساعات عملك اليومي؟	

رقم السؤال	السؤال	الإجابة
.58	ما هو السبب الرئيسي الذي دفعك للعمل؟ 1.الوضع الاقتصادي 2.الاستقلال عن الأسرة 3. المعيل الوحيد للأسرة 4. الفشل في التعليم 5. أخرى/حدد	
.59	من الذي ساعدك بشكل أساسي في الحصول على هذا العمل؟ 1. مساعدة الأهل 2. مساعدة الأصدقاء 3. وسائل الإعلام 4. البحث المباشر 5. أخرى/حدد	
.60	هل جربت العمل في مناطق السيطرة الاسرائيلية (مستوطنات/ اسرائيل، القدس الشرقية)؟ 1. نعم 2. لا ...انتقل إلى سؤال 62	
.61	كيف تتدبر عبور الحواجز؟ 1. نعم 2. لا 1. تصريح خاص 2. شهادة ميلاد 3. لا يلزم أي وثيقة 4. رشوة 5. أخرى/ حدد	
.62	هل سبق وأن حاول أحد منعك (إيقافك) عن العمل؟ 1. نعم 2. لا 1. لم أتعرض للمنع أو الإيقاف انتقل إلى سؤال رقم 64 2. أحد أفراد الأسرة 3. الشرطة الفلسطينية 4. جهات إسرائيلية 5. آخرون/ حدد	
.63	حسب اعتقادك، ما هو هدف من حأول منعك من العمل؟ 1. نعم 2. لا 1. حرصا على مصلحتك 2. تجنبا لحديث الناس 3. التزاما بالقانون أو الإجراءات الأمنية" الإسرائيلية" 4. أخرى/حدد	
.64	هل تعرضت لاصابة عمل؟ 1. نعم 2. لا ...انتقل إلى سؤال رقم 67	
.65	ما هي اخطر نتائج إصابة عمل تعرضت لها؟ 1. إعاقة 2. رضوض/ كسور 3. تشوه 4. أخرى/ حدد	
.66	هل تم تقديم العلاج اللازم لاصابة العمل؟ 1. نعم 2. لا	
.67	هل انت راض عن عملك الحالي؟ 1.نعم كليا .....انتقل إلى سؤال رقم 69 2. نوعا ما 3. لا	
.68	إذا كنت غير راض أو راض نوعا ما، فما هما أهم سببين لعدم رضاك؟ 1. رفض مبدأ العمل من الأصل لمن هم في سني 2. نوع العمل غير مناسب للسن 3. ساعات العمل الطويلة 4. الإرهاق الشديد 5. تدني الدخل 6. أخرى/ حدد	
.69	كم يبلغ متوسط دخلك اليومي بالشيكل من العمل؟	

رقم السؤال	السؤال	الإجابة
.70	كيف تتصرف بدخلك العائد من العمل؟ 1.أعطيه بالكامل للوالدين/ الأسرة 2.أعطى جزءا منه للوالدين/ الأسرة وأدخر الجزء الآخر 3.أدخر جزء منه وأنفق الجزء الآخر 4.أدخره بالكامل 5. أخرى/حدد	
.71	إذا تركت العمل، ما الذي يترتب على ترك العمل؟ 1. نعم 2. لا 1. صعوبة العيش/الوضع الاقتصادي للأسرة 2. عدم إكمال التعليم 3. أخرى/ حدد	
.72	مإذا ترى البديل عن عملك الحالي؟ 1. نعم 2. لا 1. تأمين عمل بديل مناسب 2. تلقي مساعدات 3. تغطية الحكومة النفقات المطلوبة 4. أخرى/ حدد	
	ج. توقعات الطفل	
.73	هل ستكمل دراستك الأكاديمية؟ 1. نعم، بعد فترة 2. نعم، مع ترك العمل 3. نعم بدون ترك العمل 4. لا	
.74	ما هو توجهك في المستقبل؟ 1. ترك العمل والتفرغ للدراسة 2. تغيير مجال العمل 3. تطوير العمل 4. مستوى معيشي أفضل 5. زواج	
.75	ما هي المهنة التي تحلم بممارستها؟ 1. طبيب 2. مهندس 3. طيار 4. معلم 5. صنايعي 6. أخرى/حدد	
.76	هل أنت عضو في: 1. نعم 2. لا 1. نادي رياضي/ثقافي 2. مؤسسة اجتماعية 3. جمعية 4. أخرى/حدد	
.77	هل أنت راض عن وضعك الحالي؟ 1. نعم كلياً انتقل إلى سؤال 79 . نوعاً ما 3.لا	
.78	ما هي أسباب عدم رضاك عن حياتك؟ 1. نعم 2. لا 1. الوضع الاقتصادي 2. المشاكل الاجتماعية 3. الوضع الأمني 4. أخرى/حدد	

رقم السؤال	السؤال	الإجابة
.79	باعتقادك، كيف ينظر الناس اليك؟ (أهم اجابة) 1. باحترام 2. باستهزاء 3. باستغلال 4. باهمال 5. اخرى/حدد	
.80	هل تعرضت انت إلى أي من الاجراءات الاحتلالية التالية: 1. نعم 2. لا 1. جرح/ اصابة 2.اعتقال 3.مصادرات 4.اعتداء آخر/حدد	

استمارة أفراد الأسرة

رقم السؤال	السؤال	الإجابة
.81	أين تسكن أسرتك؟ 1. مدينة 2. قرية 3. مخيم	
.82	كم عدد أفراد الأسرة؟ ذكور إناث أطفال (أقل من 18 سنة)	
.83	هل أسرتك لاجئة؟ 1. نعم 2. لا	
.84	كم عدد الملتحقين بالتعليم في الأسرة؟ قبل المدرسي المدرسي بعد المدرسي	
.85	كم عدد أفراد الأسرة الذين تركوا المدرسة أو لم يكملوا حتى التوجيهي؟ ذكور	
.86	هل يوجد لدى الأسرة تأمين صحي؟ 1. لا يوجد 2. تأمين حكومة 3. تأمين وكالة 4. تأمين خاص 5. تأمين إسرائيلي	
.87	هل يوجد لدى أي من أفراد الأسرة إعاقة؟ 1. نعم..... العدد 2. لا .....انتقل إلى سؤال رقم95	الإجابة العدد ذكور إناث
.89	هل تعرض أي من أفراد الأسرة إلى أي من الإجراءات الاحتلالية التالية: 1. نعم 2. لا 1.استشهاد 2.جرح 3.اعتقال 4.مصادرات 5.اعتداء آخر/حدد	
.90	هل تعرض مسكن الأسرة إلى هدم؟ 1. كلي (1. نعم 2. لا) 2. جزئي	

٣. بيانات المسكن (حيث يعيش الطفل بغض النظر إذا كان مسكن الأسرة الأصلية أو البديل عنها)

رقم السؤال	السؤال	الإجابة
.91	ما هو طبيعة المسكن الذي تعيش فيه؟ 1.دار/شقة 2. غرفة 3. براكية/كرفان 4. أخرى/حدد	

.92	ما هي حيازة المسكن الذي تعيش فيه؟ 1. ملك 2. إيجار 3. بدون مقابل 4. أخرى/حدد			
.٩٣	كم عدد غرف المسكن الذي تعيش فيه؟			
.94	هل يوجد في المسكن الذي تعيش فيه؟ (1. نعم 2. لا) 1. شبكة مياه 2. شبكة كهرباء 3. شبكة صرف صحي			
.95	هل يتوفر في المسكن الذي تعيش فيه؟ (1. نعم 2. لا)			
	1. غاز 2.ثلاجة 3.غسالة 4.مسجل/راديو 5.حمام شمسي		6. تلفزيون 7. ستلايت 8. تلفون 9. سيارة خصوصي 10.كمبيوتر	

96. مإذا تتوقع من مؤسسة حركة الدفاع عن الأطفال؟
.1
.2
.3
.4
.5
97. ملاحظات عامة حول الطفل، (للمتطوع):

الهوامش

١. منظمة اليونسيف، وضعية الأطفال في العالم ،١٩٩٧.

٢. عيسى، محمد طلعت وآخرون، الرعاية الاجتماعية للأحداث المنحرفين، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، بدون تاريخ، ص٣٢٦ .

٣. بونيك ، ايف، الأصالة والقوة في المعاهدة العالمية لحقوق الطفل، ترجمة حنين الهامس .

٤. ماجد زيدان الربيعي .٦htt://althakafaaljadeda.com/٦/٢٠٠٥ ،ص٢ .

٥. منظمة الأمم المتحدة للعلم والثقافة، www.unesco.org

٦ . اللجنة المستقلة للقضايا الإنسانية، أطفال الشارع،ص٣٠ .

٧ . Agnelli S. Street children: A growing Urban Tragedy. Areport for the. independent Commission On international Humanitarian issues ، London. Weildenfeld and Nicolsan ،١٩٨٦. p٨ .

كريم، عزة، أطفال في ظروف صعبة– الأطفال العاملون وأولاد الشارع، المجلس القومي للأمومة والطفولة،١٩٩٧، ص١٢

٨. فهمي،محمد ،أطفال الشارع مأساة حضارية في الألفية الثالثة، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٠،ص٣٣ .

٩. Rapid Assessment of Street Children In Lusaka .UNICEF Zambia. p٤ .٢٠٠٢.Opoku in Lemba. Musonda .

١٠. www.streetchildren.org.uk.

١١. مقابلة مع برغيث برغيث ،مدير مركز حماية الطفولة في مدينة رام الله،أجريت المقابلة بتاريخ ٢٠٠٥/٧/٢٥ في مركز حماية الطفولة.

١٢. Street Children–Community Children Worldwide Resource Library.

١٣. Volpi،Elena ،"Street Children:Promising Pratices and Approaches "،World Bank Institute .P٤،٢٠٠٢،.USA

١٤. فهمي، محمد. اطفال الشارع ،ص٦٣ .

١٥. www.zu.edu.eg .موقع جامعة الزقازيق

١٦. جريدة الرأي السودانية ٢٠٠٥/٦/٦

١٧. See Elena volbi، ٢٠٠٢.

١٨. Weber Kristine،Out in the Cold :The Street Children of Mongolia ١٩٩٣

١٩. UNICEF، Street and working children، Innocenti Global Seminar: Summary Report. Florence ،١٩٩٣ .٢٠.p

٢٠. فهمي ،محمد ، أطفال الشارع ،ص٥٤

٢١. المصدر السابق ،ص٥٥ .

٢٢. فهمي ،محمد ، أطفال الشارع ،ص٥٠

٢٣. المصدر السابق، ص٥٢

٢٤. الصفحة الإلكترونية لمؤسسة Child Hope Asia: www.childhope.org.ph

٢٥. Gisalo Filho and Gizlene Neder، Political transition، social control، street children and welfare policies .٢٠٠٠ London

٢٦. A Study on street Children in Zimbabwe .p٩٠ .

٢٧. الصفحة الإلكترونية للقناة الفضائية بي بي سي.

٢٨. المصدر السابق

٢٩. Wernham، mare، Background paper on street children and violence ،٢٠٠١ ،children and violence ،

–

٣٠. تقرير المنتدى الاقليمي لمنظمات المجتمع المدني بدول شمال افريقيا والشرق الأوسط لحماية ودعم حقوق أطفال الشارع، ٢-٦/إذار٢٠٠٤ ،القاهرة-جمهورية مصر العربية، وقام بتنظيمه اتحاد أطفال الشارع بالتعاون مع جمعية قرية الأمل بالقاهرة، ص٤٢ .

٣١. Wernham، Street children and violence

٣٢. الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، الربع الثاني ٢٠٠٥، العدد ٠٢،آب ٢٠٠٥، ص١ .

٣٣. الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني ، أطفال فلسطين – قضايا واحصائيات، رقم ٨، ايلول ٢٠٠٥، ص٣٣ .

٣٤. المصدر السابق، ص٣٥.

٣٥. This information is taken from" A Civil Society Fruom for North Africa and the Middle East on Promoting and Protecting the Right of Street Children"، ٣-٦ March ٢٠٠٤،Cairo،Egypt.Afull version of the Civil Society forum report is also available on the CSC websit htt://streetchildren.org

٣٦. ibd

٣٧. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٥. التقرير السنوي-٢٠٠٥، أطفال فلسطين قضايا واحصاءات، سلسلة احصاءات الطفل (رقم ٨). رام الله-فلسطين.

٣٨. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٥. التقرير السنوي-٢٠٠٥، أطفال فلسطين قضايا واحصاءات، سلسلة احصاءات الطفل (رقم ٨). رام الله-فلسطين، ص٩٧.

٣٩. جريدة الأيام ٢١/١٠/٢٠٠٥

٤٠. الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني ومعهد ماس :المراقب الاقتصادي والاجتماعي ،ص٦

٤١. جريدة الأيام٢١/١٠/٢٠٠٥

٤٢. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٥. التقرير السنوي-٢٠٠٥، أطفال فلسطين قضايا واحصاءات، سلسلة احصاءات الطفل (رقم ٨). رام الله-فلسطين، ص٩١

٤٣. المصدر السابق ص٩ .

٤٤. المراقب الاقتصادي والاجتماعي ،الربع الثاني ،٢٠٠٥،ص٨ .

٤٥. برنامج دراسات التنمية ،الأطفال الفلسطينيون في سوق العمل، ٢٠٠٤، ص٣٨

٤٦. جريدة الايام ٧/٧/٢٠٠٣

٤٧. أطفال فلسطين قضايا واحصائيات ،التقرير السنوي ٢٠٠٥ ،ص١١٠

٤٨. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٥. التقرير السنوي-٢٠٠٥، أطفال فلسطين قضايا واحصاءات، سلسلة احصاءات الطفل (رقم ٨). رام الله-فلسطين

٤٩. World Bank Institute، Elena Volpi. Street Children: Promising، Practices and Approaches. ٢٠٠٢. p٦

٥٠. الصوباني، صلاح: ظاهرة التسرب من المدارس: WWW.MOHE.GOVE.PS

٥١. سكرتاريا الخطة الوطنية للطفل الفلسطيني: الخطة الوطنية للصحة النفسية الاجتماعية ص١٥-١٦ .

٥٢. الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني:أطفال فلسطين –قضايا واحصائيات ،التقرير السنوي ،٢٠٠٥ ،ص١١٠ .

٥٣. المراقب الاقتصادي والاجتماعي ص٢٢

٥٤. الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني ،أطفال فلسطين قضايا وأحداث ،حزيران ٢٠٠٤ ،ص١٧ .

٥٥. عرفات، كايرو.بوثي،نيل: تقييم نفسي اجتماعي للأطفال الفلسطينين، مؤسسة انقاذ الطفل –الولايات المتحدة ص ٥

٥٦. المصدر السابق ص ٦.

٥٧. أطفال فلسطين قضايا واحصائيات ،التقرير السنوي ٢٠٠٥ ،ص٩٧ .

٥٨. بركات ،حليم ، المجتمع العربي في القرن العشرين ،مركز دراسات الوحدة العربية ،لبنان،٢٠٠٠،ص٢٦٤ .

٥٩. الميداني،عبد الرحمن حسن: الأخلاق الاسلامية وأسسها،ج٢ ،دار القلم ،دمشق ،١٩٩٩، ص٤٤-٤٥ .

٦٠. هاذان المتغيران كانا في الاستمارة، ولكن من الممكن ان الأطفال لما يكونا قادرين على التفريق بين هذين المتغيرين.